مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التوجيه النحوي والصرفي للقراءات في التعليقة على ملحة الإعراب لابن أرسلان

د. عبدالله بن صالح بن سالم الهمامي

الأستاذ المساعد في النحو والصرف بقسم اللغة العربية

كلية العلوم والآداب – جامعة نجران

المملكة العربية السعودية

DOI: 10.21608/qarts.2024.280306.1913

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٣) أبريل ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

التوجيه النحوي والصرفي للقراءات في التعليقة على ملحة الإعراب لابن أرسلان

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان أثر اختلاف القراءات القرآنية على الأوجه الإعرابية للكلمة، وما لها من قيمة في إبراز أثر اختلاف النحاة في القضايا النحوية؛ فالقراءة تكون دليلًا مرجِّحًا لبعض الآراء؛ لأنها تنطلق من لسان العرب، ومن لغة القوم، لذلك اتجه الباحث إلى دراسة القراءات الواردة في شرح ابن أرسلان الرملي على ملحة الإعراب للحريري الموسوم بـ (التعليقة)، فوجدها تسع عشرة قراءة، ثم قسّم بحثه إلى تعريف موجز بالمؤلف، وثلاثة مباحث، أولها: توجيه القراءات السبع، وفيه ثمان مسائل، وثانيها: توجيه القراءات الشاذة، وفيه تسع مسائل، وثالثها: توجيه القراءات المشتركة، وفيه مسألتان، واعتمد المنهج الوصفي في عرض المسألة، وتحليلها، وبيان آراء العلماء في هذه القراءة، ثم يذكر ما تفرّع عنها من مسائل نحوية، مستقصيًا نسبة الآراء النحوية إلى أصحابها، ويرى موقف ابن أرسلان من القراءة، ثم من المذهب النحو، وهل كانت دليلًا واضحًا على هذا الرأي النحوي، أم لا؟

وخلص البحث إلى عدة نتائج منها: تفاوت طريقة عرض ابن أرسلان في القراءات، فيذكرها منسوبة، وغير منسوبة، ويذكر صفتها أحيانًا، ويعرض عنها أحيانًا، ومنها كذلك: كانت القراءات مرجّحة لبعض الآراء النحوية الي يميل إليها ابن أرسلان وخاصة موافقته لجمهور النحاة، ومنها: احتجاجه لتعدد لغات الكلمة الواحدة بورود القراءات فيها.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، ابن أرسلان ، التوجيه ، النحاة ، السبع ، الشاذة.

التوجيه النحوي والصرفي للقراءات في التعليقة على ملحة الإعراب لابن أرسلان

إن الحمدَ لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، خلق القلم، وعلم الإنسان ما لم يعلم، وأرسل رسوله بالإسلام معلِّمًا، وموجِّهًا، ومربيًّا، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله الطيبين، أما بعد:

فإن كتاب الله ﷻ هو النهج القويم، والطريق المستقيم، وقد تكفَّل الله ﷻ بحفظه، فقال في محكم التنزيل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (١)، فكان حجةً بالغةً دامغةً على مر العصور، فبلغ من فصاحته أن عجزت عن مجاراته الألسن، وحارت فيه العقول، فحفظ الله لنا العربيةَ التي نزل بها القرآن، وجاء بلسانها نبيُّنا محمد ﷺ، وأُرْسِل لأمة الفصاحة، فأرسى دعائم العربية، وقيّض الله لها من يحملها على عاتقه فاهتموا بأمرها، واعتنوا بها نحوًا، وصرفًا، وبلاغةً، وشعرًا، ونثرًا في خطبهم، ومجالسهم، بدايةً من عصر النبي ﷺ، ثم صحابته، ثم أبي الأسود الدؤلي، والخليل، ونهاية بعصرنا تدوينًا وتأليفًا، وقد مرّ التأليف في العربية بمراحل مختلفة، منها مرحلة المنظومات العلمية، والمتون العلمية، وهما من أنفع ما يُلقَى في روع المتعلم؛ فبهما تسهل المعلومة، وتتضح العبارة، والشعرُ أيسرُ حفظًا من النثر، ومما اشتهر منها (منظومة الحريري ت٥١٦هـ) في النّحو، وهي أرجوزة تعليمية تقع في ٣٧٥ بيتًا، اشتهرت، وذاعت إلا أنها لم تبلغ شهرة ألفية ابن مالك، ومع ذلك فقد تناولها العلماء بالشرح، والنظم، وكان ممن شرحها مؤلِّفها الحريري، فتبعه أعلام أفذاذ في فتح مغاليقها، وتفسير غامضها، وكان منهم "أبو العباس أحمد بن حسين الرملي ت٨٤٤هـ" في كتابه الذي سمَّاه: (التعليقة على ملحة الإعراب)، ويلقب بـ(ابن أرسلان، وابن رسلان) بألف وبدونها، فسار بحثُنا على ما سار عليه محقق

---

(١) الحجر: ٩

كتابه التعليقة، وكان شرحُهُ على اسمه شرحًا موجزًا، ولكنّه لم يترك لا شاردة ولا واردة، فاعتني بشرح أبياتها، وإعرابها، وبالقضايا النحوية، والصرفية، واللغوية، والفقهية أحيانًا، وكان يورد الخلاف البصري الكوفي مستشهدا لآرائهم، وعللهم، وحججهم، من شواهد القرآن، والحديث، والشعر، وأقوال العرب، ويختار ما يراه راجحًا في بعضها.

ومما لوحظ عليه كثرة استشهاده للآراء، أو للقضايا عامّةً بالقراءات القرآنية المتواترة، والشاذة، فيأتي بها ليعضد بها رأيًا، أو قضيةً، أو مذهبًا، فخطرت لدي فكرة دراسة هذه القراءات، وتوجيهها النحوي، والصرفي، ونسبتها لقرائها خاصة أن ابن أرسلان لا يصرّح كثيرًا باسم صاحب القراءة، وبعد بحثٍ واستطلاعٍ وجدت أن المادة العلمية كافية لمثل هذا الغرض، ولتعدد مشارب البحث بين القراءات، والنحو، والصرف، والأدوات، وإعراب القرآن، والتفسير، ولتعدد أصحاب الرأي الواحد، والمذهب الواحد، والقراءة الواحدة، اضطُرِرْنا لتعدد المصادر في البحث، فكان بحثُنا حاويًا للكتب النحوية، والصرفية، وكتب الأدوات والحروف، وكتب التفسير، وإعراب القرآن، وعلم القراءات.

أسبابُ اختيارِ الموضوعِ:

تدور أسباب اختياره حول بعض الاستفسارات التي تُطرَح بهذا الشأن، منها:

١_ ما الطريقة التي سلكها ابن أرسلان في معالجة المسائلِ، وسرد الخلافاتِ، وعرض استشهاداتِه، وبسطِ مسائلَه؟

٢_ ما موقفُهُ ممَّن تقدَّمهُ من العلماءِ في المسائل النحوية والصرفية، وهل تأثَّرَ بهم؟

٣_ هلْ تفرَّد بذكرِ هذا الرأيِ النحوي، سواءً أكان موافقًا، أم مخالفًا، وهل تفرد بالاستشهاد بهذه القراءة ليعض الراي النحوي أو الصرفي؟

٤_ ما مدى صحَّة نسبته القراءات لأصحابها؟

٥_ ما أثر هذه القراءات في ترجيح المسألة النحوية أو الصرفية؟

أهدافُ الموضوعِ:

تتمثَّلُ أبرزُ أهدافِهِ في الإجابةِ عن أسبابِ الاختيار، وهي:

١_ الوقوفُ على طريقة ابن أرسلان في التعامل مع القضايا النحوية، والصرفية، واستشهاداته بالقراءات، ومنهجه في معالجتها.

٢_ لكل عالمٍ شيخٌ، ولكل عالمٍ تلاميذ، ومن خلال بحثنا نستطيع أن نعرف مدى تأثُّر ابن أرسلان بشيوخه، ومدى تأثر تلاميذه به، أو بمؤلفاته.

٣/٤_ جمعُ آرائِهِ النحوية والصرفية، والقراءات المستشهد بها، ودراستُها، وعرضها.

٥_ معرفة مدى صحّة الاستدلال بهذه القراءة لهذا الرأي أو المسألة.

أَهميةُ الموضوعِ: تبرزُ أهميَّةُ الموضوعِ فيما يلي:

١_ أنه ينصب حول كتاب الله، ومنه بدأ الدرس النحوي؛ لحمايته من الخطأ والزال عند القُرَّاء، والتالين لآياته، فلما بدأ ينتشر الإسلام، واختلط العرب بالأعاجم، هرع حماة العربية للحفاظ على القرآن من اللحن وغيره، ثم الدرس الصرفي، والبلاغي، ثم الأصوات التي لها اتصال بمخارج الحروف، وحركاتها، وصفاتها، وخصائصها.

٢_ علم القراءات علم متصلٌ اتصالًا مباشرًا بكتاب الله ﷻ، وهو علم مهم، وعلم له من الشرف ما لا يُحد، وله دورٌ مهمٌّ في ترجيحِ بعض المسائل الخلافية، وفي بيان بعض المعاني النحوية للأدوات، فبها تقوم الحجة خاصة إذا كانت متواترة؛ لأنها تحكي كلام العرب، وتأتي على لسان بعض القبائل، فتكون حجة لهم في مسألتهم.

٣_ يتناول البحث علمًا مهمًا من علماء القرن التاسع له عدة مصنفات، طُبِع قليلُها، وسيتناول البحث جزءًا يسيرًا من فكرِه، وثقافتِه، ومنهجِهِ النحوي الخالص خاصة أن كتابه المطبوع لدينا في سنن أبي داوود.

منهجُ البحثِ: اعتمدَ الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ؛ فيذكرُ عنوانَ المسألةِ بخطٍّ عريضٍ، ثم يعرِضُ نصَّ ابنِ أرسلان وقبله بيت منظومة الحريري؛ لأنه أدعى للفائدة، ثم

يصف المسألة ويبينها ويعرضها، ويبدأُ في تحليلها ومناقشتِها، وجمع الآراء، ثم عرضها مع نسبة كلِّ رأي لصاحبه قدرَ ما أمكنَه حسب التسلسل التاريخي، ثم يذكر الأدلة والشواهد التي سَنَدت آراءهم، ويبسط القول حول القراءة المستشهد بها فيذكر النص الذي اقتصر عليه ابن أرسلان، ويكمل الآية في الحاشية، ثم يستطرد بذكر القراءات الأخرى الواردة فيها، مع نسبة كل قراءة لأصحابها، وفي نهايةِ المسألةِ يذكرُ رأيَه مرجِّحًا ما يَرَاهُ.

وقد خلصَ البحثُ إلى ترجمةٍ موجزةٍ للمؤلف، وإلى ثلاثة مباحث، وفي كل مبحث عددٌ من القراءات عُنْوِنَت بمسائلَ نحويةٍ، أو صرفيةٍ، وكان ترتيبُها حسب ورودها في كتاب التعليقة.

المبحث الأول: توجيه القراءات السبع. وفيه ثمان مسائل.

المبحث الثاني: توجيه القراءات الشاذة. وفيه تسع مسائل.

المبحث الثالث: توجيه القراءات المشتركة بين السبع والشواذ لمسألةٍ واحدةٍ. وذلك بأن تجتمع قراءتان إحداهما سبعية، والثانية شاذة تحت مسألة نحوية واحدة. وفيه مسألتان.

أولًا: التعريف بالمؤلف[(١)]:

اسمه: هو الشهاب أبو العباس أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان الرملي الشافعي الصوفي، فنُسب الرملي إلى مدينة مولدِهِ وهي "الرملة".

لقبه: يقال فيه ابن رسلان _بدون ألف_، ويقال: ابن أرسلان _بألف_. قال السخاوي: «الذي على الألسن حذفُها وهو الأكثر»

مولده: اختلف المؤرخون في سنة ولادته، فقيل: (٧٧٣هـ)، وقيل: (٧٧٥هـ).

---

(١) جاء التعريفُ موجزًا فقد بسط المحققُ د. بندر بن عبد الولي السلمي القولَ عند ترجمته في كتابه التعليقة على شرح ملحة الإعراب ص٢. وانظر مصادر ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٢٨٢/١، وطبقات المفسرين للداوودي ٣٨/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب للعماد ٣٦٢/٩.

مما قيل فيه، وأُثِر عنه: أنه كان حافظًا لكتاب الله وهو ابن عشر سنوات، ومهتمًا بالعلم، وطلبه سواءً في الرملة، أو في القدس، وله حظٌّ في علوم الفقه، والحديث، والتفسير، والعربية، فأصبح إمامًا لا يبارى، وتولى الإفتاء لما برع في الفقه، وتصدى للإقراء.

وكان زاهدًا، عابدًا لربه، صالحًا، تقيًّا، وقد أجمع الناس عليه في زمانه على زهدِهِ، وورعِهِ، واتباع سنةِ نبيّه ﷺ. وكان شيخًا طويلًا تعلوه صفرة، وحسن المأكل والملبس، له دعوات مستجابات، غير عابس، ولا يمقت أحدًا، ولا يأكل حرامًا، ولا يشتم، ولا يلعن، ولا يحقد، ولا يخاصم، ويعترف بالتقصير. نقل ذلك عنه السخاوي.

شيوخه: تتلمذ على يد مجموعة من علماء عصره في مختلف الفنون، من أشهرهم تمثيلًا لا حصرًا: الشيخ شمس الدين القرمي محمد بن أحمد التركستاني (ت٧٨٨هـ)، وأبو عبدالله الغماري النحوي محمد بن محمد بن علي بن عبدالرزاق (ت٨٠٢هـ)، وابن الناصح أحمد بن محمد بن محمد أبو الشهاب المصري القرافي (ت٨٠٤هـ).

تلاميذه: لقد اشتهر في الآفاق اسمُه، وذاع وانتشر، فجاءه التلاميذ من كل جهة، ومن أبرزهم تمثيلًا لا حصرًا: ابن القطان محمد بن محمد بن عبيد (ت قبل ٨٧٠هـ)، والقاضي أحمد بن إبراهيم أبو البركات الكناني العسقلاني (٨٧٦هـ)، وابن المؤقت محمد بن خليل بن يوسف الرملي المقدسي الشافعي (٨٨٨هـ)، وابن أبي شريف محمد بن محمد بن أبي بكر كمال الدين أبو الهنا (ت٩٠٣هـ).

مصنفاته: كما ذُكر سالفًا فقد برع ابن أرسلان في عدة علوم مختلفة، منها الفقه، والحديث، والتفسير، واللغة، فجاءت مصنفاته متنوعة كما تنوع علمُه، ذكرَها السخاوي، منها:

١_ إعراب ألفية ابن مالك في النحو.

٢_ تصحيح الحاوي.

٣_ تنقيح الأذكار.

٤_ شرح الأربعين النووية.

٥_ شرح سنن أبي داوود. وهو مطبوع.

٦_ شرح ملحة الإعراب للحريري، وهو كتاب التعليقة.

٧_ شرح صحيح البخاري للعراقي وصل فيه إلى باب الحج.

٨_شرح منهاج البيضاوي.

٩_ شرح قطعة في ضبط ألفاظ الشفا للقاضي عياض.

١٠_ شرح جمع الجوامع.

١١_ نظم القراءات الثلاث الزائدة على السبعة.

١٢_ نظمٌ في علم القراءات، وقد نظم فيه فصولًا تصل إلى ستين نوعًا.

١٣_ مختصر حياة الحيون للدميري.

١٤_ مختصر أدب القضاء للغزي.

١٥_ طبقات فقهاء الشافعية.

١٦_ قطع متفرقة من تفسير القرآن العظيم.

١٧_ استشكالات على التنقيح والكرماني.

١٨_ شرح أحاديث ابن أبي حمزة.

١٩_ شرح مختصر ابن الحاجب.

وفاته: توفي سنة (٨٤٤هـ) في مدينة القدس.

المبحث الأول: توجيه القراءات المتواترة:

المسألة الأولى: النَّصب بـ"حتى"

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري[1]:

وَالحَـــرْفُ مَـــا لَيْسَـــتْ لَـــهُ عَلَامَـــةْ فَقِـــسْ عَلَـــى قَـــولِي تَكُـــنْ عَلَّامَـــةْ

مِثَالُـــــــهُ حَـــــــتَّى وَلَا وَثُمَّـــــــا وَهَـــــلْ وَبَـــــلْ وَلَـــــوْ وَلَمْ وَلَمَّـــــا

«والحرف: أي وعلامة الحرف ما ليست له علامة... من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال... مثاله: أي، مثال حرف المعنى: حتى: حرف يأتي لثلاثة معانٍ: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، فالجارة لانتهاء الغاية، نحو: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[2]، و﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[3]بقراءة نافع، تقديره: حالتهم قول الرسول... والعاطفة كـ(قدم الحجاج حتى المشاة)... ومثال الابتدائية﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾[4]»[5]

المناقشة والتوجيه:

الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وكل له علامة، وعلامة الحرف: خُلُوُّه من علامات الأسماء، ومن علامات الأفعال، والحروف نوعان: حروف مبانٍ، وحروف معانٍ، ومن حروف المعاني: (حتى)، وذكر ابن أرسلان أنَّ لاستعمالها ثلاثة أقسامٍ، ممثِّلًا لكل

---

(١) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٩.

(٢) يوسف، وتمام الآية: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾

(٣) البقرة، وتمام الآية: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤﴾

(٤) الأعراف، وتمام الآية: ﴿ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدۡ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ٩٥﴾

(٥) انظر: التعليقة ٤٨، ٤٩.

قسمٍ، فتأتي عاطفة، وابتدائية، وجارة لانتهاء الغاية[١].

ومما مثَّل به للجارة، قول الله تعالى: ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، فقد وردت فيها قراءتان[٢]:

القراءة الأولى: (حتى يقولَ) بنصب الفعل المضارع، وهي قراءة الجمهور.

وتوجيهها: أنَّ "حتى" من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع بنفسها عند الكوفيين بعد تحقق شروط نصبها، أو بأن مضمرة بعد حتى عند البصريين، وللنصب بها وجهان:

١ـ تكون "حتى" بمعنى "إلى"، فهي جارة لانتهاء الغاية فتجر المصدر المؤول من "أن" المضمرة وفعلها المضارع، والتقدير: (إلى أن قال الرسول، إلى أن يقول الرسول) فقول الرسول هو غاية لخوف أصحابه؛ لأن زلزلوا بمعنى خُوِّفوا، فلم يزالوا خائفين حتى قال الرسول، فالفعلان "الزلزلة والقول" ماضيان قد وُجِدا، وإن كانا مضارعين فهما على حكاية الحال. ومثله: (سرت حتى أدخلَها)، أي: إلى أن أدخلَها، فالسير والدخول قد وقعا ووُجِدا، واتصل سيري إلى أن دخلتها. ومثله: (وقفت حتى تطلعَ الشمسُ)، أي: إلى أن تطلع الشمس، فالوقوف والطلوع قد وقعا. وهذا الوجه جوَّزه واختاره المبرد، والزجاج، وأبو جعفر النحاس، والفارسي، والصيمري، وأبو زرعة، ومكي، والباقولي، والرازي، وابن يعيش،

---

(١) انظر معانيها في: الأزهية ٢١٤، والجنى الداني ٥٤٢، ومغني اللبيب ٢/٢٦٠، ورصف المباني ٢٥٧.

(٢) انظر القراءتين، والتوجيه في: معاني القرآن للفراء ١/١٣٢، والسبعة ١٨١، ١٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٨٦، والحجة لابن خالويه ٩٥، ٩٦، والحجة للفارسي ٢/٣٠٥، ٣٠٦، وحجة القراءات ١٣٢، ١٣٣، والكشف ١/٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، والموضح ١/٣٢٤، ٣٢٥، ومفاتيح الغيب ٦/٣٨٠، والجامع للقرطبي ٣/٣٤، ٣٥، والبحر ٢/٢٢٦، والدر ٢/٣٨٢.

والقرطبي، والمرادي، والأزهري[1]، وهو أظهر من الثاني عند أبي حيان[٢]، واقتصر عليه المهدوي، والأنباري، والعكبري[٣].

٢_ تكون "حتى" بمعنى "كي" التعليلية كما نقول: درستُ النحوَ حتى أفهمَ العربية، وأسلمت حتى أدخلَ الجنةَ، وسرت حتى أدخلَها، فالدرس والإسلام والسير قد وقع، والفهم والدخول لم يقع، أو أن ما بعدها مسبب عما قبلها. وهذا الوجه جوَّزه ابن يعيش؛ فتكون الزلزلة علة للقول كأنه لما آل إذا ذلك صار كأنه علة له[٤]. وضعيف عند السمين الحلبي في هذه القراءة؛ لأن قول الرسول ﷺ والمؤمنين ليس علة للمس والزلزال[٥].

القراءة الثانية: (حتى يقولُ) برفع الفعل المضارع، وهي قراءة نافع، والكسائي قال ابنُ مجاهد: «كان الكسائي يقرأ بالرفع دهرًا ثم رجع إلى النصب، هذه رواية الفراء»، وابن محيصن، وشيبة، والأعرج.

وتوجيهُها: في هذه القراءة لا تعمل "حتى" فيما بعدها؛ لأن الزمن حالٌ، والحال لا ينصب بعد أدوات النصب؛ لأن أدوات النصب تخلص الفعل للاستقبال، فيحصل تنافٍ بينهما، كما تقول: "مرض زيدٌ حتى لا يرجونه"، فيرفع الفعل؛ لأنه زمنه الحال. وعلى هذا فتقدير الآية في قراءة الرفع: وزلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول: متى نصر الله؟ أو وزلزلوا فقال الرسول، فيكون معنى الفعل المستقبل ماضيا. فحكى الحال التي كان

---

(1) انظر: المقتضب للمبرد ٤٢/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/١، والحجة للفارسي ٣٠٦/٢، والتبصرة للصيمري ٤١٩/١، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٣٢، ومشكل لمكي ١٢٧/١، وكشف المشكلات للباقولي ٢٧٧/١، ومفاتيح الغيب للرازي ٣٨٠/٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٧، والجامع للقرطبي ٣٤/٣، والجنى للمرادي ٥٤٣، وشرح التصريح للأزهري ٣١٨/٤.

(٢) انظر: البحر ٢٢٦/٢.

(٣) انظر: شرح الهداية للمهدوي ٣٨٥، والبيان للأنباري ١٥٠/١، وإملاء للعكبري ٩٨.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥٥/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٨٢/٢.

عليها الرسول قبل. وإذا دخلت "حتى" على فعل مرفوع، أو جملة اسمية فهي الابتدائية، ولا عمل لها فيما بعدها.

والرفع بعد حتى على وجهين:

١ _ أن يكون الفعل لحالٍ في حال الإخبار، فالحاليّة بالنسبة إلى زمن التكلم متحققة، أي: (الآن)، فهي حال حقيقية، فيكون سبب الفعل الذي قبل "حتى" قد مضى، والفعل المسَبَّب لم يمض ولم ينقطع، أو وقع الآن، فالزلزال قد مضى، والقول واقع الآن، ونحو قولك: (مرض زيدٌ حتى لا يرجونه)، فالمرض قد وقع وانتهى، أي: مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجى. ومثل: (سرتُ حتى أدخلُها) فالسير قد وقع، والدخول الآن، أي: قلت الجملة وأنت في حالة الدخول. ومثله: (سألت عنه حتى لا أحتاجُ إلى سؤال). وهذا الوجه اقتصر عليه ابن خالويه، واختاره الفارسي، وجوَّزه الباقولي[١].

وقال مكي: «ولا تحمل الآية على هذا المعنى؛ لأنها لحال قد مضى، فحُكِي».

٢ _ أن يكون الفعل الذي بعد "حتى" (القول) متصلا بما قبلها (الزلزال) بلا مهلةٍ، غير منقطع عنه، وقد مضيا فيُحكيان، فالحاليّة بالنسبة إلى زمن التكلم غير متحققة بل هي محكية، كقولك: سرت حتى أدخلُها، أي: سرتُ فدخلت، فالفعلان (سرت) ماضٍ لفظا ومعنى، و(أدخلها) مضارع مؤول بالماضي قد وقعا وانقضيا ومضيا، والدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، فحُكيت الحال التي كانت؛ لأن ما مضى لا يكون حالا إلا على الحكاية. وهذا الوجه اختاره وجوَّزه الزجاج، والصيمري، ومكي، والباقولي، وابن الشجري، وابن أبي مريم، وابن مالك، وابن الناظم، والمرادي، وابن هشام، وابن القيم، والشاطبي، وابن طولون[٢]، وهي أبين وأصح معنى من الأول عند

---

(١) انظر: الحجة لابن خالويه ٩٦، والحجة للفارسي ٣٠٧/٢، وكشف المشكلات للباقولي ٢٧٧/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٨٦/١، والتبصرة للصيمري ٤٢١/١، والكشف لمكي ١/ ٢٩٠، والمشكل لمكي ١٢٦/١، والكشف للباقولي ٢٧٧/١، وأمالي ابن الشجري ١٤٩/٢، والموضح لابن أبي مريم

أبي جعفر النحاس[١]، واقتصر عليه الزمخشري، والأنباري، والعكبري[٢].

وأما الاختيار بين القراءتين، فقد اختار قراءة النصب الطبريُّ[٣]، وأبو عبيد[٤] محتجًّا بأن "زلزلوا" فعل ماضٍ، و"يقول" فعل مستقبل، فلما اختلفا كان الوجه النصب، واحتج بقول الكسائي: أنَّ الفعل الماضي إذا تطاول صار بمنزلة المستقبل.

واختارها الأكثرون؛ لأن قراءة الرفع لا تصح إلا إذا جعلنا الكلام حكاية عمن يخبر عنها حال وقوعها، وقراءة النصب لا تحتاج إلى هذا الفرض فلا جرم كانت قراءة النصب أولى[٥]. والله أعلم.

المسألة الثانية: مجيء (لمَّا) بمعنى (إلا) الاستثنائية:

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري[٦]:

وَالحَــرْفُ مَــا لَيْسَــتْ لَــهُ عَلَامَــةْ فَقِــسْ عَلَــى قَــولِي تَكُــنْ عَلَّامَــةْ

مِثَالُــــــهُ حَــــــتَّى وَلَا وَثُمَّــــــا وَهَــــلْ وَبَــــلْ وَلَــــوْ وَلَمْ وَلَمَّــــا

«والحرف: أي وعلامة الحرف ما ليست له علامة... من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال... مثاله: أي، مثال حرف المعنى:... ولم ولما: حرفان يختصَّان بالمضارع فيجزمانه، ولما تدخل على الماضي فتقتضي جملتين... وتأتي حرف استثناء

١/٣٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٣، شرح الألفية لابن الناظم ٦٧٦، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/١٢٥١، مغني اللبيب ٢/٢٧٧، وأوضح المسالك ٤/١٦١، وإرشاد السالك لابن القيم ٢/٩٧٠، والمقاصد للشاطبي ٦/٤٠، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٢١٥.

(١) انظر: إعراب القرآن ١/٣٠٥، والجامع للقرطبي ٣/٣٥.

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري ١/٢٨٤، والبيان للأنباري ١/١٥٠، والإملاء للعكبري ٩٨.

(٣) انظر: جامع البيان ٢/١١٤٠.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٤،

(٥) انظر: مفاتيح الغيب ٦/٣٨٠

(٦) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٩.

تدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾[١] في قراءة من شدَّد الميم»[٢]

المناقشة والتوجيه: من حروف المعاني (لمَّا)، ولها ثلاثة مواضع[٣]:

الأول: جازمة للفعل المضارع فهي حرف نفيٍ وقلبٍ وجزمٍ، نحو: "لمَّا يخرجْ محمدٌ".

الثاني: أن تكون حرف وجوب لوجوب، ويقولون: حرف وجود لوجود، ويقولون: حرف وقوع لوقوع، فتقتضي جملتين وُجِدت ثانيتُهما بسبب وجود أولاهما، نحو قولك: "لمَّا جاءني أكرمته، ولمَّا قمت أكرمتك، ولمَّا جئتني أحسنتُ إليه، ولمَّا لم يقم محمدٌ لم يقم عمرٌو"، ولا يليها إلا ماضٍ مثبت، أو مضارع منفي بلم كما تقدم. وهي حرف عند سيبويه، وتبعه ابن خروف[٤]، وظرفٌ بمعنى حين عند ابن السراج، والزجاجي، والهروي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وأبي علي الشلوبيني[٥]، وفصَّل ابن مالك[٦] فإن وليها فعل ماض لفظا ومعنى فهي حرف يقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب، أو ظرفٌ بمعنى إذ، وفيه معنى الشرط؛ لأن هناك تشابهًا بين "إذا" التي تدل على المضي، وفي هذا المعنى التي

---

(١) الطارق: ٤

(٢) انظر: التعليقة ٥١

(٣) انظر مواضعها في: حروف المعاني للزجاجي ١١، والأزهية ١٩٧، ومعاني الحروف للرماني ١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٣/٤، ١٠١، ورصف المباني ٣٥١، والتذييل ٢١٢/١٦، والجنى الداني ٥٩٢، والمغني ٤٧٧/٣، والمقاصد الشافية ١٠١/٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٤/٤، وفي: شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٤، والتذييل ٢٩/١٦، ٢١٦، والمساعد ١٢٧/٣، ١٩٨، المغني ٤٨٦/٣، والهمع ٢١٩/٣.

(٥) انظر: الأصول لابن السراج ١٥٧/٢، ١٧٩/٣، وحروف المعاني للزجاجي ١١، والأزهية للهروي ١٩٩، والإيضاح للفارسي ٢٥٠، والخصائص لابن جني ٢٥٥/٢، ٢٢٥/٣، والتوطئة للشلوبيني ١٣٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٤٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٤، والتذييل ٢٩/١٦، ٢١٦، والمغني ٤٨٥/٣، والمساعد ١٢٧/٣، ١٩٧، والهمع ٢١٩/٣.

(٦) انظر: التسهيل ٢٤١، وفي: والتذييل ٢١٦/١٦، والمغني ٤٨٦/٣.

تدخل على الفعل الماضي، وكذلك "إذ" تضاف إلى الجمل، و"لما" لا يقع بعدها إلا الجمل، فحصل بينهما توافق.

الثالث: حرف استثناء بمنزلة (إلا): فتدخل على الجملة الاسمية لزوال اختصاصها، أو الفعلية المبدوءة بماضٍ لفظًا لا معنًى، ومجيء (لما) حرف استثناء واردٌ في اللغة، ولا تكون كذلك إلا في موضعين:

١: بعد النفي: وقد وردت في هذا الموضع في عدة شواهد، منها:

أ_ في قراءة التشديد التي مثَّل بها ابن أرسلان، وهي لعاصم وابن عامر وحمزة، فيكون توجيه القراءة أنَّ "إنْ" المخففة بمعنى "ما"، و"لمَّا" بمعنى "إلا"، والمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ. فدخلت على الجملة الاسمية كما في الآية (عليها حافظٌ). وأما باقي السبعة فقرأوا بتخفيف (لمَا) [١].

ب_ قراءة عاصم وحمزة في قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٣]، حيث قرآ بتشديد ميم "لمَّا" وتخفيف "إنْ" في جميع الآيات، والمعنى على

---

(١) انظر القراءة والتوجيه والإعراب في: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣، والسبعة ٦٧٨، حروف المعاني للزجاجي ١١، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٧/٥، والحجة للفارسي ٣٩٧/٦، والأزهية ١٩٨، ومعاني الحروف للرماني ١٤٧، والكشف لمكي ٢١٥/٢، ٣٦٩، وإعراب مشكل القرآن ٨١١/٢، والموضح ١٣٥٨/٣، والبيان ٥٠٧/٢، ورصف المباني ٣٥١، والارتشاف ١٥٥٥/٣، والتذييل ٣٧٧/٨، ٢٩/١٦، والبحر ٦٣٨/٨، والمغني ٤٩١/٤، والدر ٧٥٢/١٠، والمقاصد الشافية ١٠١/٦، والهمع ٢٩٨/٣، ومعجم القراءات ٣٧٦/١٠.

(٢) يس: ٣٢، وانظر القراءة والتوجيه والإعراب في: معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٣/٣، ومشكل إعراب القرآن ٦٠٢/٢، والموضح ١٩٧١/٣، والبيان ٢٩٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٤، ورصف المباني ٣٥١، والتذييل ٣٧٧/٨، ٢١٢/١٦، والارتشاف ١٥٥٥/٣، والجنى الداني ٥٩٢، والدر ٢٦٤/٩، والمقاصد الشافية ١٠١/٦، والهمع ٢٩٨/٣، ومعجم القراءات ٤٨١/٧.

(٣) الزخرف: ٣٥، وانظر القراءة والتوجيه والإعراب في: السبعة ٦٧٨، والحجة للفارسي ١٤٩/٦،

ذلك: ما كلٌّ إلا جميعٌ، وما ذلك إلا متاع الحياة الدنيا.

وأعرب البصريون الآيات في قراءة تشديد (لمَّا)، وتخفيف (إنْ): "إن" مخففة من الثقيلة، و"كل" مبتدأ، ولام "لما" فارقة، و"ما" زائدة، و"عليها" خبر مقدم، و"حافظ" مبتدأ مؤخر، والجملة خبر "كل".

وأعربها الكوفيون: "إن" نافية بمعنى ما، ولام "لمَّا" بمعنى إلا الاستثنائية، فـ"كل" مبتدأ، وخبرها جملة "عليها حافظ".

ج ـ ومن ذلك قراءة ابن مسعود قول الله تعالى:﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٞ ﴾[1] فقد قرأها (وإنْ مِنَّا لمَّا له مقامٌ معلومٌ)، و(وإنْ كلُّنا لمَّا له)، فنزَّل "إنْ" منزلة "ما"، و"لمَّا" منزلة "إلا" الاستثنائية على عكس القراءة في آية الاستشهاد في نص ابن أرسلان وغيره من الأمثلة؛ ليدل ذلك على أنَّ "لمَّا" تأتي بمعنى "إلَّا" وإن كانت قراءةً شاذةً.

د_ ومن ذلك قول الشماخ فيما رواه الهرويُّ[2]:

مِنْــهُ وُلِــدْتُ وَلَمْ يُؤْشَــبْ بِــهِ نَسَــبِي لَــمَّا كَمَــا عُصِــبَ العِلْبَــاءُ بِالعُــودِ

أي: إلا كما عُصِب. ورُوِي في الديوان: (مِنْهُ نُجِلتُ.... لَيًّا كَمَا...) فلا شاهد فيه.

هـ_ مثّل اللغويون بعدة أمثلة، نحو: (إنْ ضربَك لمَّا زيدٌ)، أي: إلا زيد، و(فلم أر من القوم لمَّا زيدٌ) أي: إلا زيدٌ، و(ما أتاني من القوم لمَّا زيدٌ)، أي: إلا زيدٌ.

٢: في باب القسم، فقد حُكِيَ: "نشدتك الله أو أنشدتك الله أو أقسمت عليك أو سألتك لمَّا فعلت" أي: إلا فعلت، وقال عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما

ومشكل إعراب القرآن ٦٥٠/٢، والموضح ١١٥٠/٣، والبيان ٣٥٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٤، والبحر ٢٣/٨، والتذييل ٢١٢/١٦، والجنى الداني ٥٩٢، ومعجم القراءات ٣٧٣/٨.

(١) الصافات: ١٦٤. وانظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٣٩٥/٢، ومختصر ابن خالويه ١٢٩، والمحرر ٤٨٩/٤، والارتشاف ١٥٥٥/٣، والتذييل ٣٧٧/٨، والهمع ٢٩٨/٣، ومعجم القراءات ٦٧/٨.

(٢) من البسيط، انظر: ديوانه ١٢٠، والأزهية ١٩٨.

عندما وصله كتابه وقد أخطأ الكاتب فيه: «عزمت عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطًا» أي: إلا ضربته، وقول الشاعر[1]:

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا البُرْدَيْنْ لَـــمَّا غَشِـــتَ نَفَسًـــا أَوِ اثْنَـــيْنْ

فجاءت "لمَّا" بمعنى "إلا"، أي: إلا غشيت.

وقد أثبت مجيء (لمَّا) بمعنى "إلا" جمهرة من النحاة، فحكاه الخليل، وسيبويه، والكسائي، والزجاج، والزجاجي، والهرويُّ، والرماني، والباقولي، وابن أبي مريم، والرضي، وابن مالك، والمالقي، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، والشاطبي، والسيوطي[2]، وعلى نهجم سار ابن أرسلان الرملي، وحُكِمَ بقلتها في كلام العرب، وينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وردت فيه.

وممن أنكر مجيئها بمعنى (إلا) الجوهري، فقال: «وقول من قال: "لما" بمعنى "إلا" ليس يُعْرَف في اللغة»[3]. لذا عقَّب عليه الفيروزآبادي بقوله: «وإنكار الجوهري كونه بمعنى "إلا" غير جيد»[4] محتجًّا بما ورد من القراءات السابقة في السبعة، وقول العرب، ونقل الأئمة الثقات. والله أعلم

---

(١) من السريع، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٤، والتذييل ٣٧٨/٨، ٢١٢/١٦، والجنى الداني ٥٩٣، والمغني ٤٩١/٤، والهمع ٢٩٩/٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٠٥/٣، ١٠٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١١/٥، وحروف المعاني للزجاجي ١١، والأزهية للهروي ١٩٨، ومعاني الحروف للرماني ١٤٨، وكشف المشكلات للباقولي ٤١٥/٢، والموضح لابن أبي مريم ١٠٧١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٤٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٦٣/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣، ورصف المباني للمالقي ٣٥٢، والتذييل لأبي حيان ٣٧٧/٨، والارتشاف لأبي حيان ٣٧٧/٨، ٣٧٨، ١٥٥٥/٣، ١٥٥٦، والجنى الداني للمرادي ٥٩٢، ٥٩٤، والمغني لابن هشام ٤٩١/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٠١/٦، والهمع للسيوطي ٢٩٨/٣.

(٣) انظر: الصحاح ٢٠٢٣/٥، والمغني ٤٩١/٤، والهمع ٢٩٩/٣.

(٤) انظر: القاموس المحيط ١٤٩٦.

المسألة الثالثة: حركة تاء التأنيث إذا كان الحرف الثاني مضمومًا ضمة لازمة:

قال ابن أرسلان في شرح بيت الحريري[١]:

وَتُكْسَـــرُ التَّـــاءُ بِـــلَا مَحَالَـــة فِي مِثْـــلِ قَـــدْ أَقْبَلَـــتِ الغَزَالَـــةُ

«وإذا لحقت تاء التأنيث بالفعل الماضي –كما تقدم_ وجاء بعدها لام التعريف كُسرت لالتقاء الساكنين... وكذا تُكسرُ التاءُ إذا جاء بعدها ساكنٌ غير لام التعريف، نحو: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[٢]، وأما: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ﴾[٣] فبالكسر والضم، قرئ بهما في السبع»[٤]

المناقشة والتوجيه:

تلحق الفعل الماضي تاءُ التأنيث؛ دلالة على أنَّ الفاعل مؤنثٌ، ولحوقها به واجب وجائز، وأصلُ حركتِها السُّكونُ، تقول: "قامتْ هند، وفارتْ نارُ الحرب"، وتُكسَرُ التَّاءُ إذا وليها لام التعريف؛ منعًا لالتقاء السَّاكنَين، نحو: "قامتِ الطالبةُ، وفارتِ النَّارُ"، ولا يُعدَل عن الكسر إلا لعلة[٥].

وأما إذا وليها حرفٌ ساكنٌ غيرُ لام التعريف وضُمَّ الثالثُ ضمًّا لازمًا[٦]، فالأصل

---

(١) شرح ملحة الإعراب للحريري ٨٦

(٢) يوسف: ٥١، وتمام الآية: ﴿ قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٥١ ﴾

(٣) يوسف: ٣١، وتمام الآية: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتۡ بِمَكۡرِهِنَّ أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ٣١ ﴾

(٤) انظر: التعليقة ١٤٤.

(٥) انظر: المفصل ٤٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٥/٩، والمساعد ٣٣٨/٣.

(٦) انظر: التكملة ١٩٥، والدر المصون ٢٣٩/٢.

تحريكها بالكسر، كقول الله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾، وإنما اختير الكسرُ ليكون أصلًا؛ لأنها حركة لا توهم الإعراب؛ لأنه لا يكون في كلمة فيها تنوين، ولا ألف ولام، أو إضافة، بخلاف الضم والفتح فإنهما يكونان إعرابًا ولا تنوين معهما فيما لا ينصرف(١).

ويجوز ضمُّها، وقد ذكرَ ابن أرسلان جواز الكسر والضَّمِّ مستشهدًا بقراءة السبعة _رحمهم الله_ في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ﴾.

فقرأ التاء بالكسر في الوصل على الأصل(٢): أبو عمرو، ونافع في رواية، وسهل، وعاصم، وحمزة، ويعقوب.

ووجه القراءة أنَّ التاء ساكنةُ الأصل، ولكنها تحركت بالكسر لأجل التقاء الساكنين على القاعدة.

وقرأ التاء في الوصل بالضم: ابن كثير، ونافع في رواية، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

ووجه القراءة بالضم؛ (الإتباع) وذلك لأن حركة الحرف الذي يلي تاء التأنيث مضموم، فأتبعوا ضمة التاء (قالت) ضمة عين الفعل الذي بعدها وهو راء (اخرُج)؛ لئلا يخرجوا من الكسر إلى الضمِّ، ولا اعتداد بالحرف الذي بينهما؛ لأنه ساكن، والساكن غير حائل؛ لضعفه(٣).

وحجة ثانية وهي أنَّهم شبَّهوا الحرف الساكن بألف الوصل؛ لأن بهذه الحروف يوصل

---

(١) انظر: التذيل والتكميل ١٠٥/١٧.

(٢) انظر القراء والتوجيه في: السبعة ١٧٤، ١٧٥، ٣٨٤، والكتاب ١٥٢/٤، ١٥٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢٧٤/١، ٢٧٥، والموضح لابن أبي مريم ٦٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٩، ٢٢٧، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٧٥/٤، والنشر ٢٢٥/٢، ومعجم القراءات ٢٤٢/٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٦/٢، والكشف عن وجوه القراءات ٢٧٤/١، ٢٧٥، الموضح لابن أبي مريم ٦٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٩، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٧٥/٤،

إلى الساكن كما يوصل بألف الوصل، فضمُّها كما يُضمُّ ألف الوصل في الابتداء؛ لانضمام الثالث (عين الفعل)[١].

وخلاصة المسألة: جواز الكسر تبعًا للأصل، والضم للإتباع إذا وليها حرفٌ ساكنٌ وثالثه يجب ضمُّه كما في الآية؛ منعًا للانتقال من كسرٍ إلى ضمٍّ فيحصل ثقل، قال الزجاج: «إن شئت ضممت التاء، وإن شئت كسرت، والكسر الأصل لسكون التاء والخاء، ومن ضم التاء فلثقل الضمة بعد الكسرة»[٢].

وذكر ابنُ الحاجب أنَّ العدول من الكسر إلى حرفٍ آخر يكون واجبًا، ويكون جائزًا والكسر أولى، ويكون جائزًا والضم أولى، ويكون جائزًا على السّواء، ومن السَّواء هذا الموطن أن يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة أصلية لفظا أو تقديرا في نفس الكلمة التي الساكن فيها، مثل" (وقالتُ اخرُج)[٣]

فجوَّزه ابن أرسلان، تبعًا لبقية العلماء المستشهدين بهذه القراءة كسيبويه، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن الأثير، وابن يعيش، والرضي، وابن مالك، والهرمي، وأبي حيان [٤].

ومما يؤيّد ذلك أنَّه قد قُرئَ بالكسر والضمِّ في غيرِ آيةٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٧٥،

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٦/٣.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٠/٢، ٣٦١.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه ١٥٢/٤، ١٥٣، والأصول لابن السراج ٣٦٩/٢، ٣٧٠، والتكملة للفارسي ١٩٤، ١٩٥، والمقتصد في شرح التكملة للجرجاني ٢١٩/١، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٦٧٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٣/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٠٧/٤، والمحرر في النحو للهرمي ١٣٧٦/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٠٨/١٧.

﴿تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾[1] فقُرِئ بكسر لام (قل)، وضمِّها (قلُ) إتباعًا لضمة عين (ادعُوا).

ونحو قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١٠﴾﴾[2] فقُرِئَ بكسر دال (لقد)، وضمها (لقدُ) إتباعًا لضمّة تاء (استُهزئ). والله أعلم.

المسألة الرابعة: إشمام عين الفعل الماضي المعتل عند صياغته لما لم يسم فاعله.

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري[3]:

تَقُولُ: بِيعَ الثَّوبُ وَالغُلَامُ وَكِيلَ زَيتُ الشَّامِ والطَّعَامِ

«أي تقول: بيع الثوب "بكسر أوله" كما تقدَّم، وهذه هي اللغة الفصحى، وفيه لغة ثانية وهي إشمام الكسرة بضمة، وبها قرأ الكسائي في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ﴾، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[4]، وفيه لغة ثالثة: بالواو وضم أوله، كقول الشاعر[5]:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا ليتُ لَيتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهذه اللغات تأتي في: (كيل)»[6]

---

(١) الإسراء. وانظر القراءة في: السبعة ١٧٤، ١٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٨/٤.

(٢) الأنعام. وانظر القراءة في: السبعة ١٧٤، ١٧٥. وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٨/٤.

(٣) شرح ملحة الإعراب للحريري ٩٠

(٤) هود: ٤٤، والآية بتمامها: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾

(٥) من الرجز، لرؤبة بن العجاج، انظر: ملحق ديوانه ١٧١ برواية (بِيع)، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٧، والدر المصون ١٣٤/١، وشرح التصريح ٣٤٢/٢.

(٦) انظر: التعليقة ١٤٧.

التوجيه والمناقشة:

عند بناء الفعل الثلاثي المعتل العين، نحو: (صام، وقام، ونام، وباع، وسام، وغاض) ثلاثُ لغات:

الأولى: إخلاص الكسر: أي، كسرُ الحرفِ الأولِ بإخلاصٍ حتى ينقلب حرفُ العلة ياءً، فتقول: (صِيم، وقِيم، ونِيم، وبِيع، وسِيم، وغِيض)، وهي أفصح اللغات، وعليها جاء قول الشاعر[١]:

حِيكَـــتْ عَلَـــى نِـــيرَيْنِ إِذْ تُحَـــاكُ تَخْتَـــبِطُ الشَّـــوكَ وَلَا تُشَـــاكُ

فقد بنى الفعل الثلاثي معتل العين (حاك) لما لم يسم فاعلُه بقلب ألفه ياءً وهي لغة إخلاص الكسر.

والثانية: الإشمام: أي: تأتي بحركةٍ بين الكسرة والضمة لفاء الفعل، فتُكتَبُ عينُه ياءً، وتُنطَقُ بحركةٍ بينهما، فتقول: (صيم، وقيم، ونيم، وبيع، وسيم، وغيض)

والثالثة: إخلاص الضم: أي، ضمُّ الحرفِ الأولِ بإخلاصٍ حتى ينقلبَ حرفُ العلة واوًا، فتقول: (صُوم، وقُومَ، ونُومَ، وبُوع، وسُوم، وغُوض)، وعليها جاءت رواية البيت السابق: (حوكت) [٢]، وبيت (ليت شباب بوع فاشتريت) الذي سبق ذكره في نصِّ ابن أرسلان.

وقد ذكر ابنُ أرسلان جميعَ هذه اللُّغاتِ، ومثَّل لها بالفعل "كال"، فتقول: (كِيل زيتُ الشَّامِ، وكُول، وكيل).

واستشهد للغة الإشمام في الفعلين (قال، وغاض) بقراءة السبعة في قول الله تعالى:

---

(١) من الرجز لمجهول، انظر: شرح الألفية لابن عقيل /٩٣.

(٢) انظر: المنصف ٢٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣١/٢، والتذييل ٢٧١/٦، والدر المصون ١٣٤/١، وشرح التصريح ٣٤٢/٢.

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ﴾، ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾، فقرأها بإشمام كسرة القاف والضاد ضمةً الكسائيُّ، وهشام، ورويس، وقرأها باقي السبعة، وابن ذكوان، ويعقوب بإخلاص الكسر[1].

ومثل الفعلين، الأفعال: "حال، وساق، وجاء، وساء"، كلها ذكرت في القرآن، وقُرئت بإخلاص الكسر، والإشمام، ويجوز ضمُّها، قال أبو حيان: «لم يقرأ بها»[2]. قال تعالى: ﴿ وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾، وقال تعالى:﴿ وَحِيلَ بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ مَا يَشۡتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشۡيَاعِهِم مِّن قَبۡلُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ فِي شَكّٖ مُّرِيبٖ ﴿٥٤﴾ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا وَقَالَ هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ ﴿٧٧﴾ ﴾

وأصلُ هذه الأفعال، قِيل: (قُول)، وغِيض: (غُيِض)، وجِيء: (جُيِئَ)، وحِيل: (حُول)، وسِيق: (سُوِق)، وسِيء: (سُوِئَ) فقد استثقلوا الكسرة على الواو والياء اللتان كانتا عين الأفعال في الأصل، فنقلت حركة الواو والياء وهي الكسرة إلى فاء الأفعال، وإنما نُقِلت حركةُ العينِ ولم تحذف؛ حتى تدلَّ على حركة عين الفعل، فعندما تقول: قُلْتُ، وبِعْتُ، فضمة القاف دليلٌ على حركة عين الفعل؛ لأن الأصل: "قَوَلْتُ" من "فَعُلْت"، وكسرة الباء دليلٌ على حركة عين الفعل؛ لأن الأصل: "بَيِعْتُ" من "فَعِلْتُ". فنُقِلت حركة

---

(١) انظر: السبعة ١٤٣، والحجة للقراء السبعة ٣٤٠/١، والمنصف ٢٥٠/١، والكشف لمكي ٢٢٩/١، ٢٣٠، والموضح لابن أبي مريم ٢٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٧، ١٢٠/١٠، ١٢١، والبحر المحيط ٩٠/١، والدر المصون ١٣٥/١، ومعجم القراءات ٦٤/٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ٩٠/١.

عين الأفعال في الأصل للفاء؛ لتدل على أصل حركة العين[١].

حجَّة من قرأ بإخلاص الكسر[٢]: أنَّه بعد نقل حركة العين للفاء وهي الكسرة، فما كان أصله يائيًّا بقي كما هو مثل: "غِيض، وحِيل، وجَيِءَ"، وما كان أصلُه واويًّا "قِيلَ، وسِيقَ، وسِيءَ"، فإنها تقلب ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فلا يوجد في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، فأخلص الكسرة في "قِيل" وأخواتها من أجل الياء الساكنة التي بعدها، ولأنها دلالة على حركة عين الفعل المعتل.

وحجَّة من يضُمُّ[٣]: أنَّه بعد نقل حركة العين للفاء وهي الضَّمَّة، فما كان أصله واويًّا بقي كما هو مثل: "قُول، وسُوقَ، وسُوءَ"، وما كان أصلُه يائيًّا، مثل: "غُوض، وحُول، وجُوءَ"، فإنها تقلب واوًا؛ لسكونها وضمِّ ما قبلها، فلا يوجد في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة، فأخلص الضمة في "قُول" وأخواتها من أجل الواو الساكنة التي بعدها، ولأنها دلالة على حركة عين الفعل المعتل.

وحجَّةُ من قرأ بالإشمام[٤]: أنَّ أصل أوائل هذه الأفعال مضموم، لأنها مبنية لما لم يسم فاعله على نحو: ضُرِب، وقُتِل. وهي ستة، أربعة منها واوية الثاني (سِيء، وسِيق، وحِيل، وقِيل)، واثنان منها يائية الثاني (غِيض، وجِيء)، وقد سبق ذكرُ أصلِها، فتلقي حركة الثاني منها على الأول فانكسر، وحذفت ضمته، وسكن الثاني منها، ورجعت الواو

---

(١) انظر: شرح الهداية في توجيه القراءات ٣٤٤.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٨/١، ٣٤٩، والحجة لابن خالويه ٦٩، ومشكل إعراب القرآن ٧٨/١، وشرح الهداية في توجيه القراءات ٣٤٤، ٣٤٥، والموضح لابن أبي مريم ٢٤٨/١، والممتع ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٧، ١٢٠/١٠، ١٢١، والمساعد ٤٠١/١،

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه ٦٩، ومشكل إعراب القرآن ٧٨/١، وشرح الهداية في توجيه القراءات ٣٤٤، ٣٤٥، والممتع ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٧، ١٢٠/١٠، ١٢١، والمساعد ٤٠٢/١.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٥/١، ٣٤٦، والحجة لابن خالويه ٦٩، وشرح الهداية ٣٤٥، والكشف لمكي ٢٣٠/١، والموضح ٢٤٧/١.

إلى الياء؛ لانكسار ما قبلها وسكونها، فمن أشمَّ أوائلها الضم أراد أن يبين أن أصل أوائلها الضمَّ، وليبقي في الفعل ما يدل على أن الفعل مبني للمفعول لا للفاعل؛ لأنَّ من شأن العرب في كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول، ومما يقوي ذلك:

١_ قولهم: "أنت تغزين يا امرأة"، فأشموا الزاي الضم؛ ليدلوا على أنَّ الفعل من "غزا يغزو"، وليفصل بذلك من قولك: "أنتِ ترمين" من رمى يرمي.

٢_ بعض العرب يقول: "بيع زيدٌ الطعامَ، وكِيد زيدٌ يفعل كذا" بالياء، والفعل مسمًّى فاعلُه، فإذا أخلصت الكسرة في الفعل الذي لم يسم فاعلُه، نحو: (قِيل) وأخواتها التبس بهذه اللغة، فيكون الإشمامُ أبعدُ من الالتباس.

وهذه لغةٌ لبعض العرب _لم يُسَمُّوا_ لا يبالون بالتباس الفعل الذي سمي فاعله بالفعل الذي لم يسم فاعله، فيقولون: "بيع زيدٌ الطعام"، وهم يريدون: "باع زيدٌ الطعامَ"، ويقولون: "قد كِيد زيدٌ يفعل كذا وكذا، وما زِيل يفعل زيدٌ" يريدون: كاد، وزال[١]. وقيل: حُكِيت عن قطرب[٢]. وعليها جاء قول أبي خراش الهذلي، وفي نقلٍ: سمع الأصمعي من ينشدُ[٣]:

وَكِيـدَتْ ضِـبَاعُ القُـفِّ تَأْكُـلُ رُمَّـتِي وَكِيـدَ خِـرَاشٌ يَـومَ ذَلِـكَ يَيْـتَمُ

وقد حكم عليها ابن الحاجب باللغة الشاذة التي لا يعمل عليها[٤]. والله أعلم.

(١) انظر: الكتاب ٣٤٢/٤، والمنصف ٢٥٢/١، والمفصل ٥٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١٠، ١٢٠.

(٢) انظر: تحرير الخصاصة لابن الوردي ٢١٢/١.

(٣) انظر: شرح أشعار الهذليين ١٢٢٠/٣ وفيه وراية أخرى لا شاهد بها، والمنصف ٢٥٢/١، والممتع ٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١٠، وتيسير الخلاصة ٢١٣/١، والدر المصون ١٧٨/١، والمقاصد الشافية ٣٠٦/٩.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٩/٢.

المسألة الخامسة: حكم اسم لا النافية للجنس المفرد إذا تكررت لا

قال ابن أرسلان في شرح أبيات الحريري[١]:

وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا وَانْصِبِ أَوْ غَايِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ

تَقُولُ لَا بَيْعٌ وَلَا خِلَالٌ فِيهِ وَلَا بَيْعَ وَلَا إِخْلَالُ

وَإِنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِيعًا

أي: تقول في مثال اسم (لا) إذا كان مفردًا: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ﴾[2]، بالرفع والتنوين، أو بالفتح فيهما بلا تنوين، وهي قراءتان في السبع، وتقول في المغايرة في الإعراب: (لا بيعَ ولا إخلالُ فيه)، أي: يوم القيامة، بفتح الأول وبرفع الثاني، أو برفع الأول وتنوينه وبفتح الثاني... وإن تشأ إعرابًا غير الأربعة المتقدمة فيجوز لك وجه خامس وهو نصب الاسمين جميعًا من غير تنوين فيهما، على أنَّ "لا" الأولى والثانية مركبتان مع الاسمين، و "لا" الثانية غير زائدة، والواو عطفت جملة، وهذا الوجه أرجح الوجوه»[٣]

التوجيه والمناقشة:

لاسم لا النافية الجنس المفرد إذا تكرَّرت لا النافية، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا رجل ولا امرأة في الدار) خمسة أوجه ذكرها النحاة[٤]:

الأول: فتحهما على أنهما اسمان للا النافية للجنس، فتقول: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله). وهو أرجح الأوجه كما ذكر ابنُ أرسلان. والخبر محذوف فيهما: موجودان.

---

(١) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ١٣٣.

(2) إبراهيم: ٣١، وتمام الآية: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ٣١﴾

(٣) انظر: التعليقة ٢٠٣.

(٤) انظر: شرح الملحة للحريري ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، أوضح المسالك ٢/١٥_٢٠، والتعليقة ٢٠٣، ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/١٢٤ _١٣٢.

الثاني: رفعهما على الابتداء و"لا" ملغاة؛ لتكررها، أو على أنَّ "لا" العاملة عمل ليس وما بعدها اسمها مرفوع، فتقول: (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله). فخبرُهما على إلغائهما "لنا" والواو عاطفة، وعلى أنَّ إحداهما ملغاة والثانية العاملة عمل ليس أو بالعكس فخبر إحداهما "لنا" وخبر الثانية محذوفٌ لدلالة "لنا" المقدرة عليه.

الثالث: فتح الأول بلا تنوين على أنه اسم لا النافية للجنس، ورفع الثاني إما على أنَّ "لا" زائدة و"قوةٌ" معطوفة على محل لا واسمها، أو على الابتداء فـ"لا" ملغاة لتكررها وخبرُها "لنا"، أو على أنَّ "لا" العاملة عمل ليس وخبرها "لنا"، فتقول: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله).

الرابع: رفع الأول على الابتداء فـ"لا" ملغاة وخبرُ المبتدأ "لنا" المذكور، أو محذوف، أو على أنَّ "لا" العاملة عمل ليس وما بعدها اسمها مرفوع وخبره "لنا" المذكور أو محذوف، وفتح الثاني بلا تنوين على أنه اسم لا النافية للجنس، وخبرُها "لنا" أو محذوف، فتقول: (لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله).

الخامس: فتح الأول بلا تنوين على أنه اسم لا النافية للجنس، ونصب الثاني على أنَ "لا" الثانية زائدة، والواو عطفت "قوة" على محل اسم لا النافية للجنس، فتقول: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله). وهو أضعف الأوجه؛ لأنَّ نصبَ الاسم مع وجود "لا" ضعيفٌ، والقياس فتحه بلا تنوين. ذكر ذلك ابنُ هشام الأنصاري، والأزهري.

وعلى كُلٍّ فقد ذكر ابنُ أرسلان الأوجه كلَّها، واستشهد للوجهين الأولِ، والثَّاني بقراءة السبعة في قول الله تعالى: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ﴾، ويستشهد النحويون بها وبقول الله تعالى:﴿ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾[1]، وبقول الله تعالى:﴿ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا

(١) البقرة: ٢٥٣، وتمام الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ

﴿كَأْسًا لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [١]، فقد قُرِئتِ الثلاث بقراءتين[٢]:

الأولى: رفعهما مع تنوين، (لا بيعٌ ولا خلالٌ)، على أنَّ "لا" ملغاة وما بعدها مبتدأ، أو على أنَّ "لا" العاملة عمل ليس فهي تنفي الواحد، فكأن سائلا سأل: أفيه بيعٌ أو خلالٌ؟ أو أفيه بيعٌ، أو خلةٌ، أو شفاعةٌ؟ أو أفيه لغوٌ أو تأثيمٌ؟ فيجاب عليه بالرفع على الابتداء كما كان في السؤال مرفوعا بالابتداء، أو على نفي الواحد لا نفي العامة، كما تسأل: هل رجلٌ في الدار؟ فتجيب: لا رجلٌ في الدار بل رجلان.

وهي قراءة: نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

والثانية: فتحهما بلا تنوين (لا بيعَ ولا خلالَ)، على أنَّ "لا" النافية للجنس، فهي تفيد النفي العام لجنس ذلك الصنف، وكأن أحدًا قد سأل سؤالًا عامًّا بعد أن غيَّر الاسم بدخول "من": هل فيه من بيع أو خلال؟ أو هل فيه من بيع أو خلال؟ أو هل فيه من لغو أو تأثيم؟ فيجاب عليه بجواب عامٍّ بالنّفي، وغيّر الاسم بالبناء: لا بيعَ فيه ولا خلة ولا شفاعة ولا خلال ولا لغو ولا تأثيم. وهي مثل من يسأل: هل من رجل في الدار؟ فيجاب عليه: لا رجلَ في الدار. فتفيد النفي العام، فتنفي وجود الجنس، سواء كان واحدا أو اثنين أو ثلاثة.

﴿فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾

(١) الطور: ٢٣.

(٢) انظر القراءات وتوجيهها في: السبعة ٨٦، معاني القرآن للزجاج ١/٣٣٥، ٣/١٦٣، ٥/٦٣، ٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٤، ٢٩٥، ٢/٣٢٩، ٣٧٠، والحجة لابن خالويه ٩٩، ٣٣٤، والحجة للقراء السبعة ١/٣٥٤، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٢٨، ١٢٩، ١٤١، ١٤٢، ٦٨٣، والكشف لمكي ١/٣٠٥، ٣٠٦، وشرح الهداية ٣٩١، ٣٩٢، وكشف المشكلات ١/٢٧٠، ٢٩٥، ٢٩٦، والموضح ١/٣٣٧، ٢/٧٧١، ١٢١٣، والبيان ١٤٧، ١٦٨، والإملاء للعكبري ٩٣، ١١٣، والبحر ٢/٤٤٠، ٨/٢١٢، والدر المصون ٢/٥٣٨، وشرح التصريح ٢/١٢٤، ومعجم القراءات ١/٣٥٩، ٤/٤٩٠، ٩/١٥٩.

وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب، وابن محيصن، والحسن، واليزيدي.

وقد رجَّح بعض النحويين الرفع واختاره كأبي عبيد[١]، ومكي لأن عليها أكثرُ القُرَّاءِ[٢]، وأما البناء فجائزٌ عند الخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، والكسائي، والفراء[٣].

قال الزجاج عند آية الطور: «إلا أن الاختيارَ عند النحويين إذا كرَّرت "لا" في هذا الموضع الرفعُ، والنَّصبُ عند جميعهم جائزٌ حسنٌ»[٤]، والزَّجاج ممَّن يعبر عن البناء بالنصب. والله أعلم.

المسألة السادسة: مجيء (كان) تامَّة

قال ابنُ أرسلان عند شرحه بيتي الحريري[٥]:

وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ المَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ

وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

«أي: تكون "كان" تامة، أي تستغني (عن مرفوعها)[٦] فلا تحتاج _أيها المعرب لها_ إلى خبر منصوب... وهكذا يصنع كل من نفث (أي تكلم بها) إذا جاءت في كلامه، ومعناها حدث، أو وُجِدَ_ كما تقدم_ أو حصل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٧/٥.
(٢) انظر: الكشف ٢٥٨/١.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٧/٥.
(٤) انظر: معاني القرآن ٦٤/٥.
(٥) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ١٤٨.
(٦) في الكتاب هكذا، وأظن الصواب: التي تستغني بمرفوعها.

تِجَارَةً﴾[١]عند من قرأ بالرفع»[٢].

التوجيه والمناقشة:

"كان" من الأفعال الناقصة التي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، ومن خصائصها جواز زيادتها، وتأتي محذوفة، وأنها تأتي تامَّة فتكتفي بالمرفوع، ولا تحتاج إلى المنصوب، وقد شرط لها النحاة مجيئُها بمعنى "وجد، أو حدث، أو حصل، أو وقع، أو ثبت، أو كفل، أو قدر"[٣]، ومن أشهر شواهد كان التامة، قول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ ﴾[٤]، أي: وإن حصل ذو عسرة. فيعرب "ذو" فاعلًا مرفوعًا وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. واستشهد ابنُ أرسلان لمجيئها تامَّةً بقراءة الرفع في قول الله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ

(١) البقرة: ٢٨٢، وتمام الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۖ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۖ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ ﴾

(٢) انظر: التعليقة ٢١٨.

(٣) انظر: الأزهية ١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٨/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/١، والارتشاف ١١٥٣/٣، ١١٥٤، وشرح التصريح ٦١٥/١، ٦٢٠، ٦٢٦.

(٤) القرة: ٢٨٠.

﴿ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾، وهي قراءة السبعة ما عدا عاصمًا، وقرأ عاصمٌ بالنصب، وشكَّ أبو عليٍّ الفارسيّ في أنَّ ابنَ عامرٍ قد قرأها بالنَّصب[1].

وتوجيه القراءتين:

أما قراءة النَّصب فعلى أنَّ "كان" ناقصة، واسمها ضميرٌ محذوفٌ، وخبرها "تجارةً حاضرةً". والتقدير: إلا أن تكون المبايعةُ، أو المعاملةُ، أو التجارةُ، أو المداينةُ تجارةً حاضرةً.

وأما قراءة الرفع ففيها وجهان:

أ_ "كان" تامة، وفاعلها "تجارةٌ"، و"حاضرةٌ" صفة لها، وجملة "تديرونها" صفة ثانية لها. والمعنى: إلا أن تقع تجارةٌ حاضرةٌ.

ب_ "كان" ناقصة، و"تجارة" اسمها مرفوع، وجملة "تديرونها" خبرها. قال السمين: «وهو مذهب الفراء»[٢].

أي: اختلف النحاة في عمل "كان"[٣]، فاتفقوا على عملها النصب في الخبر، واختلفوا في علمها الرفع في الاسم، فقال البصريون: عملت "كان" الرفع في اسمها؛ لشبه "كان" بالفعل الصحيح، نحو: "ضرب، وقتل، وأكل" فعملت عمله. وقال الكوفيون ما عدا الفراء:

---

(1) انظر القراءة والتوجيه في: معاني القرآن للفراء ١٨٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١، وجامع البيان ١٦٣٠/١، والسبعة ١٩٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٦/١، والحجة لابن خالويه ١٠٣، والحجة للقراء السبعة ٤٣٦/٢، ٤٣٩، ٤٤٠، والأزهية ١٨٤، ١٨٦، ومشكل إعراب القرآن ١٤٣/١، والكشف لمكي ٣٢١/١، ٣٢٢، والكشاف ٣٥٤/١، والبيان للأنباري ١٨٣/١، والجامع للقرطبي ٤٠١/٣، ٤٠٢، والبحر ٥٦٨/٢، والدر المصون ٦٧٣/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧٣/١.

(٣) انظر الخلاف في: معاني القرآن للفراء ١٨٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١، ٤٢٦، والارتشاف ١١٤٦/٣، والتذييل ١١٥/٤، ١١٦، والمساعد ٢٤٨/١، والهمع ٦٣/٢، ٦٤، وشرح التصريح ٥٧٧/١، ٥٧٨.

بل هو باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخول "كان"، وقال الفراء: أنَّ "كان" عملت فيه الرفع تشبيها له بالفاعل.

وممَّن استشهد من النحاة بقراءة الرفع على "كان" التامة الخليلُ، والمبردُ، والهرويُّ، وابنُ يعيش(١).

واختار قراءة الرفع الطبريُّ، وشدَّد على من قرأ بالنَّصب، فقال: «فإن الذي اختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع في "التجارة الحاضرة"؛ لإجماع القراء على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبًا عنهم، ولا يعترض بالشاذ على الحجة»(٢)، والزجَّاجُ حكم عليها بالكثرة(٣). وممَّن حسَّن القراءتين الباقوليُّ(٤).

والخلاصة أنَّ ابن أرسلان قد سار على منهج النحاة في جعلِ "كان" تامة بشرطِها المتقدم، واستدل بهذه الآية كما استدل من سبقه. والله أعلم.

المسألة السابعة: مجيء الهمزة للنداء في قراءة التخفيف ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾:

قال ابن أرسلان عند شرح بيت الحريري(٥):

وَنَادِ مَـــنْ تَـــدْعُو بِـــ(يَا) أَوْ بِـــ(أَيَا) أَوْ هَمْـــزَةٍ أَو أَيْ وَإِنْ شِـــئْتَ هَيَـــا

«... وحروف النداء التي ذكرها المصنف خمسة: أولها...: (يا)، وثانيها: (أيا)... والثالث: (الهمزة)، ومنه قوله تعالى:﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾(٦)، بتخفيف الميم على قراءة نافع،

---

(١) انظر: الجمل للخليل ١٤٩، والمقتضب للمبرد ٩٥/٤، والأزهية للهروي ١٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٨/٧.

(٢) انظر: جامع البيان ١٦٣٠/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١.

(٤) انظر: كشف المشكلات ٣٠٩/١.

(٥) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ١٥٣.

(٦) الزمر: ٩. وتمام الآية: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ

وابن كثير، أي: يا من هو قانت آناء الليل، والرابع: (أي)... والخامس: (هيا)... »[1].

التوجيه والمناقشة:

ذكر ابنُ أرسلان في نصِّه السابق عددًا من حروف النداء، وهي: (يا، وأيا، والهمزة، وأي، وهيا)، واستشهد لمجيء الهمزة حرفَ نداءٍ بالقراءة الواردة في قول الله ﷻ ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾.

وردت في الآية قراءتان[2]:

القراءة الأولى: (أمَّن هو قانتٌ) بتشديد الميم، وهي قراءة حفص عن عاصم، وأبي عمرو، وابن عامر، والكسائي، والحسن، وقتادة، والأعرج، وأبي جعفر، ويعقوب.

وتوجيهُهَا: هي "أمْ" عاطفة ودخلت على "مَنْ" الموصولة، فأُدغمت الميم في الميم، ولا يجوز أن تكون "مَنْ" استفهامية؛ لأن قبلها حرف استفهام، ولا يدخل استفهام على استفهام.

فتكون "أم" متصلة، وأضمر لها معادلًا قبلها، والتقدير: آلكافرُ الجاحدُ بربه خيرٌ أم الذي هو قانتٌ؟ أو أأصحاب النار خيرٌ أم من هو قانت؟ فحُذِفت الجملة، وجاز حذف

﴿ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٩ ﴾

(١) انظر: التعليقة: ٢٢١.

(٢) انظر القراءتين والتوجيه في: معاني القرآن للفراء ٤١٦/٢، ٤١٧، وجامع البيان للطبري ٧٠٥٦/٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٤، والسبعة ٥٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤، ٦، والحجة لابن خالويه ٣٠٨، ٣٠٩، والحجة للفارسي ٩٢/٦، ٩٣، وحجة القراءات لأبي زرعة ٦٢٠، ومشكل إعراب القرآن ٦٣٠/٢، وشرح الهداية ٦٨٦، وكشف المشكلات ٢٧١/٢، والمحرر الوجيز ٥٢٢/٤، ٥٢٣، والموضح ١١١٢/٢، والبيان ٣٢٢/٢، ومفاتيح الغيب ٤٢٧/٢٦، ٤٢٨، وإملاء للعكبري ٥١٠، والبستان في إعراب مشكلات القرآن ٣٤٣/٢، والدر المصون ٩/ ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ومعجم القراءات ١٤١/٨، ١٤٢.

الجملة المعادلة لدلالة ما قبله وبعده؛ فقبل الآية:﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾، وبعده: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ۝٩ ﴾[١]

وذكر الزَّجاج، والنحاس وجهًا آخر، وهي أن تكون "أم" منقطعة بمعنى بل. وقال: «من قرأ بالتشديد فمعناه: بل أمن هو قانت كغيره؟ أي: أم من هو مطيعٌ كمن هو عاصٍ». ويكون الخبر محذوفًا لدلالة الكلام عليه»، فجعل "أم" منقطعة بمعنى "بل"[٢]، ومثلهما العكبري، وأبو حيان، والسمين الحلبي[٣]

القراءة الثانية: (أَمَنْ هو قانتٌ) بتخفيف الميم، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، وأبي زيد عن المفضل عن عاصم، والحسن في رواية، ويحيى بن وثاب، وأبي جعفر، وزيد عن يعقوب، والأعمش، وعيسى، وشيبة.

وتوجيهُها: يحتمل أمرين:

أ_ أنَّ الهمزةَ للاستفهام التقريري بمعنى التنبيه، و(مَنْ) موصولة بمعنى الذي مبتدأ، و (هو قانت) صلتها، وأضمر معادلًا للألف، والتقدير: أمَنْ هو قانت خيرٌ أَمَن هو كافر، وقيل: أمَنْ هو قانتٌ كَمَن جعل لله أندادًا، وقيل: أمن هو قانت آناء الليل ساجدًا وقائمًا

---

(١) الزمر: ٨، ٩. تمام الآيتين: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوا إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۝٨ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ۝٩ ﴾

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٦/٥، وحجة القراءات لأبي زرعة ٦٢٠.

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن ٥١٠، والبحر المحيط ٥٥٧/٧، والدر ٤١٦/٩.

كغيره؟ وقيل: أهذا القانت خيرٌ أم الكافر المخاطب بقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾، فحذف خبر المبتدأ، أو المعادِل لدلالة ما قبله وبعده عليه، والدليل على حذفه قوله: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٩ ﴾

ب_ أنَّ الهمزة للنداء، فأقام الألف مقام حرف النداء، ومجيء الهمزة للنداء كثيرٌ في كلام العرب، حكاه سيبويه، وغيره، و (مَنْ) منادَى، والمقصود به النبي ﷺ، بدليل: قوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ ﴾ أي: قل يا محمد كذا وكذا. والتقدير: يا من هو قانت أبشِر فإنك من أهل الجنة؛ لأن ما قبله يدل عليه، وهو ﴿إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾، فمعلوم من السياق، والعقل أنه إذا كان أحدهما من أصحاب النار؛ لكفره بربه، فالآخر من أصحاب الجنة.

وذكر هذا الرأي الفراءُ، قال: «يريد: يا من هو قانت. وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف كما يدعون بيا، فيقولون: يا زيد أقبل، وأزيدُ أقبل... فيكون المعنى مردودًا بالدعاء كالمنسوق؛ لأنه ذكر الناسي الكافر، ثم قصّ قصة الصالح بالنداء كما تقول في الكلام: فلان لا يصلي ولا يصوم فيا من يصلي ويصوم أبشر. فهذا هو معناه. والله أعلم»[1].

وإليه ذهب الطبريُّ، والنَّحَّاسُ، وابنُ خالويه، وأبو زرعة، وابنُ عطية، ومكيٌّ، والأنباريُّ، والرازيُّ، وابنُ الأحنف اليمني، وابنُ هشام[2]، وابنُ أرسلانَ في نصه السابق.

---

(١) انظر: معاني القرآن ٤١٦/٢، ٤١٧.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري ٧٠٥٦/٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤، والحجة لابن خالويه ٣٠٩، وحجة القراءات لأبي زرعة ٦٢١، والمحرر لابن عطية ٥٢٢/٤، والكشف لمكي ٢٣٧/٢، ومشكل لمكي ٦٣٠/٢، والبيان لابن الأنباري ٣٢٢/١، ومفاتيح الغيب للرازي ٤٢٨/٢٦، والبستان لابن الأحنف ٣٤٣/٢، والمغني لابن هشام ٧٠/١.

واعترض على توجيه الفراءِ ومَن معه الفارسيُّ، وابنُ أبي مريمَ، قال: «ولا وجه للنداء ههنا؛ لأن هذا موضع معادلة، فليس النداء مما يقع في هذا الموضع، إنما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون أخبارا، وليس النداء كذلك». واستبعد توجيه الفراء السمين الحلبي؛ لأنه لم يقع في القرآن نداءٌ بغير "يا" حتى يُحمَل هذا عليه(١)، وإذا تقرَّر ذلك فيعني أنَّ الكلمة التي تتردد بين معنين إذا وُجِدت مستعملةً في أحدهما بيقين دون الآخر فالراجح حملها على ذلك المعنى، فالهمزة تستعمل للاستفهام، بل هي أصل أدوات الاستفهام، فتُحمَل على الاستفهام هنا لا على النداء.

وضعَّف توجيهَ النِّداء أبو حيان بأنَّ القول ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ أجنبيٌّ مما قبله، ومما بعده. فردَّه تلميذه بأنَّه ليس أجنبيًّا مما بعده؛ لأن المنادى وهو النبي ﷺ هو المأمور بالقول في قوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ ﴾(٢).

وقرَّب توجيه النداء ابنُ هشامٍ؛ لأن في النداء سلامةٌ من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، وسلامةٌ من دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: (أَمَن هو قانتٌ خيرٌ أم هذا الكافر؟) أي: المخاطب بقوله تعالى:﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾، فحُذف شيئان: معادل الهمزة، والخبر(٣).

وأما الترجيح بين القراءتين:

فقد ضعَّف الأخفشُ قراءةَ التخفيف، فقد حُكِيَ عنه أنه يقول: مَن قرأ في الزمر (أَمَن

---

(١) انظر: الحجة للفارسي ٩٣/٦، والموضح لابن أبي مريم ١١١٢/٣، والمحرر لابن عطية ٥٢٣/٤، والبحر لأبي حيان ٥٥٧/٧، والدر للسمين ٤١٥/٩، ومغني اللبيب ٧٠/١، ٧١.

(٢) انظر: البحر لأبي حيان ٥٥٧/٧، والدر للسمين ٤١٥/٩.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧١/١.

هو) بالتخفيف فقراءته ضعيفة؛ لأنه استفهام ليس معه خبر، فالاستفهام لا يُسْتَدَلُّ عليه بما قبله، وإنما يُستَدَلُّ عليه بما بعده[١]. ورُدَّ عليه بأنَّ في التخفيف وجهان حسنان في العربية، ويردان في كلام العرب كثيرًا. وقد سبق ذكرهما. وقال أبو حيان: «ولا التفات لتضعيف الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة»[٢].

وقد صوَّب القراءتين الطبريُّ؛ لأنه قرأ بكل واحدة منهما علماءُ من القرأة مع صحة كل قراءة في التوجيه والمعنى والتأويل، وحسَّنهما مكيٌّ؛ لتقاربهما في التخريج والمعنى[٣]. وهذا هو الصواب بينهما.

وخلاصة الرأي:

جوازُ مجيء الهمزة في قراءة التخفيف للنداء؛ حيثُ خرَّجها أكثرُ من عالمٍ ثقةٍ ثبتٍ، وفي الذي تقدَّم من نصوص العلماء ردودٌ مستوفاةٌ على مَن ضعَّف ذلك، أو اعترضه بما يغني عن إعادته.

ويؤخَذُ على ابن أرسلان اعتماده على شاهدٍ مختَلَفٍ فيه لمجيء الهمزة للنداء، والأفضل أن يأتي بشواهد من كلام العرب أتت فيها الهمزة للنداء، كقول امرئ القيس في معلقته[٤]:

أَفَـــاطِمُ مَهْـــلًا بَعْـــضَ هَـــذَا التَّـــدَلُّلِ وَإِنْ كُنْـــتِ أَزْمَعْـــتِ صُـــرْمِي فَـــأَجْمِلِي

وقول الآخر[٥]:

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤، وجواهر القرآن للباقولي ١٢٧٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥٥٧/٧.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري ٧٠٥٧/٩، والكشف لمكي ٢٣٧/٢.

(٤) من الطويل، انظر: ديوانه ١٢.

(٥) من الطويل، انظر: الكتاب ١٨٣/٢، والمساعد ٤٨١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢، والدر المصون ٤١٥/٩، والهمع ٢٨١/٥.

أَزَيْـــدُ أَخَـــا وَرْقَـــاءَ إِنْ كُنْـــتَ ثَائِـــرًا فَقَـــدْ عَرَضَـــتْ أَحْنَـــاءُ حَـــقٍّ فَخَاصِـــمِ

المسألة الثامنة: اللغات الواردة في(نَعَم)

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري في باب البناء(١):

فَسَـــكَّنُوا "مَـــنْ" "إِذْ" بَنَوهَـــا و "أَجَـــلْ" و"مُـــذْ" وَ"لَكِـــنْ" و"نَعَـــمْ" و"لَمْ" و"بَـــلْ"

«أي: ومن الكلم ما هو مبني على السكون، وعلى الضم، وعلى الفتح، وعلى الكسر... فمما بني على السكون من الأسماء: (مَنْ)... ومن المبني على السكون من الحروف: (أجلْ)... وكذا: (نَعَمْ) مبنية على السكون، وهي حرف يجاب به عن الاستفهام في إثبات المستفهم عنه، ونونها وعينها مفتوحتان، وكسْرُ العين قراءة الكسائي، ويجوز كسر النون إتباعًا لكسرة العين»(٢)

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابنُ أرسلان في نصِّه السابق عن المبنيات، وهي الكلمات التي تلزم حالةً واحدةً مهما اختلف العواملُ الداخلةُ عليها، وأصل البناء يكون على السُّكون؛ فهو ضد الإعراب، والإعراب أصله الحركة، والكلمات المبنية تأتي في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، وله أربع علامات: السكون وهو الأصل، نحو: (كَمْ، واقعدْ، وهلْ)، ثم الفتح؛ لخفته، نحو: (أينَ، وذهبَ، وسوفَ)، ثم الضَّمُ، نحو: (حيثُ، ومنذُ)، ثم الكسرُ، نحو: (أمسِ، ولام الجر)، ويدخل السكونُ والفتحُ الأسماءَ، والأفعالَ، والحروفَ، ويدخلُ الضمُّ، والكسرُ الأسماءَ، والحروفَ دون الأفعالِ.

ومثَّل ابنُ أرسلان لما بُنِي على السكون من الأسماء، ثم من الحروف، وذكر (نَعَمْ)،

(١) انظر: شرح ملحة الإعراب ٢٤٨.

(٢) انظر: التعليقة ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠.

فتحدث عن تعريفها: بأنها حرفٌ يجاب به عن الاستفهام في إثبات المستفهم عنه. فهو جوابُ استفهامٍ ليس فيه نفي، تقول: هل جاءَ محمدٌ؟ تجيب: نعم. وأما إن كان الاستفهام فيه نفيٌ فيكون الجواب بـ"بلى"، تقول: ما جاء محمدٌ؟ تجيب: بلى.

واللغات الواردة فيها ثلاث لغات، ذكرها ابن أرسلان في نصه[1]:

الأولى: (نَعَم) بنون وعين مفتوحتين. وعليها جاءت قراءة الجمهور في قول الله تعالى:﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤﴾[2] وفي كل القرآن. قال مجاهد: «كلهم قَرَأَ "قَالُوا نَعَم" بِفَتْح النُّون وَالْعين في كل الْقُرْآن غير الكسائي فَإِنَّهُ قَرَأَ "نَعِمْ" بِفَتْح النُّون وَكسر الْعين في كل الْقُرْآن»[3]

وتوجيهها: أنَّ الفتح والكسر لغتان، فاخترنا الفتح؛ لخفته، ولشهرته، ولكثرته في استعمال كلام العرب.

الثانية: لغة كنانة، (نَعِم) بنون مفتوحة، وعين مكسورة، وهي قراءةُ الكسائيّ، وابن وثاب، والأعمش في كل القرآن. وتوجيهُها: أنَّه أراد التفريق بين حرف الجواب "نَعِم"، وبين "نَعَم" اسم البقر، والغنم، والإبل إذا نُكِّرَ ووُقِفَ عليه.

واحتج الكسائي بمجيئها في كلام النبي ﷺ فقد رُوِيَ فِي الحَدِيث: "أَنَّ رجلًا لَقِيَ

---

(١) انظر اللغات، والقراءتين، والتوجيه في: جامع البيان للطبري ٣٥١٦/٥، السبعة ٢٨١، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٢، والحجة لابن خالويه ١٥٤، ١٥٥، والحجة للفارسي ١٩/٤، ٢٠، وحجة القراءات ٢٨٢، ٢٨٣، والكشف ٤٦٢/١، ٤٦٣، والمفصل ٤٢٤، والموضح ٥٢٩/٢، ومفاتيح الغيب ٢٤٦/١٤، وإملاء العكبري ٢٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/٢، والجامع للقرطبي ٢٠٩/٧، ٢١٠، والبحر ٣٨٩/٤، والتذييل ٢٦٥/١٦، والجنى الداني ٥٠٦، والدر ٣٢٦/٥، ٣٢٧، والمغني ٢٩٤/٤، ٢٩٥، والمساعد ٢٢٩/٣، والهمع ٣٩١/٤.

(٢) الأعراف: ٤٤.

(٣) انظر: السبعة ٢٨١.

النَّبِيَ ﷺ وَآله بمنى، فَقَالَ: أَنْت الَّذِي يزْعم أَنه نَبِي؟ فَقَالَ: نَعِم. بِكَسْر الْعين.

واحتجَّ الكسائيُ بإنكار عمر ﷺ للغة الفتح، فقد رُوِيَ عنه أنَّه سَأَلَ قومًا شَيْئًا فَقَالوا: نَعَمْ _بفتح العين_ فَقَالَ: قل نَعِم إِنَّمَا النَّعَمُ الْإِبِل».

ونقل السمين عن أبي عبيد أن الرواية من المولد، فلم يعرف العرب رُوِي عن عمر. ثم تعقّبه بقوله: «هذا طعن في المتواتر فلا يُقبل»[١]

واحتجوا بأن أشياخ قريش تكلموا بالكسر.

واحتجوا لهذه القراءة بما ورد في أشعار العرب من بيت لبني كلب[٢]:

"نَعِـــم" إِذَا قَالَهَـــا مِنْـــهُ مُحَقَّقَـــةٌ وَلَا تَخِيـــبُ "عَسَـــى" مِنْـــهُ وَلَا "قَمِـــنُ"

الثالثة إلحاقًا لمن أجازَ الثَّانية: (نِعِم) بنون مكسورة إتباعًا لكسرة النُّون، وهي جائزةٌ في القياس؛ فما كانت عينه مكسورة جاز كسر فائه إتباعًا لعينه، كما في "شَهِد" فإنهم كسروا عينها، وأجازوا كسر فائها إتباعًا "شِهِد".

واعتُرِض عليهم بأنَّ القياس إنما يكون في الأسماء، والأفعال، و"نعم" حرفٌ؟ وأجيب عنهم: "نعم" ولو كانت حرفًا لكنها على لفظ الأسماء، فإذا كانت كذلك يجوز أن تُجرَى في القياسِ مجراها، كما أمالوا "بلى" لأنها حرفٌ جاء على لفظ الأسماء.

وقد أثبت بعضُ العلماءِ هاتين اللغتين في الكلام وهما فصيحتان مستعملتان، إلا أنَّ أشهر اللغتين الفتح؛ مما جعل بعض يختار قراءة الفتح، منهم: الأخفش، والطبري، والمهدوي، وابن يعيش، وأبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي[٣].

---

(١) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٥، ٣٢٧. وانظر نقل الرازي عن أبي عبيدة بأنه غير مشهور عن العرب، في: مفاتيح الغيب ٢٤٦/١٤.

(٢) من البسيط، ولم أجده إلا في: جامع البيان للطبري ٣٥١٦/٥.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري ٣٥١٦/٥، والحجة للفارسي ١٩/٤، وشرح الهداية للمهدوي ٤٩٠، وزاد

وبعضهم أثبت اللغتين بلا حكم، منهم: الزجاج، وأبو زرعة، ابن أبي مريم، والعكبري، والقرطبي، والرضي، والمرادي[١].

وبعضهم لم يحكِ لغةَ الكسر، منهم: سيبويه[٢]، وأبو حاتم فقد نُقِل عنه قوله: «ليس الكسر بمعروف»[٣].

والراجح من القراءتين هي قراءة العامة والجمهور بفتح العين "نَعَم"؛ لأنها القراءة المستفيضة في الأمصار، واللغة المشهورة عن العرب كما نقل الطبري، ولأن بعضهم لم ينقل فيها إلا الفتح كسيبويه.

وأما لغةُ الكسرِ؛ فليست خطأً؛ فهي لغةُ كنانة، وهذيل، وجاءت في كلام النبي ﷺ، وبعض الصحابة كعمر، وعلي، والزبير، وابن مسعود ﷺ، وذُكِر الكسرُ عن أشياخ قريش[٤]. والله أعلم.

المبحث الثاني: توجيه القراءات الشاذة:

المسألة الأولى: نصب الفعل المضارع المتوسط بين الشرط وجوابه بعد "ثم":

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري[٥]:

وَالحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةْ ... فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَةْ

مِثَالُهُ حَتَّى وَلَا وَثُمَّا ... وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

المسير لابن الجوزي ١٢٢/٢، ومفاتيح الغيب ٢٤٦/١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٨، والتذييل لأبي حيان ٢٦٥/١٦، والمساعد لابن عقيل ٢٢٩/٣، والهمع للسيوطي ٣٩١/٤.

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٤٠/٢، وحجة القراءات لأبي زرعة ٢٨٣، والموضح لابن أبي مريم ٥٢٩/٢، وإملاء للعكبري ٢٨١، والجامع للقرطبي ٢١٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٤٢٨/٤، والجنى للمرادي ٥٠٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢٣٤/٤، والحجة للفارسي ٢٠/٤،

(٣) انظر: مفاتيح الغيب ٢٤٦/١٤، والدر المصون ٣٢٦/٥.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٨، والتذييل ٢٦٥/١٦.

(٥) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٩.

«والحرف: أي وعلامة الحرف ما ليست له علامة... من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال... مثاله: أي، مثال حرف المعنى:... و"ثُمَّ" بضم المثلثة: حرف عطف، وأجراها الكوفيون مجرى الفاء، أو الواو في جواز نصب المضارع بعدها، نحو: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾[١] بنصب "يدركَه"»[٢]

المناقشة والتوجيه:

(ثم) من حروف المعاني، كما أن الفاء والواو كذلك، وفي باب جوازم المضارع إذا انقضت جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء، أو الواو، فلك في هذا الفعل ثلاثة أوجه: رفعه على الاستئناف، وجزمه بالعطف، ونصبه بأن مضمرة بعد الفاء والواو. مثل: إن تجتهدْ تنجحْ فيفرحُ، فيفرحْ، فيفرحَ أبوك، أو إن تجتهدْ تنجحْ ويفرحُ، ويفرحْ، ويفرحَ أبوك.

وإذا توسَّط المضارع المقرون بهما بين الشرط وجوابه فلا يجوز لك إلا الجزم، والنصب، ولا يجوز الرفع على الاستئناف؛ لأنه لا استئنافَ قبل جوابٍ. فتقول: إن تجتهدْ وتهتمْ أو وتهتمَّ تنجحْ، أو إن تجتهدْ فتهتمْ أو فتهتمَّ تنجحْ. وقال سيبويه: «وسألت الخليل عن وقوله: "إن تأتني فتحدثّني أحدثْك، وإن تأتني وتحدثَني أحدثْك" فقالك هذا يجوز، والوجه الجزم»[٣]». ومن شواهد الشعر التي استشهد بها سيبويه قول زهير[٤]:

---

(١) النساء، وتمام الآية: ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾ ﴾

(٢) انظر: التعليقة ٤٨، ٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ٨٨/٣.

(٤) من الطويل في شرح ديوانه ٢٥٠، وقيل: لكعب بن زهير وليس في ديوانه، انظر: الكتاب ٨٨/٣، ٨٩، والمقتضب ٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٤، والبحر ٤٧٩/٩، والتذييل ٣٥٢/١٥، والدر ٨١/٣، والمساعد ١٠١/٣.

وَمَـــنْ لَا يُقَـــدِّمْ رِجْلَـــهُ مُطْمَئِنَّـــةً فَيُثْبِتَهَـــا فِي مُسْـــتَوَى القَـــاعِ يَزْلَـــقِ

فقد توسط الفعل المقرون بالفاء منصوبًا "فيثبتَها" بين الشرط "يقدمْ"، والجواب "يزلق". ويجوز الجزم وهو الوجهُ في غير هذا البيت؛ لأنه لو جزم لانكسر وزنُه. وزعم ابن مالك أن الاستشهاد بهذا البيت لهذه المسألة لا يتأتى؛ إذ الفعل بعد الفاء وقع جوابًا للنفي لا للإثبات، وجواب النفي يُنصَب في جزاءٍ وغيره(١).

وقول الآخر(٢):

وَمَـــنْ يَقْـــتَرِبْ وَيَخْضَـــعَ نُـــؤْوِهِ وَلَا يَخْـــشَ ظُلْمًـــا مَـــا أَقَـــامَ وَلَا هَضْـــمَا

فقد توسط الفعل المقرون بالواو منصوبًا "يخضع" بين الشرط "يقتربْ"، والجواب "نؤوه". ويجوز الجزم وهو الوجهُ في غير هذا البيت؛ لأنه لو جزم لانكسر وزنُه.

وقال ابن مالك في الألفية حول هذه المسألة:

وَالفِعْـــلُ مِـــنْ بَعْـــدِ الجَـــزَا إِنْ يَقْـــتَرِنْ بِالفـــا، أَوْ الـــوَاوِ بِتَثْلِيـــثٍ قَمِـــنْ

وَجَـــزْمٌ اَوْ نَصْـــبٌ لِفِعْـــلٍ إِثْـــرِ فَـــا أَوْ وَاوٍ اِنْ بِالجُمْلَتَـــيْنِ اكْتَنَفَتَـــا

ولأنَّ "ثمَّ" أخت الفاء والواو في العطف أجراها الكوفيون(٣) مجراهما في جواز نصب المضارع المتوسط بين الشرط والجواب، فيقولون فيما تقدَّم: إن تجتهدْ ثم تهتمَّ تنجحْ، وإن تأتني ثم تحدثَني أكرمْك، فالنصب عندهم على الصرف وهو المخالفة، وأما البصريون فيجعلون المضارع منصوبًا بأن مضمرة جوازًا بعد "ثم"، وعلى هذا الخلاف فقد مثّل ابن

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٥.

(٢) من الطويل، ولا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٥، والبحر ٩/٤٧٩، والتذييل ١٥/٣٥٢، والدر ٣/٨١، وأوضح المسالك ٤/١٩٣، والمساعد ٣/١٠١، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٣٥.

(٣) انظر مذهبهم في: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٧، والبحر ٩/٤٧٨، والتذييل ١٥/٣٥٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٨٦، والدر ٣/٨١، والمغني ٢/٢٢٩، والمساعد ٣/١٠١، والهمع ٤/١٣٦، وشرح التصريح ٤/٣٩٢.

أرسلان لمذهب الكوفيين بقول الله تعالى:﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾، ووردت فيها ثلاث قراءات(١):

القراءة الأولى: جزم الفعل المضارع (ثم يدركْه)، وهي قراءة الجمهور.

وتوجيهها: أنَّ "ثم" حرف عطف، فعطف "يدركْه" على فعل الشرط في أول الآية "ومن يخرجْ"، وهذا جائزٌ بلا خلافن وهو الوجه في الآية.

القراءة الثانية: رفع الفعل المضارع (ثم يدركُه)، وهي قراءة: طلحة بن مصرف، أو طلحة بن سليمان، أو هما معًا، والنخعي.

وتوجيهها: من جهتين:

١ _ أن "ثم" حرف استئناف، والفعل المضارع خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: (ثم هو يدركُه)، فعطف جملة المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم وفاعله.

٢ _ أراد الوقف على الكلمة، فنقل حركة هاء الضمير (يدركْهُ) إلى الكاف الساكنة (يدركُهْ) للجزم، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف فالتقى ساكنان (يدركُهْ الموت)، فاحتاج لتحريك الأول وهو الهاء، فحرَّكها بالضمِّ؛ لأنه الأصل، وللإتباع، ولم يسكن الكاف.

القراءة الثالثة: نصب الفعل المضارع (ثم يدركَه)، وهي قراءة: الحسن بن أبي الحسن البصري، ونبيح، والجراح، وقتادة.

وتوجيهها: على مذهب الكوفيين: منصوب على الصَّرْفِ وهو المخالفة، فأُجريت "ثم" مجرى الواو والفاء في جواز نصب المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء، وهو مذهبهم

---

(١) انظر القراءات والتوجيه في: المحتسب ١/١٩٥، ١٩٧، والكشاف ١/٥٨٩، والمحرر ٢/١٠٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/٤٠٥، والإملاء للعكبري ١٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٧، والبحر ٣/٤٧٨، والدر ٢/٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، والمغني ٢/٢٢٩، والمقاصد الشافية ٦/١٦٠، وشرح التصريح ٤/٣٩٢، ومعجم القراءات ٢/١٤٠.

في الأحرف الثلاثة، فعطف الفعل على معنى الشرط لا على لفظه، وقد تقدّم احتجاجهم ببعض أبيات الشِّعر. واحتجوا بهذه القراءة على رأيهم.

وعلى مذهب البصرين في غير الآية: منصوب بأن مضمرة.

وأخذ برأي الكوفيين ابنُ مالكٍ _رحمه الله_ فقد أجرى "ثم" مجرى الفاء والواو بعد الطلب، وذلك عند حديثه عن قول النبي ﷺ:«لا يبولَنَّ أحدُكُم في الماءِ الدائمِ الذي لا يجري ثم يغتسل منه»(١). فقال: يجوز في "يغتسل" ثلاثة أوجه: الجزم بالعطف على "لا يبولن"، والرفع بإضمار مبتدأ، أي: ثم هو يغتسل فيه، والنصب بإضمار "أن"، وإعطاء "ثم" حكم واو الجمع، ونظيره قراءة "يدركه" بالجزم، وبالرفع، وبالنصب.

ثم ذكر أن الجزم هو الأحسن والأشهر، والرفع والنصب شاذان قراءةً لا إعرابًا(٢).

والصواب في القراءة: أن الاختيار يقع على قراءة الجمهور وهي الجزم؛ إذا لم يحكِ البصريون هذه القراءة لندرتها، وحُكِمَ بشذوذِها، وإنما القياس على "الفاء والواو" في الشعر لا في القرآن كما ذكر ابن جني(٣).

وفي الاختيار فالقياس الجزمُ وهو الأحسن؛ لأن "ثم" عاطفة فتشرك لفظًا بلفظٍ، بخلاف الناصبة فالعطف يكون على تقدير مصدر مؤول، وأما الرفع فضعيف؛ إذ لا يكون استئنافٌ قبل حصول الجواب.

وقد شدَّد ابن القيم، وابن طولون المنعَ في النصب بـ"ثم"؛ لأن إضمار "أن" بعدها غير معروف(٤).

قال سيبويه: «واعلم أن ثمَّ لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما

---

(١) انظر: صحيح مسلم، باب الطهارة، ص ١٣٢.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢١، ٢٢١، والمغني ٢/٢٣٠.

(٣) انظر: المحتسب ١/١٩٧.

(٤) انظر: إرشاد السالك لابن القيم ٢/١٠١٠، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٢٤١.

يضمر بعده أن، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك ويبتدأ بها. واعلم أن ثمَّ إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلَّا جزماً، لأَّنه ليس مما ينصب. وليس يحسن الابتداء لأنَّ ما قبله لم ينقطع. وكذلك الفاء والواو وأو إذا لم ترد بهن النصب»[١]. والله أعلم.

المسألة الثانية: فعل الأمر بلا لام مبني أم معرب؟

قال ابن أرسلان في بيت الحريري[٢]:

وَالأَمْـــرُ مَبْـــنِيٌّ عَلَـــى السُّـــكُونِ مِثَالُـــهُ احْـــذَرْ صَـــفْقَةَ الـــمَغْبُونِ

«والأمر، أي: فعل الأمر مبنيٌّ على السكون... أما بناؤه فلأن الأصل في الأفعال البناء، وأما السكون فلأنه الأصل في كل مبني، وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة، فأصل "افعلْ": "لتفعلْ"، والدليل على صحة هذا المذهب قراءة النبي ﷺ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[٣] بتاء الخطاب، ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال.

وأجيب: أن هذه القراءة لغةٌ لبعض العرب، وكلامنا في اللغة الشائعة عند جميع العرب، ولأن الجازمَ هو اللام دخل على الفعل المضارع وهو معربٌ باتفاق، وقولهم: "لكثرة الاستعمال" مردود.

واحتج الكوفيون أيضًا بأن النهي مجزومٌ بالإجماعِ، فكذا الأمر؛ جريًا على قاعدتهم المعروفة بأن الشيء يُحمل على ضده كما يُحمَل على نظيره»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٨٩.

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ١٨.

(٣) يونس: ٥٨، وتمام الآية: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ٥٨﴾

(٤) انظر: التعليقة ٦٠، ٦١.

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابن أرسلان في هذا النص عن الخلاف بين النحاة حول بناء فعل الأمر بلا لام وإعرابه، ذاكرًا الآراء، والحجج، والأدلة، والردَّ عليها(١).

فقال الكوفيون: معرب، مجزوم بلام الأمر المحذوفة. وتبعهم: الأخفش من البصريين في أحد قوليه، واختار مذهبهم في هذه المسألة أبو علي بن أبي الأحوص من تلاميذ الشلوبين وشيوخ أبي حيان، وابن هشام الأنصاري

وقال البصريون والأخفشَ في أحد قوليه: مبني، وعلامة بنائه الأصلية السكون؛ لأنه الأصل في البناء أن يكون على السكون، فيُبْنَى على السكون إذا كان صحيح الآخر، نحو: "اذهبْ"، وينوب عنها حذف حرف العلة إن كان معتل الآخر، نحو: "اغزُ، واسعَ، وارمِ"، وحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة، نحو: "افعلا، افعلوا، افعلي".

قال ابن أرسلان، والأنباري في أسرار العربية: «فإن قيل: فلم بني فعل الأمر على الوقف؟ قيل: لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف، فبُني على الوقف؛ لأنه الأصل»(٢)

ومال لمذهب البصريين ابنُ الشّجري، وابنُ مالكٍ، والشاطبي(٣).

---

(١) انظر المسألة وحجج الفريقين في: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، وجامع البيان للطبري ٤٢٢٠/٥، ٤٢٢١، والمقتضب ١٢٩/٢، والأصول ١٧٤/٢، وأسرار العربية ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، الإنصاف ٥٢٤، والمفصل ٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، ٣٥٥، ٥٢٢، واللباب للعكبري ١٧/٢، والتبيين للعكبري ١٧٦، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤، ٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، ١٠٤، والتذييل ١٦، ١٦، ١٧، ١٨، وتوضيح المقاصد ٣٠٥/١، ومغني اللبيب ٢٣٦/٣، والمساعد ١٢٤/٣، ١٢٥، والمقاصد الشافية ١٠٢/١، وشرح التصريح ٢٠١/١، ٢٠٢، ٢٠٣، والهمع ٤٦/١.

(٢) ١٩٦.

(٣) انظر: الأمالي لابن الشجري ٣٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤، ٦٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٠٠/١.

واحتج الكوفيون بعدة حجج، ردّ عليها البصريون، منها:

الحجة الأولى: أن أصل فعل الأمر أن يكون باللام: "افعل، واذهب، وقم" "لتفعلْ، لتذهبْ، ولتقمْ"، فهو فعل مقتطع من المضارع المقترن بلام الأمر، فلما كثُر في كلام العرب خطاب الواحد أو المواجه للواحد، وجرى على ألستنهم أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها؛ طلبًا للخفة، ثم حذفوا حرف المضارعة؛ للتخفيف، ثم مخافة البدء بالساكن اجتُلبت همزة الوصل.

وما يؤيّدُ هذه الحجة عددٌ من الأدلة:

١_ قراءة قول الله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾، بتاء الخطاب (فلتفرحوا)، والمعنى: فافرحوا. فدلَّت القراءة على أنَّ أصل فعل الأمر الإعراب؛ بدليل ظهور اللام في خطاب الواحد.

٢_ رُوِيَ عن النّبيِ ﷺ، أنه قال في بعض غزواته: "لتأخذوا مصافكم"، أو "لتقوموا إلى مصافكم"[(١)]، أي: خذوا، وقوموا. فدلَّ الحديث على أنَّ أصل فعل الأمر الإعراب؛ بدليل ظهور اللام في خطاب الواحد.

٣_ احتجوا بقراءة أبي بن كعب ﷺ، "فبذلك فافرحوا" على صورة الأمر مباشرة؛ ليدل أن الفعل المضارع في القراءة أصله الأمر.

٤_ بورود اللام في خطاب الواحد في أشعار العرب كثيرًا، كقول الشاعر[(٢)]:

لِـــتَقُمْ أَنْـــتَ يَابْـــنَ خَـــيْرِ قُـــرَيْشٍ كَـــيِ لِتُقْضَـــى حَـــوَائِجُ الـــمُسْلِمِينَا

(١) استشهد به النحاة والمفسرون، ولا يوجد في كتب الحديث بهذا اللفظ، انظر: تخريجات المسألة والقراءة.

(٢) من الخفيف، لا يعلم قائله، انظر: الإنصاف ٥٢٥/٢، ومغني اللبيب ٢٣٧/٣، وشرح التصريح ٢٠٠/١، ٣٦١/٤.

وكقول الشاعر[1]:

لِتَبْعَـــــدْ إذْ نَأَى جَـــــدْوَاكَ عَـــــنِّي فَـــــلَا أَشْـــــقَى عَلَيْـــــكَ وَلَا أُبَالِي

فكل هذه الشواهد السابقة تدل على أنَّ الأصل في فعل الأمر المواجه للواحد أن يكون بالتاء، كما كان للغائب أمرًا بالياء (ليقم، وليفعل، وليضرب)، فاستثقلوا وجود اللام مع كثرة استعمالهم خطابَ الواحد فحذفوها طلبًا للخفة، بعكس الغائب فإن وروده على ألسنتهم قليل.

ورُدَّت هذه الحجةُ بأنَّ الحذف للكثرة ليس مسلَّمًا هنا؛ إذ لو كان كذلك لوجب اختصاص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله. والحقيقة أن الحذفَ يدخل فيما يكثر استعمالُه، وفيما يقلُّ استعمالُه، فليست حجةً رادعةً، فهم قد حذفوا النون في قولهم: "لم يكُ" والأصل "لم يكن" لكثرة الاستعمال، ولم يحذوفها من "لم يهن، ولم يصن".

وعلى ذلك فقد خُرِّجت القراءة "لتفرحوا" بالتاء على أنَّ القراءة التي عليها الحجة من الناس والسواد الأعظم بالياء، فيكون الفعل مبدوءًا بالياء، وقد دخلت عليه لام الأمر، ولا بأس بذلك؛ لأنها تدخل على ما كان مبدوءًا بياء أو تاء أو ألف أو نون من الأفعال المضارعة؛ لأنها معربة، وقراءة الياء لغة لبعض العرب فلا ترد على البصريين؛ لأن المدار حول كلام العرب قاطبة، أو اللغة الشائعة.

ولو سلّمنا الأمر فالفعل في قراءة (تفرحوا)، وفي حديثي النبي ﷺ (لتأخذوا، ولتزره، ولتقوموا) مضارعة، دخل عليها جازمٌ فحُذِفَ حرفُ العلة، فهي معربة.

الحجة الثانية: قاعدةُ حملِ الشيء على ضده؛ لأنه حصل الإجماع بين النحاة على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: (لا تضربْ)، فكذلك فعل الأمر، نحو: (اركعْ،

---

(١) من الوافر، ولم أجده إلا في الإنصاف ٥٢٧/٢ فيما اطَّلعتُ عليه.

واسجدْ، وقمْ)، والأمر والنهي ضدان، واللغويون يحملون الشيء على نظيره، فكذا على ضده.

ورُدَّت هذه الحجة بأن القياس باطل فاسد بين النهي والأمر؛ لأن فعل النهي في أوله حروف المضارعة التي بسببها شابه الفعل الاسمَ فاستحق الإعراب، فأُعْرِبَ بالجزم لدخول الجازم عليه، وحروف المضارعة: التاء والياء والنون والهمزة، نحو: (لا تذهبْ، ولا يذهبْ، ولا نذهبْ، ولا أذهبْ)، وأما فعل الأمر فليس في أوله حروف المضارعة، فلم يشبِهِ الاسمَ، فبقي على أصلِ الأفعالِ وهو البناءُ، فلا يُحْمَل الأمرُ على النهي هنا؛ لبطلان القياس والشبه. وبعبارة أخرى فإن الإعراب لحق المضارع بسبب شبهه بالأسماء، وأما الأمر فلا يشبهها.

الحجة الثالثة: الدليل على أنَّه معربٌ، قولك في فعل الأمر معتل الآخر (اغزُ، وارمِ، واسعَ) فتحذف حروف العلة، كما تقوله في المضارع المجزوم (لا تغزُ، ولا ترمِ، ولا تسعَ). فدل ذلك على أن الأمر مجزوم بلام مقدرة.

الحجة الرابعة: احتجوا بأن أداة الجزم قد تحذف ويبقى عملها في المضارع، فكذلك سيبقى في الأمر، وهو كثيرٌ في أشعار العرب، كقول الشاعر[١]:

مُحَمَّـــدٌ تَفْـــدِ نَفْسَـــكَ كُـــلُّ نَفْـــسٍ إِذَا مَـــا خِفْـــتَ مِـــنْ شَـــيْءٍ تَبَـــالَا

أي: لتفدِ، وكقول متمم بن نويرة[٢]:

عَلَـــى مِثْـــلِ أَصْـــحَابِ البَعُوضَـــةِ لَـكِ الوَيْـلُ حُـرَّ الوَجْـهِ أَوْ يَبْـكِ مَـنْ

---

(١) من الوافر، اختُلف في نسبته، انظر: الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٠/٢، والأصول ١٧٥/٢، وأسرار العربية ١٩٧، واللباب ١٨/٢، والتبيين ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧.

(٢) من الطويل، انظر: الكتاب ٩/٣، والمقتضب ١٣٠/٢، والأصول ١٧٤/٢، واللباب ١٧/٢، والتبيين ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧.

أي: ليبكِ. وهذان شاهدان لعمل حرف الجزم المحذوف في المضارع بعده، فإذا عمِل في هذين الموضعين، وغيرها من لمواضع التي لم نذكرها، جاز أن يعمل ها هنا مع حذفه؛ لكثرة الاستعمال.

ورُدَّت هاتان الحجتان بأنَّ الحذف في الأمر للبناء، وفي المضارع للإعراب، وذلك حملًا للفعل المعتل على الفعل الصحيح، كما يُحْمَل الفرعُ على الأصلِ، واستدلوا بأن حروف الجر، أو إنَّ وأخواتها عندما تُحذَفُ لا تعملُ في الأسماء، فكذلك لو حُذِفت حروفُ الجزمِ أو النصب لا تعمل، وهي أولى بعدم العمل من الحروف العاملة في الأسماء. قال ابن يعيش: «لأنَّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها، فلا تحذف "لا، أو لن" وتبقي الفعل مجزوما أو منصوبا؛ لضعف عامل الفعل، بعكس عامل الأسماء فهو قوي؛ ومع ذلك فلا يجوز لك إذا حذفت حرفا عاملا في الاسم أن يبقى عمله كحروف الجر، وإن وأخواتها، فإذا كان الحكم مع عوامل الأسماء هكذا فعوامل الأفعال من باب أولى»[1].

ورُدَّ على حذف الجازم وبقاء عمله في البيتين بردود منها: أنَّ المبرد وهو عالمٌ ثقة قد أنكر بيت "محمد تفد".

ومنها أن البيت لو كان صحيحا وثابتًا فالفعل ليس مجزومًا بلامٍ مقدرة، بل هو خبرٌ يراد به الدعاء، كقولك: "غفر الله لك"، فيكون الأصل: تفدي نفسك. وحذف الياء؛ لضرورة الشعر.

ومنها أن البيت لو كانت روايته باللام كما يزعم الكوفيون وهي محذوفة (لتفد، ويبك)، فقد حُذِف للضرورة الشعرية وليست دليلًا قاطعًا؛ فما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/١٠٤.

ويظهر من نصِّ ابن أرسلان أنه يميل لرأي البصريين؛ حيث أجاب عن حججهم؛ بأن القراءة لغة لبعض العرب، ولأن الجازم "اللام" يدخل على المضارع وهو معرب بالاتفاق، وأن كثرة الاستعمال مردودة.

وقد حكم الأخفش على هذه اللغة (لتضرب) المنسوبة لبعض العرب بالرداءة[١]، وأبو علي الفارسي، وابن عطية، أبو حيان بالقلة[٢]، والله أعلم.

ومما احتجَّ به ابنُ أرسلان لمذهب الكوفيين ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ من قراءات[٣]:

القراءة الأولى: "فلْيفرحوا" بالياء وسكون اللام، وهي قراءة العامَّة.

القراءة الثانية: "فلْتفرحوا" بتاء الخطاب وسكون اللام، وهي قراءة النبي ﷺ، وعثمان بن عفان ﷺ، وأنس بن مالك ﷺ، وأبي بن كعب ﷺ، والحسن البصري، وأبي رجاء المطاردي، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر بخلاف، والسُّلمي، وقتادة، وعاصم الجحدري، وهلال بن يَسَاف، والأعمش بخلاف، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرمي ﷺ. وحكم عليها الزمخشري بأنها الأصل والقياس[٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن له ٣٧٥/١، والحجة للفارسي ٢٨٣/٦، والموضح لابن أبي مريم ٦٢٨/٢.

(٢) انظر: الحجة ٢٨٣/٦، والمحرر ١٢٦/٣، والبحر ٢٢٢/٥، والدر ٢٢٥/٦.

(٣) انظر القراءات وتوجيهَها: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، جامع البيان للطبري ٤٢٢٠/٥، ٤٢٢١، والمقتضب ١٢٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢، والجمل للزجاجي ٢٠٨، والحجة للفارسي ٢٨٠/٤_٢٨٣، ومختصر الشواذ ٦٢، والمحتسب ٣١٣/١، والإنصاف ٥٢٤/٢، والموضح ٦٢٨/٢، وزاد المسير ٣٣٦/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٦٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٦/٣، والبحر ٢٢٢/٥، والدر ٢٢٤/٦، ٢٢٥، والنشر ٢٨٥/٢، وشرح التصريح ٣٦١/٤.

(٤) انظر: الكشاف ٣٣٦/٢.

وتوجيهُها: أنها جاءت على الأصل؛ لأن أصل فعل الأمر أن يكون باللام، سواء للمخاطب: اضرب، لتضرب، أو للغائب: ليضرب. فلما كثُر في كلام العرب خطاب الواحد حذفوا اللام؛ طلبًا للخفة، وحذفوا حرف المضارعة، ثم بقي الحرف الأول ساكنًا؛ فاجتلبوا همزة الوصل. (لتضرِب = تَضْرِب = ضْرِب = اِضْرب)

وضعَّفها ابن خالويه بقوله: «وهو ضعيف في العربية، لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلّا فيما لم يسمّ فاعله كقولهم: لتُعْنَ بحاجتي»[١]

القراءة الثالثة: "فلِيفرحوا" بالياء وكسر اللام، وهي قراءة الحسن، وابن أبي إسحاق، وتوجيهها: كُسِرت اللام على الأصل؛ لأن أصل حركة لام الجر الكسر.

القراءة الرابعة: (فافرحوا)، بحذف لام الأمر، وهي قراءة أُبَيّ بن كعب، وابن مسعود. قال عنها ابن جني: «لا نظر فيها»[٢].

والراجح من القراءات هي القراءة الأولى بالياء (فليفرحوا هو خيرٌ لهم مما يجمعون)، وعلَّل الطبريُّ ترجيحه بأمرين[٣]:

١_ إجماع الحجة من القراء عليه.

٢_ صحته في العربية؛ فالعرب لا تكاد تأمر المخاطب باللام والتاء، وإنما تأمره فتقول: افعل ولا تفعل. والله أعلم

المسألة الثالثة: جزم لام الأمر للمضارع المخاطب المبني للفاعل

قال ابن أرسلان في بيت الحريري[٤]:

---

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع ١٨٢.

(٢) انظر: المحتسب ٣١٣/١.

(٣) انظر: جامع البيان ٤٢٢١/٥.

(٤) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٢٣٨.

وَخَالِـــدٌ لَـــمَّا يَـــرِدْ مَـــعْ مَـــنْ وَرَدْ وَمَـــنْ يَـــوَدُّ فَلْيُوَاصِـــلْ مَـــنْ يَـــوَدْ

«... وأقل منه جزم لام الأمر المضارع المخاطب المبني للفاعل، كقراءة عثمان، وأُبَيّ، ورويس: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[١]، قوله في الحديث: "لتأخذوا مصافَّكم"[٢]»[٣]

المناقشة والتوجيه:

لام الأمر من الأدوات التي تجزم فعلًا مضارعًا واحدًا، وحركتها في الأصل الكسرُ، وتدخل على المضارع المبني للفاعل وللمفعول، مخاطبًا كان أم متكلمًا أم غائبًا، وقد ذكرَ هذه الحالات ابنُ أرسلان كاملةً في نصِّه:

الأولى: أ_ أن يكون الفعلُ مبنيًّا للفاعل مسندًا لغائبٍ. نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[٤]، وقولنا: "ليقم زيدٌ، ولِيضربْ زيدٌ عمرًا"

ب_ أن يكون الفعلُ مبنيًّا للمفعول مسندًا إلى الغائب، أو المخاطب، أو المتكلم، وذلك مثل: قراءة الجمهور في قول الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ ، و"ليُعْنَ زيدٌ بحاجتي"، و"ليُضرَب زيدٌ"، و"ليُزَرَ زيدٌ علينا". و"لتُعن بحاجتي"، و"لتُضرَبْ يا زيدُ"، و"لأُعْنَ بحاجتك".

فقيل: دخول اللام على الفعل كثيرٌ عند ابن مالك، وابن الوردي، والسمين الحلبي، وابن طولون[٥].

---

(١) يونس: ٥٨، وسبقت الآية، وتخريج قراءاتها في المسألة السابقة.

(٢) سبق تخريج الحديث في المسألة السابقة.

(٣) انظر: التعليقة ٣١٣، ٣١٤. واختصرنا نصّ ابن أرسلان؛ حتى لا يطول.

(٤) الطلاق: ٤، وتمامها: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا ﴾

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٦٥/٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٦٦/٣، وتحرير

وقيل: وواجب ولازم عند المبرد، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي، والمالقي، والمرادي، وأبي حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي[١]، وعُلِّلَ ذلك بأنَّ الأفعال قد تغيَّرت بنيتها للبناء لما لم يسم فاعلُها، وتغيّرت بحذف فاعلها، فلأجل ألا يكون هناك إجحافٌ لم يحذفوا اللام، ولا حرف المضارعة مع المخاطب، ومن باب أولى مع الغائب.

الثانية: أن يكون مبنيًّا للفاعل مسندًا إلى المتكلم وحده، أو المتكلمين، نحو قول النبي ﷺ: «قوموا فلْأُصَلِّ لكم»[٢]، وقولك لنفسك: "لأقُمْ". ونحو قوله تعالى:﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[٣]، وكقولنا: "لنقم".

ووُصِف دخول اللام هنا بأنه قليل عند أبي حيان، وابن هشام، وابن القيم، والأزهري، وابن طولون، والأشموني[٤]، وبأنه ضعيف عند السمين[٥]، وبأنه ضربٌ من التجوّز عند ابن عقيل[٦]، وبأنه قليلٌ في الاستعمال وإن وُجِد فاللام لازمة له عند الرضي[٧]، وبأنه

الخصاصة لابن الوردي ٦٢٣/٢، والدر للسمين ٢٢٥/٦، وشرح الألفية لابن طولون ٢٣٠/٢.

(١) انظر: المقتضب للمبرد ١٢٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٤/٤، ورصف المباني للمالقي ٣٠٢، والجنى للمرادي ١١٠، والارتشاف لأبي حيان ١٨٥٥/٤، والمغني لابن هشام ٢٢٤/٣، المساعد لابن عقيل ١٢٢/٣، الهمع للسيوطي ٣٠٨/٤.

(٢) رواه أنس بن مالك ﷺ، وجاء في صحيح البخاري باب الصلاة على الحصير، رقم الحديث ٣٨٠، ٨٦/١.

(٣) العنكبوت: ١٢. وتمامها: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾

(٤) انظر: التذييل لأبي حيان ١٤/١٦، والارتشاف لأبي حيان ١٨٥٦/٤، وأوضح المسالك لابن هشام ١٨٢/٤، والمغني لابن هشام ٢٢٥/٣، وإرشاد السالك لابن القيم ٩٨٨/٢، وشرح التصريح للأزهري ٣٦٠/٤، وشرح الألفية لابن طولون ٢٢٨/٢، شرح الألفية للأشموني ٩/٤

(٥) انظر: الدر ٢٢٥/٦،

(٦) انظر: المساعد ١٢٢/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية ٨٤/٤.

واجب عند المرادي[١].

الثالثة: أن يكون مبنيًّا للفاعل مسندًا إلى المخاطب، فالغالب فيه أن يجرد عن اللام، وعن حرف المضارعة، ويُكْتَفى بفعل الأمر مباشرة؛ لكثرة استعماله، ولكن لحقته التاء، نحو: قراءة التاء في قول الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾، وفي حديث النبي ﷺ (لِتَأْخُذوا مصافَّكم)، وقول الشاعر في البيت المتقدم: (لِتَقُمْ أنتَ يا بْن خَيرِ النَّاسِ)، وأطلق اللغوين عدة أحكام لدخول اللام على الفعل هنا، منها:

أ_ أنها لغة قليلة: عند أبي علي الفارسي، والرماني، والزمخشري، وابن عطية، وابن مالك، وابن الناظم، والرضي، وابن القيم، وأبي حيان، وابن الوردي، والمرادي، والسمين الحلبي، وابن طولون، والسيوطي[٢].

ب_ أنها لغة أقل من القليلة، وأقل مما تقدمها: عند ابن أرسلان، وابن هشام، والأزهري، والأشموني، والجمهور[٣]، وإنما حُكِمَ عليه بالقلة لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر "افعل" صيغة الأمر القياسية.

ج_ لغة رديئة عند الأخفش، ورديئة بلا نسبة لأحدٍ[٤].

---

(١) انظر: الجنى الداني ١١٠.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ٢٨٣/٦، والإيضاح للفارسي ٢٥٠، ومعاني الحروف للرماني ٦٦، والمفصل للزمخشري ٣٤٤، والمحرر لأبي عطية ١٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٦٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٤، ٦١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٠، وشرح الكافية للرضي ٨٤/٤، وإرشاد السالك لابن القيم ٩٨٨/٢، والبحر لأبي حيان ٢٢٢/٥، وتحرير الخصاصة لابن الوردي ٦٢٤/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٦٦/٣، والدر للسمين ٢٢٥/٦، وشرح الألفية لابن طولون ٢٣٠/٢، الهمع للسيوطي ٣٠٨/٤.

(٣) انظر: الأوضح لابن هشام ١٨٢/٤، والمغني لابن هشام ٢٢٥/٣، وشرح التصريح للأزهري ٣٦١/٤، ٣٦٢، وشرح الألفية للأشموني ٩/٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٥/١، والحجة للفارسي ٢٨٣/٦، والموضح لابن أبي مريم ٦٢٨/٢، توضيح المقاصد للمرادي ١٢٦٦/٣، والجنى للمرادي ١١١.

د_ لغة رديئة قليلة عند أبي حيان، وابن عقيل[١].

هـ_ لغة نادرة عند المالقي[٢].

و_ لغة جائزة ولكن ليست فصيحة عند ابن عصفور[٣].

ز_ لغة جيدةٌ عند الزجاجي؛ لأنها تأتي لتأكيد هذا الفعل، قال في جُمَلِهِ: «وإذا كان الأمرُ للمخاطب باللام كان مجزومًا بها، كقولك: "لِتخرُجْ يا زيدُ، ولتركبْ يا محمدُ" وهي لغة جيدة»[٤]، وقال في اللامات: «فأما إذا أمرت مخاطبا، فإنك غير محتاج إلى اللام كقولك: "اذهب يا زيد واركب وانطلق واقعد"، وكذلك ما أشبهه، وربما أدخلت اللام في هذا الفعل أيضا توكيدًا فقيل: "لِتذهب يا زيد ولتركب ولتنطلق" وعلى هذا قُرِئ (فبذلك فلتفرحوا) على الخطاب»[٥]

وقد رُدَّ عليه بأنه يوجد من هذه اللغة إلا ما ذُكِرَ آنفًا، كقراءة الآية بالتاء، وحديث النبي ﷺ، وبيت "لتقم"، واللغة الجيدة خلو الفعل من اللام، نحو: اضربْ[٦].

والخلاصة: مثَّل ابنُ أرسلان بهذه القراءة لمسألتين وافق فيهما الجمهور. والله أعلم.

المسألة الرابعة: مجيء (من) بمعنى (بعض)

قال ابن أرسلان الرملي عند بيت الحريري[7]:

---

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٤/١٦، والارتشاف لأبي حيان ١٨٥٦/٤، والمساعد لابن عقيل ١٢٤/٣.

(٢) انظر: رصف المباني ٣٠٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٩٣/٢.

(٤) انظر: الجمل في النحو له ٢٠٨، وفي: التذييل ١٥/١٦، والارتشاف ١٨٥٦/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٦٦/٣، والجنى الداني ١١١، وشرح التصريح ٣٦٢/٤.

(٥) انظر: اللامات ٨٨.

(٦) انظر: التذييل ١٥/١٦، والمساعد ١٢٤/٣.

(٧) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٥٩.

وَالجَـرُّ فِي الاسْـمِ الصَّـحِيحِ الـمُنْصَرِفْ بِأَحْـرُفٍ هُـنَّ إِذَا مَـا قِيـلَ صِـفْ

«وبدأ المصنف بـ(من)؛ لأنها أم حروف الجر... ولها معانٍ... الثاني: للتبعيض، نحو: ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[1]، وعلامته أن يحل مكانها (بعض)، كقراءة ابن مسعود: "حتى تنفقوا بعض ما تحبون"»[2]

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابن أرسلان في هذا النص عن معاني "من"، وهي من حروف الجر، ومن معانيها: التوكيد وهي الزائدة، وبيان الجنس، وابتداء الغاية الزمانية، وابتداء الغاية المكانية، والظرفية، والسببية، والبدل، والتعليل، وبمعنى عن، وبمعنى الباء، وبمعنى على[3]، وتأتي للتبعيض وهو ما تحدث عنه ابن أرسلان في هذه استشهاده بقراءة عبدالله بن مسعود ﷺ فقد قرأ قول الله تعالى:﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾ ﴾[4] (حتى تنفقوا بعض ما تحبون) فقد جعل مكان "في" "بعض"؛ وهو آكدُ دليلٍ على أنَّ "في" تأتي بمعنى التبعيض.

وقد اختلف النحاة في مجيء "من" بمعنى "بعض" على قولين:

---

(١) البقرة: ٢٥٣، وتمام الآية: ﴿ * تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾

(2) انظر: التعليقة ١٠٥.

(٣) انظر معانيها في: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣، وأوضح المسالك ٢٠/٣، ومغني اللبيب ١٣٦/٤، وشرح ابن عقيل ١٥/٣، والجنى الداني ٣٠٨.

(٤) آل عمران: ٩٢

القول الأول(١): ذهب الجمهور، والفارسي، والرضي، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والأزهري إلى أنَّها تأتي بمعنى التبعيض. وصحح الرأي ابن عصفور، وقال بهذا الرأي السمينُ الحلبيُّ غير أنَّه لم يجعل هذه القراءة دليلًا على التبعيض؛ بل ذكر أنها تفسير معنى لا قراءة(٢).

وقد استشهد غيرُ واحدٍ بهذه القراءة منسوبةً لابن مسعود ﷺ دليلًا على هذا المعنى كالزمخشري _مع أنَّه لا يقول بهذا القول_، وابن مالك، وابن هشام في المغني، وابن عقيل في المساعد، والزركشي، والشاطبي، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، وتبعهم ابن أرسلان(٣).

واستشهد بها غيرُ واحدٍ دليلًا على هذا المعنى غير منسوبة كابن هشام في أوضح المسالك(٤)، والأشموني(٥).

والقول الثاني(٦): ذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج، والسيرافي، والزمخشري، والسهيلي، وطائفة من الحذاق إلى نفي مجيئها بمعنى التبعيض، وما ورد من معانيها

---

(١) انظر: الكتاب ٢٢٥/٤، والإيضاح للفارسي ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٢٦٥/٤، والبحر المحيط ٨٣١/٢، والتذييل والتكميل ١٢٣/١١، والمساعد لابن عقيل ٢٤٦/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٨٥/٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ٧٤٩/٢، والتصريح للأزهري ٣٠/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٣١٠/٢.

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري ٤١٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣، والمغني ١٣٩/٤، والمساعد ٢٤٧/٢، والتصريح للأزهري ٢٠/٣، والهمع ٢١٣/٤.

(٤) ٢٠/٣.

(٥) انظر: شرح الألفية ٣٨٢/٢.

(٦) انظر: المقتضب ١٨٢/١، والأصول لابن السراج ٤٠٩/١، ٤١٠، والمفصل للزمخشري ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٨، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤، والتذييل ١٢٢/١١، والارتشاف ١٧١٩/٤، المساعد لابن عقيل ٢٤٧/٢، والجنى الداني ٣١٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ٧٤٩/٢، والهمع ٢١٣/٤.

فهو راجع لابتداء الغاية، فعندما يقال لهم: "أكلت من الرغيف" يقولون: "من" للابتداء؛ لأنه أوقع الأكل على جزء، فانفصل من الجملة، فأصبح ابتداءً. وهكذا يؤلون كل مثال.

قال المبرد: «وَمِنْهَا مِنْ وأَصلها ابتداءُ الْغَايَة نَحْو سرت من مكّة إِلى الْمَدِينَة وَفِي الْكتاب من فلَان إِلى فلَان فَمَعْنَاه أَنَّ ابتداءَه من فلَان ومحلَّه فلَان وكونهُا فِي التَّبْعِيض راجعٌ إِلى هَذَا وَذَاكَ أَنَّك تَقول أَخذت مَال زيد فإِذا أَردت الْبَعْض قلت أَخذت من مَاله فإِنَّمَا رجعت بهَا إِلى ابْتِدَاء الْغَايَة»[١].

غيرَ أنَّه في موطنٍ آخرها جعلها للتبعيض ولكنّ أصلها ابتداء الغاية، فقال: «وَأما الَّتِي تقع للتَّبْعِيض فنحو قَوْلك أخذت مَال زيد فَيَقَع هَذَا الْكَلَام على الْجَمِيع فَإِن قلت أخذت من مَاله وأكلت من طَعَامه أَو لبست من ثِيَابه دلّت من على الْبَعْض»[٢].

وبمثل ما ذهب إليه المبرد ذهب إليه كذلك ابن السراج، فقد أنكر في موطن مجيئها للتبعيض ثم أثبته في موطن آخر، ولكنه يخرَّج على أنَّ الأصل عنده أنها لابتداء الغاية[٣].

والراجح من القولين _ والله أعلم _ جواز مجيء "من" بمعنى التبعيض؛ لورود في اللُّغة، وقد حفل به السماع، قال المرادي: «ومجيئُها للتبعيض كثير»[٤]، على نحو: (أنفقت من الدراهم، وأخذت من ماله، وأكلت من الرغيف، وزيدٌ من القوم)

وقد جاءت آيات قرآنية دليلًا على ذلك كآية البقرة التي ذكرها ابن أرسلان في نصه، وكقول الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى

(١) انظر: المقتضب ١/١٨٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/١٣٦، ١٣٧.

(٣) انظر: الأصول ١/٢٠٤، ٤٠٩، ٤١٠، ٢/٢١٢

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٠٩.

عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٤٥﴾﴾[1]، أي: فبعضهم من يمشي....

وكقول الله تعالى:﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يُبۡصِرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [2]، أي: وبعضهم يستمع وبعضهم ينظر.

وكقول الله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا ﴿٢٣﴾﴾ [3] أي: فبعضهم قضى نحبه وبعضهم ينتظر. والله أعلم.

المسألة الخامسة: المسألة: (حاشا) حرف، أم حرف وفعل؟

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري[4]:

مِـــــنْ وَإِلَى وَفِي وَحَـــــتَّى وَعَلَـــــى وَعَـــــنْ وَمُنْـــــذُ ثُمَّ حَاشَـــــا وَخَـــــلَا

« (حاشا): ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة (إلا) الاستثنائية، وذهب المازني، والمبرد، والزجاج، وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرف جر، وقليلًا فعلًا متعديًّا جامدًا، وسُمِع: "اللهم غفر لي ولمن سمع حاشا

(١) النور:٤٥، وانظرها في: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣.

(٢) التوبة: ٤٢، ٤٣، وانظر في: المقاصد الشافية ٥٨٥/٣.

(٣) الأحزاب: ٢٣، وانظر في: المقاصد الشافية ٥٨٥/٣.

(٤) شرح ملحة الإعراب للحريري ٥٩.

الشيطانَ" بالنصب، وقرأ ابن مسعود: ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[١] بالإضافة، فهي مثل: (سبحانَ اللهِ)، و(معاذَ اللهِ)، قال الزمخشري في المفصل: "حاشا الله بمعنى: براءة الله من السوء". وخرَّج ابنُ عطيَّةَ قراءة ابن مسعود على أنها حاشا الجارة».

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابن أرسلان في نصه السابق عن استعمال (حاشا) في الاستثناء، فذكر لها ثلاثة أوجه، وهي:

الوجه الأول[٢]: هي حرفٌ دائمًا بمعنى "إلا" الاستثنائية، وهو قول سيبويه وأكثر البصريين. قال سيبويه: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء»[٣]

واحتجوا بأنَّه لم يُحفَظْ لهم نصبُها لما بعدها، ولا تدخل عليها "ما" المصدرية المختصة بالدخول على الأفعال كما دخلت على أختيها "عدا وخلا".

واحتجوا بأن حفظت لهم اللغة جرَّها لما بعدها، كما قال الجُميح الأسدي[٤]:

---

(١) تمام الآيتين: قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾، وقال تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ﴾

(٢) انظر رأيهم وحججهم في: الكتاب ٣٤٩/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩/٩، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٨، ٨٦، والجامع للقرطبي ١٨١/٩، وشرح الكافية للرضي ١٢٢/٢، ورصف المباني ٢٥٥، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢، الدر المصون ٤٨١/٦، والهمع ٢٨٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩.

(٤) من السريع، انظر بهذه الرواية في: المحتسب ٣٤١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩/٩، والإنصاف ٢٨٠/١، والمفصل ٣٩٤، والجامع للقرطبي ١٨١/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٢، والدر المصون ٤٨١/٦.

حَاشَـــــا أَبِي ثَـــــوْبَانَ إِنَّ بِـــــهِ ضِـــــنًّا عَـــــنِ المَلْحَـــــاةِ وَالشَّـــــتْمِ

فتلاحظ أنَّه قد جرَّ (أبي) بالحرف (حاشا)، وقد خلط المحتجون هذا البيت، فركّبوا صدره على عجز بيت آخر من أبيات الجُمَيح، قال[1]:

حَاشَـــــا أَبِي ثَـــــوبَانَ إِنَّ أَبَا ثَـــــوبَانَ لَـــــيْسَ بِبُكْمَـــــةٍ فَـــــدْمِ

عَمْـــــرَو بْـــــنَ عَبْـــــدِاللهِ إِنَّ بِـــــهِ ضِـــــنًّا عَـــــنِ المَلْحَـــــاةِ وَالشَّـــــتْمِ

وممَّن قال به ابنُ يعيش، قال: «والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنها لو كانت فعلا بمنزلة "خلا وعدا" لجاز أن تقع في صلة "ما"، فتقول: أتاني القوم ما حاشى زيدًا، كما تقول: ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، فلما لم يجز ذلك دلّ أنها حرفٌ»[2]

وقد رد المالقي على من جعل (حاشا) بمنزلة (إلا) الاستثنائية فعلًا، بقوله: «ولا يعوَّلُ على ذلك لقلته؛ وإنَّما يعوَّل على فعليتها إذا كان مضارعُها "أحاشي" بمعنى "أستثني"، وأقول: حاش لله»[3]

الوجه الثاني[4]: بعضهم أنكر بعضهم مجيئها حرفًا، وقيل أن بعضهم قال: تستعمل حرفًا كثيرًا، وفعلًا متعديًّا جامدًا قليلًا، وقيل: فعلًا متصرفًا، وهو رأي أبي عمرو الشيباني، والفراء، وأبي زيد، والأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، وابن جني، والباقولي،

---

(١) انظر: المفضليات ٣٦٧، الأصمعيات ٢١٨، وكشف المشكلات ٥٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٨، والجنى الداني ٥٦٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٨/٨.

(٣) انظر: رصف المباني ٢٥٥.

(٤) انظر رأيهم وحججهم في: المقتضب ٣٩١/٤، والأصول ٢٨٨/١، ٢٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩/٩، ٢٠، والمفصل للزمخشري ٣٩٤، وكشف المشكلات للباقولي ٥٤٥/١، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٢، ٢١١، ٨٦/٨، ٨٧، والجامع للقرطبي ١٨١/٩، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢، ورصف المباني ٢٥٥، ٢٥٦، والتذييل ٣١٨/٨، والجنى الداني ٥٥٩، ٥٦٢، ومغني اللبيب ٢٥٢/٢، ٢٥٧، والمساعد لابن عقيل ٥٨٥/١، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٦/٢، وشرح التصريح ٥٩٣/٢، ٥٩٤، والهمع ٢٨٥/٢، ٢٨٦، ٢٨٨، وشرح الأشموني ٢٧٤/٢.

وابن خروف، والمرادي، والأشموني.

واحتجوا بنصبها لما بعدها دون أن تسبقها (ما) المصدرية، فقد حُكِيَ عن بعض العرب: "اللهم غفر لي ولمن سمع حاشى الشيطانَ وأبا الأصبغ، أو وأبا الإصبع" بالنصب فهذا دليلُ فعليتها.

وقول الشاعر[١]:

حَاشَـــى قُرَيشًـــا فَـــإِنَّ اللهَ فضَّـــلَهُمْ عَلَـــى البَرِيَّـــةِ بِالإِسْـــلَامِ وَالـــدِّينِ

واحتجوا بتصرفِها؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ تقول: حاشيتُ أحاشي، قال النابغة[٢]:

وَلَا أَرَى فَـــاعِلًا فِي النَّـــاسِ يُشْـــبِهُهُ وَمَـــا أُحَاشِـــي مِـــنَ الأَقْـــوَامِ مِـــنْ أَحَـــدِ

فترى أنَّ "أحاشي" بمعنى "أستثني" في هذا البيت، وجاءت فعلًا مضارعًا متصرفًا.

وقد رُدَّ بأن تصريف الفعل جائز أن يكون من لفظ "حاشا" الذي هو حرف يُستَثنى به، ولا يقع الاستثناء بحاشى يُحاشي، فنزَّل حاشى يُحاشي منزلة هلَّل من "لا إله إلا الله"، وسبحل من "سبحان الله"، وحمدل من "الحمد لله"، فيكون المراد أنه لفظٌ بـ "لَا إله إلَّا اللهُ"، و"سبحان الله"، و"الحمد للهِ"، وكذلك يكون التصرّف في قوله: "أُحاشِي"، أي: لا أستثني بحاشا أحدًا»[٣]، وكما اشتقوا سوّفت من لفظ سوف، ولوليت من لفظ لولا، ولاليت من لفظ لا، وأيَّهت من لفظ أيها[٤].

---

(١) من البسيط، لمجهول، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٦/٢، وشرح الأشموني ٢٧٤/٢.

(٢) من البسيط، انظر: ديوانه ٢٠، وفي: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠/٩، والإنصاف ٢٧٨/١، وكشف المشكلات ٥٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨، والجنى الداني ٥٦٣، والدر المصون ٤٨٤/٦، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨، والمساعد لابن عقيل ٥٨٦/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٢، والدر المصون ٤٨٤/٦.

واحتجوا بتعلُّق الجارِّ بها في قوله تعالى:﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾؛ إذ لا تتعلق حروف الجر إلا بالأفعال لا بالحروف، وإنما حذفت لامه لكثرة الاستعمال.

واحتجوا بحذف الألف من آخره في قراءة (حاش لله)؛ والحذف يكون في الأفعال، نحو: (لم أرمِ، ولم يدعُ)، وفي الأسماء، نحو: (أب، وأخ، ويد، ودم)، ولا يكون في الحروف.

واحتجوا بأنّها تدخل على لام الجر في قولنا: حاشى لزيد. فلو كان حرفَ جرٍّ سيدخل على حرفِ جرٍّ وهو اللام، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر. قال الباقولي: «وحرفا جر لا يجتمعان»(١)

ورُدَّ بأنَّ اللامَ زائدةٌ، وعوضٌ عن المحذوف في الفعل، أو للتخفيف(٢).

الوجه الثالث: تستعمل مصدرًا واقعًا بدل اللفظ من فعله، فهي منصوبة على المصدرية لفعل محذوف وجوبًا، وما بعدها مضافٌ إليها، مثل: (سبحان الله)، و(معاذ الله)، فهي جامدة لا تتصرف. فتقول: (حاش اللهِ)، و(حاشا اللهِ) بحذف الألف وإثباتها.

وهو الظاهر من مذهب الزجاج إذا وليتها اللام(٣).

والزمخشري حيث جعل القراءة تابعةً للتنزيه، فقال: «وحاشا: معناها التنزيه،... وقوله تعالى:﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ بمعنى: براءة الله من السوء»(٤).

والأولَى عند الرضي إذا وُجِدَتِ اللَّامُ، فقال: «والأولى أنه مع اللام اسمٌ؛ لمجيئه معها منونًا في قراءة أبي السمال: (حاشًا لِه)، فيجوز على هذا أن نرتكب كون "حاشا"

(١) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٤٥/١.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨.
(٣) انظر: رصف المباني ٢٥٥، والجنى الداني ٥٥٩.
(٤) انظر: المفصل ٣٩٤، ٣٩٥، والكشاف ٤٣٩/٢.

في جميع المواضع مصدرًا بمعنى تبرئةً وتنزيهًا» [١].

وكذلك العكبري؛ حيث قال: «(حاشَ اللهِ) بغير لام الجر في اسم الله؛ وهذا ظاهر على من جعلها حرف جر، ولم يجمع بين حرفي الجر[٢]».

وهو الصحيح في هذه القراءة عند ابن مالك، وابن هشام، ابن عقيل، والأشموني[٣].

واستشهد لهذا الرأي بقراءة ابن مسعود ﷺ عند قول الله تعالى في موطنين من نفس سورة يوسف: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ (حاشا اللهِ).

وقد نسبَها له ابنُ جنّي، وابنُ خالويه، والزمخشريُّ، وابنُ مالكٍ، القرطبيُّ، وأبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والأشمونيُّ[٤]. ونُسِبت لأبي بن كعب ﷺ عند ابنِ جني، والقرطبيّ، وأبي حيان[٥].

واستشهدوا لصحة هذا القول بأنَّها اسمٌ لا فعل، بقراءة أبي السمَّال: (حاشًا لله)؛ فالأفعال لا تنوَّن، بل المصادر النائبة عن أفعالها، كما تقول: تنزيهًا لله، وتسبيحًا لله، وقد قيل في "سبحان الله: تسبيحًا[٦].

ومحل شاهد الاستدلال بها ذكره السمين بأنهم أبدلوا التنوين ألفًا كما يبدلونه في

---

(١) انظر: شرح الكافية ١٢٣/٢.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٠٠/١، ٧٠١.

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك ١٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، ٣٠٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٦٩١/٢، والمغني لابن هشام ٢٥٣/٢، ٢٥٤، والمساعد لابن عقيل ٥٨٥/١، وشرح الألفية للأشموني ٢٧٨/٢.

(٤) انظر: المحتسب لابن جني ٣٤١/١، ومختصر ابن خالويه ٢٨، والكشاف للزمخشري ٤٣٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٢، والجامع للقرطبي ١٨١/٩، والبحر المحيط ٣٩٥/٥، والمغني ٢٥٤/٢، والهمع ٢٨٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/٢.

(٥) انظر: المحتسب لابن جني ٣٤١/١، والجامع للقرطبي ١٨١/٩، والبحر المحيط ٣٩٥/٥.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢.

الوقف، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف[١].

وقيل: أن (حاشا اللهِ) لم تنوَّن مع أنها مصدرٌ ناب عن فعله نحو: سقيًا لك، ورعيًا لك، وتنزيهًا لك؛ لأنها للشبه الحرفي بحاشا الحرفية.[٢]

ومن العلماء كابن عطية _رحمه الله_ مَنْ خرَّج هذه القراءة على أنَّ (حاشا) حرف استثناء يعمل الجر[٣]، وهو مردود؛ بدخولها على اللام في قراءة السبعة؛ إذ لو كانت حرف جرٍّ فلن تدخل على حرف جرٍّ.

أما الترجيح بين القولين الأول والثاني فالثاني أرجح _والله أعلم_ وهو تردُّد (حاشا) الاستثنائية بين الفعلية والحرفية؛ لورود السَّماع، ونقل الأئمة الثقات الذين يوثق بعربيتهم[٤] كأبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأخفش قد سمع من ينصب بها، وابن خروف، كما ذكر ابن عقيل بقوله: «وجرُّ الاسم ونصبُه بعد الثلاثة _أي: عدا وخلا وحاشا_ ثابتان بالنقل الصحيح عن العرب» ثم قال: «وحُكِي بالنقل الصحيح عن العرب»[٥]، فقد جاءت شواهدُ لنصب الأسماء بعدها سواء سُبِقَت بـ"ما" المصدرية، أم لم تسبق، ومنها: ما حكي عن بعض العرب: "اللهم غفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ" فهذا شاهدٌ للنصب بها بدون (ما)، وبيت "حاشا قريشًا"، حتى أن بيت القائلين بالجر "حاشا أبي ثوبان" رُوِي بالنصب "حاشى أبا ثوبان".

وقول الشاعر[٦]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨٣/٦، ٤٨٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٠/٣، وانظر: مغني اللبيب ٢٥٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢.

(٥) انظر: المساعد ٥٨٤/١، ٥٨٥. وانظر: الأشموني ٢٧٤/٢.

(٦) من الوافر، نُسب للأخطل وليس في ديوانه، انظر: مغني اللبيب ٢٥٠/٢، شرح الألفية لابن عقيل ١٩٨/٢، شرح الأشموني ٧٦/٢.

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَى قُرَيشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُم فِعَالَا

فهذا شاهد للنصب بها مع تقدم (ما) المصدرية عليها.

وجاء في مسند أبي أمية الطرسوسيّ عن ابن عمر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسامة أحبُّ الناس إليّ ما حاشى فاطمةَ»[١]

وقال ابن مالك: «وليس لزامًا في هذا الفعل "حاشا" أن يوصل بـ "ما" المصدرية؛ فإن من أفعال هذا الباب "ليس ولا يكون" ولم توصل "ما" بهما، وأيضا فإن الدليل يقتضي ألا توصل "ما" وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر. ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة. فإذا وُصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل فلا يُبالى بانفراده بذلك»[٢]. والله أعلم.

المسألة السادسة: الاشتغال.

قال ابن أرسلان عند بيتي الحريري[٣]:

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لُمْتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ

فَالرَّفعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيهِ الكُتْبُ

«ومن اشتغال العامل عن المعمول، قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[٤]، قرأ عيسى بن

(١) انظر: مسند عبدالله بن عمر للطرسوسي ٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢، والتذييل ٣٢٦/٨، والجنى الداني ٥٦٥، ومغني اللبيب ٢٤٩/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٧/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/٢

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٣) انظر: التعليقة ١٣٩.

(٤) النور: ١. تمام الآية: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١﴾

عمر بالنصب، وكذا قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[1]، قراءة شيبان عن عاصم، وخلاد عن أبي بكر بالنصب في (ثمود) بلا تنوين، وروى ابن سوار عن الفضل عن عاصم بالنصب والتنوين»[2]

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابن أرسلان في هذا النَّصِّ عن مسألةٍ في باب الاشتغال، وهي حكم الاسم المتقدم الذي اشتغل عاملُه بضميره، وكان حديثُه فيها وحاصل المسألة كما قال ابن أرسلان وغيرُه من النُّحاة أنَّ الاسم إذا تقدَّم على عامله المشتغل بضميره جاز فيه وجهان:

الأول: الرَّفعُ على أنَّه مبتدأٌ، والجملة بعده من الفعل والفاعل والمفعول به خبرُه، نحو: (زيدٌ ضربته، ولمتُهُ، وضمته).

الثاني: النَّصبُ على أنَّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ من لفظِ الفعلِ المذكورِ فهو اسم منصوب على الاشتغال، نحو: (زيدًا ضربتُه، ولمته، وضمته)؛ والتقدير: ضربت زيدًا ضربتُهُ، ولمت زيدًا لمتُهُ، وضمتُ زيدًا ضمتُهُ. ولا يجوز أن يُنصَب بالفعل الذي بعده؛ لأنه اشتغل بضميره، بل هي جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة.

وفي مواضع يجب النصب، ويجب الرفع لا نتطرَّق لها في موضِعِنا.

وقد استشهد ابنُ أرسلان لجواز الرفع والنصب بآيتين كريمتين وردت فيهما قراءات:

الآية الأولى: قول الله تعالى:﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾.

---

(١) فصلت: ١٧. تمام الآية: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾ ﴾

(٢) انظر: التعليقة ١٣٩، ١٤٠.

قرأَها بالرَّفع[١]: الجمهور والعامة، وتوجيه الرفع من وجهين[٢]:

أ_ أنَّ "سورة" مبتدأ مرفوع، والفعل "أنزل"، وفاعله "نا"، ومفعوله "ها" في محل رفع صفة لها؛ حتى لا يُبتَدأ بنكرة بلا مسوغ، والخبر محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم سورةٌ، أو فيما أنزلنا.

ب_ أن "سورة" خبرٌ لمتبدأ محذوف تقديره (هذه سورة)، و(أنزلناها) جملة في محل رفع صفة لها.

ج_ ذكر بعضُهم كالفخر الرازي، والقرطبي، وابن الأحنف اليمني أنَّ الأخفش يجعل "سورة" مبتدأ، وخبره جملة "أنزلناها" مع أن المبتدأ نكرة، فالابتداء بالنكرة بلا مسوغ لا يبعد عنده[٣]. وزاد القرطبي أبا عبيدة.

وقرأَها بالنَّصب[٤]: عمر بن عبدالعزيز، ومجاهد، وعيسى بن عمر الثقفي، وطلحة بن مصرف، وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، وأم الدرداء ﵂.

ومع كثرة مَن قرأ بالنَّصب إلا أنَّ الفراءَ قال: «وما رأيتُ أحدًا قرأَ بِهِ»[٥]، فكيف يغفل عن هذا العدد من القراء.

---

(١) انظر: المحتسب ٩٩/٢، ومفاتيح الغيب ٣٠١/٢٣، والبحر المحيط ٥٢٠/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨،

(٢) انظر: الجمل المنسوب للخليل ٢٠٥، معاني القرآن للزجاج ٢٧/٤، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١، ٣٢٧، ومشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢، والكشاف ٢١١/٣، والبيان للأنباري ١٩١/٢، ومفاتيح الغيب ٣٠١/٢٣، والبحر المحيط ٥٢٠/٦، والدر المصون ٣٧٧/٨.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب ٣٠١/٢٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥٨/١٢، والبستان ٣٠٨/١.

(٤) انظر: المحتسب لابن جني ٩٩/٢، ومفاتيح الغيب ٣٠١/٢٣، والبستان ٣٠٨/١، والبحر المحيط ٥٢١/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨،

(٥) انظر: معاني القرآن ٢٤٤/٢.

وتوجيه النَّصب فيها على عدة أوجه[١]:

أ_ أنَّ "سورة" منصوب بفعل محذوف وجوبًا من لفظ الفعل المذكور، تقديره (أنزلنا سورةً أنزلناها) فهو اسم منصوب على الاشتغال، فتكون جملة "أنزلناها" لا محل لها من الإعراب، ولا تعرب صفةً لسورةٍ؛ لأن الصفة لا تفسر ما يعمل في الموصوف كما أن الصلة لا تفسر ما يعمل في الموصول.

ب: أنَّ "سورةً" منصوب بفعل محذوف ليس من لفظ الفعل المذكور يدل على التحضيض، تقديره: اتل سورةً أنزلناها، أو اقرؤوا سورةً، أو تأملوا سورةً، فتكون جملة "أنزلناها" في محل نصب صفة للسورة.

جـ_ أن يكون منصوبًا على الإغراء، ويكون التقدير: دونك سورةً. جوَّزه الزمخشريُّ[٢].

د_ أنَّ "سورةً" منصوبةً على الحال من "ها" في "أنزلناها"، ويجوز أن تتقدم الحال على صاحبها الضمير. جوَّزه الفراء، وقال: «ولو نصبت السورة على قولك: أنزلناها سورةً وفرضناها، كما تقول: مجردًا ضربتُه. كان وجهًا[٣]»، وجوَّزه ابنُ الأحنف اليمني[٤].

وخلاصة القضية في هذا الموضع: أنَّ الرَّفع أرجحُ إذا استوى مع النَّصب؛ لسلامته من التقدير، وأمَّا النَّصبُ فهو يحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ ناصبٍ، وعدمُ التَّقديرِ أولى من التَّقدير. وهو اختيار النُّحاة منهم ابن أرسلان؛ لذا فقد منعَ بعضُهم النَّصبَ هُنا لكنَّه

---

(١) انظر الأوجه في: معاني القرآن للزجاج ٢٧/٤، إعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٣، والمحتسب لابن جني ٩٩/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١، ٣٢٧، والكشاف ٢١١/٣، ومشكل لمكي ٥٠٧/٢، ومفاتيح الغيب ٣٠١/٢٣، والبحر المحيط ٥٢١/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨.

(٢) انظر: الكشاف ٢١١/٣، البحر المحيط ٥٢١/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٤٤/٢، والجامع للقرطبي ١٥٩/١٢، والبحر المحيط ٥٢١/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨.

(٤) انظر: البستان في إعراب مشكل القرآن ٣٠٨/١

محجوج بقراءة النَّصب في هذه الآية، وغيرِها من الآيات[١].

والآية الثانية: قول الله تعالى:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾

أمَّا: حرفٌ يفيد التفصيل والجزاء والتوكيد، فيدخل على الأسماء فتعرب مبتدأ إذا لم يقع عليه فعلٌ، نحو: (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، فيجب أن يقترن الخبر بالفاء؛ لأنَّ في (أما) معنى الجزاء.

وإن وقع بعد الفاء فعلٌ عمِل في الاسم الذي قبلها فيُنصب، ولا يُبتَدَأُ به، فتقول: (أما زيدًا فأكرمتُ).

وإن اشتغل الفعل بضمير ذلك الاسم فلك وجهان، الرفعُ وهو أرجحُ، والنَّصبُ وهو عربيٌّ جيدٌ، نحو: (أما زيدٌ فأكرمته، أما زيدًا فأكرمته)، وهو محور دراسة هذه الآية والقراءة.

﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾، فيها قراءات[٢]:

قرأها بالرفع (ثمودُ) _بلا تنوين_ ممنوع من الصرف؛ لأنه معرفةٌ اسمٌ للأمة أو للقبيلة: الجمهورُ.

وقرأها بالرفع (ثمودٌ) _ بتنوين_ مصروف؛ لأنه معرفة اسمٌ للحي أو للقوم: ابنُ وثاب، والأعمش، وابن حبيب.

والجيِّدُ الصرفُ عند الفرَّاء في أسماء القبائل[٣]، والمنعُ من الصَّرفِ عند الزجَّاجِ[٤].

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٣٢٦/١، ٣٢٧، وشرح التصريح ٣٥٠/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣، ومختصر ابن خالويه ١٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥٤/٤، ٥٥، وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٧، ٤٢٨، والمحرر الوجيز ٩/٥، والبستان ٤٠٩/٢، والبحر ٦٥٠/٧، والدر المصون ٥٢٠/٩، وشرح التصريح ٣٧٢،٣٧١/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٤/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/٤.

وتوجيهه[١]: "ثمود" مبتدأ، و"هدى" فعل، وفاعله "نا"، ومفعوله "هم" في محل رفع خبر المبتدأ.

وقرأها بالنصب (ثمودَ) _بلا تنوين_ ممنوع من الصرف؛ على أنَّه اسمٌ للأمة: الحسن، وعيسى بن عمر الثقفي، وابن هرمز، وعاصم في رواية شيبان، وخلّاد عن أبي بكر.

وقرأها بالنصب (ثمودًا) _بتنوين_ مصروف؛ على أنَّه اسمٌ للحي أو للقوم: ابنُ عباس، والحسن، وعبدالله بن أبي إسحاق، والأعمش في رواية، وعاصم في رواية المفضل.

وتوجيه النصب[٢] أنَّ "ثمود" مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور تقديره "هدينا" فهو اسم منصوب على الاشتغال، و"هديناهم" فعل وفاعل ومفعول به، جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، والتقدير: (هدينا ثمودَ هديناهم).

وبعضهم قدَّر الفعل بعد المنصوب: (وأما ثمودَ فهدينا هديناهم)، وعُلِّل ذلك بأنَّ (أمَّا) نائبة عن فعلٍ، فكأنَّها الفعل، والفعل لا يلي الفعل، ولئلا يلزم الفصل بين "أما" و "الفاء" بجملة تامة[٣].

والنَّصبُ قويٌّ في القياسِ عند مَنْ قرأَ، وعند أبي البركات الأنباري؛ لدخول حرفٍ فيه معنى الشرط وهو "إمَّا"؛ لأن الشرط يقتضي الفعل وهو أولى به، فالتقدير عندهم: "مهما يكن من شيء فهدينا ثمودَ هديناهم"[٤].

---

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٨، والبستان ٤٠٩/٢، الدر المصون ٥٢٠/٩،

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥/٤، والأزهية ١٤٥، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١، ٣٢٧، وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٨، والبستان ٤٠٩/٢،

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣/٤، ومغني اللبيب ٣٦٦/١، ٣٦٧، ٣٦١/٦، وشرح التصريح ٣٧٢/٢.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٨/٢.

ويستشهدون ببيت بشر بن أبي خازم[١]:

فَأَمَّـــا تَمِـــيمٌ تَمِـــيمُ بـــنُ مُـــرٍّ فَأَلْفَـــاهُمُ القَـــوْمُ رَوبَى نِيَامَـــا

فقد رُوِيَ (تميم) رفعًا ونصبًا.

وتعقَّبهم ابنُ الحاجب بقوله: «فقد توهّم قومٌ النصب؛ لأنَّ "أمَّا" تقتضي الفعل لما فيها من معنى الشرط؛ وهذا ليس بشيء؛ لأنه يلزمهم اختيار النصب، وهو ضعيفٌ مع تقدُّم الفعلية فهو في غير ذلك أجدرُ[٢]».

والخلاصة: أنَّ الرَّفعَ والنَّصب جائزان في هذه الآية على التَّخريج المذكور في التوجيه، ولكنَّ الرفع أرجح؛ لأسباب:

١_ لعدم التقدير، وقراءة النصب تحتاج إلى تقدير فعلٍ، وعدمُ التَّقدير أولى من التَّقدير.

٢_ لأنَّ الرفعَ قراءةُ الجمهورِ.

٣_ لأنَّ "أمَّا" لا يليها إلا الأسماءُ غالبًا، فهي من أدوات الصدر؛ فلا ينظر إلى ما قبلها[٣]، قال سيبويه: «لأن أمَّا وإذا يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلا الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب»[٤]

والرفع اختيار سيبويه حيث قال _بعد أن ذكر القراءتين_: «والنصب عربيٌّ كثيرٌ، والرَّفعُ أجودُ»[٥]، وقد نقل أبو جعفر النَّحاسِ عنه أن يجعل النَّصبَ بعيدًا[٦].

واختيار الفرَّاءِ، قال: «وكان الحسن يقرأ: "وأمَّا ثمودَ فهديناهم" بنصبٍ، وهو وجهٌ،

---

(١) من المتقارب، انظر: ديوانه ١٩٠، والكتاب ٨٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥/١، والتبصرة والتذكرة ٣٢٧/١، والأزهية ١٤٥، ١٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣١٤/١.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٥٤/١، والمساعد لابن عقيل ٤١٩/١.

(٤) انظر: الكتاب ٩٥/١

(٥) انظر: الكتاب ٨١/١، ٨٢، وفي: مشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢، والمحرر الوجيز ١٠/٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥/٤.

والرفع أجودُ منه؛ لأنَّ أمَّا تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت "أما" حرفا يلي الاسم والفعل إذا شئتَ كان الرفع والنصب معتدلين»[١].

واختيارُ الزجاجِ وجعله مذهب جميع النحويين، وذكر أنَّ كلَّ النحويين يجيز النَّصب[٢]، واختيار المبرد، والسيرافي، والصيمري، وابن أرسلان، وابن الشجري، وابن الأثير، وابن يعيش، وأبي حيان، وابن هشام الأنصاري، وابن القيم، وابن عقيل، والأزهري[٣]، ووجه الكلام عند الأخفش[٤]، وأفصح عند الزمخشري[٥] لوقوعه بعد حرف الابتداء، وحسنٌ بالغٌ عند مكي[٦]، وأجود عند ابن الناظم، وابن الوردي، والأشموني[٧]، وأرجح عند المرادي[٨].

وأوجب السمينُ الحلبيُّ الرفع؛ لأن (أما) أداةٌ لا يليها إلا المبتدأ، فلا يجوز فيما بعدها الاشتغال إلا في قليلٍ كهذه القراءة، وإذا قدَّرت الفعل الناصب فقدِّره بعد الاسم المنصوب، أي: "وأما ثمودَ هدينا فهديناهم". قالوا: لأنها لا يليها الأفعال[٩].

ويُردُّ عليه بأنَّ النَّصبَ قد نقله علماء ثقاتٌ في القراءة السابقة، وفي بيت بشر بن

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٤/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/٤،

(٣) انظر: المقتضب للمبرد ٢٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣/٤، والتبصرة للصيمري ٣٢٦/١، ٣٢٧، والتعليقة لابن أرسلان ١٤٠، والأمالي لابن الشجري ١٣١/٣، والبديع لابن الأثير ١٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٢، ٩٢، وأوضح المسالك لابن هشام ١٥٠/٢، والمساعد لابن عقيل ٤١٩/١، وشرح الألفية لابن عقيل ١١٣/٢، وشرح التصريح للأزهري ٣٧١/٢.

(٤) انظرك معاني القرآن ٨٤/١، ٨٥.

(٥) انظر: الكشاف ١٩٩/٤، والمفصل ١٠١ (لم يصرح بالفصاحة)، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ٥٥٣/٢٧.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢.

(٧) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٤٠، وتحرير الخصاصة لابن الوردي ٢٧٤، وشرح الألفية للأشموني ١٥٢/٢.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٦١٦/٢.

(٩) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٩

أبي خازم، وقول الأخفش وهو عالم ثقة: «وقد نصبه ناسٌ من العرب كثيرٌ»[١]. والله أعلمُ

المسألة السابعة: ترخيمُ (مالك) في قول الله تعالى:﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾[٢]

قال ابن أرسلان في أبيات الحريري[٣]:

وَاحْـــذِفْ إِذَا رَخَّمْـــتَ آخِـــرَ اسْمِـــهِ وَلَا تُغَـــيِّرْ مَـــا بَقِـــي عَـــنْ رَسْمِـــهِ

تَقُـــولُ يَا طَلْـــحَ وَيَا عَـــامِ اسْمَعَـــا كَمَـــا تَقُـــولُ فِي سُـــعَادَ يَا سُـــعَا

وَقَـــدْ أُجِيـــزَ الضَّـــمُّ فِي التَّرْخِـــيمِ تَقُـــولُ يَا عَـــامُ بِضَـــمِّ المِـــيمِ

«يعني: إذا رخَّمت الاسم المعرفة المفرد فاحذف آخر الاسم المنادى، ولا تغيِّر ما بقي منه بعد الحذف عن رسمه الذي كان عليه من حركةٍ أو سكونٍ، سواءً كانت الحركةُ فتحةً، أو ضمَّةً، أو كسرةً... وتقول في الترخيم بحذف الآخر إذا رخَّمت "طلحَةَ": يا طلحَ _بفتح الحاء كما كانت مفتوحة قبل الترخيم_، وتقول في "عامِر" إذا رخمته: يا عامِ _بكسر الميم كما كانت مكسورة قبل الترخيم_... وحذف الحرف الواحد هو الغالب، ومنه قراءة بعضهم:﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ ﴾ بكسر اللام... وقد أجازوا تغيير الباقي بعد الحذف، فضموا الحرف الأخير في الترخيم كما يضمُّ الاسم التام في النداء إذا لم يرخَّمْ، فقالوا: يا عامُ _بضم الميم_ إذا رخموا عامرًا.»[4]

(١) انظر: معاني الأخفش ٨٣/١.

(٢) الزخرف: ٧٧.

(٣) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ١٦١.

(4) انظر: التعليقة ٢٢٩.

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابنُ أرسلان في نصِّه السابق عن بابٍ من أبوابِ النِّداءِ، وهو الترخيمُ، ويعني في اللغة: لين الصوت وانقطاعه، وفي الاصطلاح: حذف آخر المنادى.

وللعرب في التَّرخيمِ لغتان[1]:

الأولى: (لغة من ينتظر المحذوف) وهي أن يحذفوا آخرَ الاسمِ مع إبقاء حركة الحرف الذي قبل الأخير على ما كانت عليه قبل التَّرخيم، فتقول في ترخيم: (جعفَر، وحارِث، وهرقْل) يا "جعفَ، وحارِ، وهرقْ"، فتبقى الفاء مفتوحةً، والراء مكسورةً، والقاف ساكنةً، وهذه اللغة تسمى: لغة من ينتظر المحذوف، فُيبنَى المنادى على الضمِّ المقدر على الحرف المحذوف، وهي اللغة الغالبة، والعُليا في الترخيم.

الثانية: (لغة من لا ينتظر المحذوف) وهي أن يحذفوا آخرَ الاسمِ مع تغيير حركة الحرف الذي قبل الأخير إلى الضَّمِّ كما لو كان الاسمُ منادًى تامًا، فيقولون في ترخيم (جعفَر، وحارِث، وهرقْل) يا "جعفُ، وحارُ، وهرقُ"، فكأن الاسمَ مبنيٌّ على هذه الصورة مذ وُجِدَ، فيكون مبنيًا على الضمِّ، كما في نداء الاسم التام "محمد، وزيد"، تقول: يا محمدُ، ويا زيدُ.

وقد اختلفت عبارة اللغويين والنحويين في الحكم على أصوب اللغتين، فيظهرُ إجماعُهم على اللغة الأولى، ولكن باختلاف ألفاظهم، فهي اللغة الكثيرة عند الزمخشري، وابن الناظم، وابن هشام الأنصاري، وابن القيم الجوزية، والشاطبي، وابن طولون[2]، والعليا

---

(١) انظر: الكتاب ٢٤١/٢، ٢٤٩_٢٥٣، والأصول لابن السراج ٣٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢، وأوضح المسالك ٦١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٣، وشرح التصريح ١١٠/٤.

(٢) انظر: المفصل للزمخشري ٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٠١، وأوضح المسالك ٦١/٤، وإرشاد السالك لابن القيم ٨٧٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٤/٥، وشرح الألفية لابن طولون ١٤٦/٢،

عند ابن الشجري[١]، والفصحى عند النحاس[٢]، والمذهب الأعرف الأكثر عند ابن مالك، وأبي حيان[٣]، والأشهر عند ابن الوردي[٤]، والأجود عند الهرميّ، والسيوطي[٥]، والأقوى في النحو والأكثر في الاستعمال عند ابن الأثير، والسيوطي[٦].

ولم يحدْ ابنُ أرسلان عن مذهب العرب فهي الغالب الأجودُ عنده؛ لأنَّ بقاء الاسم بعد الترخيم يدل على الأصل قبل الحذف[٧].

ومما استشهد له بلغة من ينتظر قراءةُ بعضهم في قول الله تعالى:﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ﴾ بكسر اللام.

فنقول: وردت في الآية عدة قراءات منها[٨]:

القراءة الأولى: "يا مالكُ" بإتمام الكلمة وبنائها على الضمِّ، وهي قراءة الجمهور والعامة.

القراءة الثانية: "يا مالُ" وهي قراءة أبي السرار الغنوي، فقد نادى الاسم مرخمًا على لغة من لا ينتظر المحذوف، فحذف الحرف الأخير وبنى الحرف الذي قبل الأخير على

وشرح الألفية للأشموني ٣/٣٤٠.

(١) انظر: الأمالي ٢/٣٠٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٤/١٢١.

(٣) انظر: التسهيل ١٨٩، وشرحه لابن مالك ٣/٤٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٣، والارتشاف لأبي حيان ٥/٢٢٣٦.

(٤) انظر: تحرير الخصاصة في تيسر الخلاصة ٢/٥٦٦.

(٥) انظر: المحرر للهرمي ٢/٧٦٠، والهمع ٣/٨٨.

(٦) انظر: البديع في علم العربية ١/٤١٤، والهمع ٣/٨٨.

(٧) انظر: التعليقة ٢٣٠.

(٨) انظر القراءات وتوجيهها في: وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢١، والمحتسب ٢/٢٥٧، ومختصر ابن خالويه ١٣٦، ١٣٧، والكشاف ٤/٢٦٦، ٢٦٧، والمحرر لابن عطية ٥/٦٤، والجامع للقرطبي ١٦/١١٦، والبستان ٢/٤٨٩، والبحر المحيط ٨/٣٨، والدر المصون ٩/٦٠٧، ومعجم القراءات ٨/٤٠١، ٤٠٢.

الضم.

القراءة الثالثة: "يا مالِ": وهي قراءة النبي ﷺ، وعلي بن أبي طالب ﷺ، وعبدالله بن مسعود ﷺ، وأبي الدرداء ﷺ، وابن يعمر، وابن وثاب، والأعمش.

ومما قيل في هذه القراءة قول مجاهد: «ما كنا ندري معنى "يا مالك" حتى سمعنا في قراءة عبدالله (ونادوا يا مالِ)»[١]

وتوجيهها: أنَّهم رخَّموا الكلمة على لغة من ينتظر، فأبقوا الحرف الذي قبل الأخير "اللام" على حركته وهي الكسرة. ولعل السرَّ البلاغيَ فيها أنَّ أصحابَ النار لعِظَمِ ما هم فيه من عذابٍ، وألمٍ ضعُفت قواهم، وذلَّت أنفسُهم، وصغُر كلامُهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورةً عليه، ووقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه، ذكره ابنُ جني[٢].

وقد أطلق اللغويون، والمفسرون على هذه القراءة أحكامًا، منها:

حكم عليها الزَّجَّاجُ بالكراهة؛ لمخالفتها المصحف، رغم كثرة الترخيم في الشعر في "مالك وعامر"[٣]، وإنَّما كثُر ترخيم هذين الاسمين و"حارِث" لأنهم استعملوها كثيرًا في الشعر، وسمَّوا بها كثيرًا من الرجال، والكثرة تستدعي التخفيف، وجاءت شواهدُ عدة على ترخيم هذه الأسماء، كقول زهير بن أبي سلمى في ترخيم "حارِث"[٤]:

يَا حَـــارِ لَا أُرْمَـــيَنْ مِـــنْكُمْ بِدَاهِيَـــةٍ لَمْ يَلْقَهَـــا ســـوقَةٌ قَبْلِـــي وَلَا مَلِـــكٌ

والشاهد في كلمة: "حارِ"؛ فقد حذف حرفها الأخير.

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢١/٤، والجامع للقرطبي ١١٦/١٦، ١١٦.

(٢) انظر: المحتسب ٢٥٧/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٢٠/٤، وعنه: ابن الجوزي في زاد المسير ٨٤/٤.

(٤) من الوافر، انظر: شرح ديوانه لثعلب ١٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ١٢١/٣، والتذييل ٣٧/١٤.

وقول النابغة في ترخيم "عامِر"[١]:

فَصَـــالِحُونَا جَمِيعًـــا إِنْ بَـــدَا لَكُـــمُ وَلَا تَقُولُـــوا لَنَـــا أَمْثَالَهَـــا عَـــامِ

والشاهد في كلمة "عامِر" فقد حذف حرفها الأخير.

وقول عمرو بن الإطنابة الأنصاري، وقيل: عمرو بن امرئ القيس الخزرجي[٢]:

يَا مَـــالِ وَالحَـــقُّ عِنْـــدَهُ فَقِفُـــوا تُؤتَـــونَ فِيـــهِ الوَفَـــاءَ مُعْتَرَفَـــا

والشاهد في كلمة "مالك" فقد حذف حرفها الأخير.

وحكم عليها الشيخ خالد الأزهري بالحُسن؛ لأن القراءة خاصة بأهل النار، فلِعَظَمِ ما هم فيه من بلاءٍ، وكربٍ، وعذابٍ، وألمٍ لم يقووا على نطق الكلمة تامةً، فضعفوا عن إتمام الاسم، واقتعطوا منه حرفًا[٣]. وأشار الزمخشريُّ، والرَّازيُّ، لهذا الحُسْنِ والعلة ولكن بلا نسبة لأحدٍ[٤].

وخلاصة القول: أنَّ استشهاد ابن أرسلان بهذه القراءة على لغة من ينتظر أثبتها اللغويون عن القراء، ولا خلاف في ذلك عنهم، وإنْ كان الأفصح قراءة الجمهور وهي القراءة بالكلمة تامة، ولم يخرجْ عن سَنَن العرب في طريقتي الترخيم ولغتَيه، ووافقهم في اختيار المذهب الأصوب بين اللغتين. والله أعلم.

المسألة الثامنة: مجيء (أو) بمعنى (إلا أن) في نصب الفعل المضارع

قال ابن أرسلان عند بيت الحريري[٥]:

وَيُنْصَـــبُ الفِعْـــلُ بِأَوْ وَحَـــتَّى وَكُـــلُّ ذَا أُودِعَ كُتْبًـــا شَـــتَّى

(١) من البسيط، انظر: ديوانه ٨٢، والكتاب ٢٥٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢، والتذييل ٣٧/١٤.

(٢) من المنسرح، انظر: الكتاب ٢٥٢/٢، ٩٦/٣، والتذييل ٣٨/١٤، والخزانة ٢٧٥/٤، ٢٨٣.

(٣) انظر: شرح التصريح ١٠٢/٤.

(٤) انظر: الكشاف ٢٦٦/٤، ومفاتيح الغيب ٦٤٤/٢٧.

(٥) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٢٢٦.

«أي: وينصب الفعل المضارع بـ"أو" على إضمار "أن" وجوبًا إذا كانت (أو) تُقَدَّر بمعنى (إلا أن)، مثل: لألزمنَّك أو تقضيَني حقي، أي: إلا أن تعطيني حقي، وفي مصحف أُبَيّ: ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾[1]، بمعنى: إلا أن تسلموا»[2]

المناقشة والتوجيه:

يُنصب الفعل المضارع إذا تقدمته إحدى أدوات النصب، "أن، ولن، وكي، وإذن"، ويُنصَب بـ"أن" مضمرة وجوبًا في خمسة مواضع، منها: إذا تقدمت الفعلَ المضارعَ (أو)، واشتُرِط في الفعل الذي بعد "أو" أن يخالف ما قبلها في الشك[3]، وتكون "أو" بمعنى (إلا أنْ)، قال سيبويه: «واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن»[4]

ومثَّل لها النُّحاةُ بقولهم: "لألزمنَّك أو تقضيَني حقي"، وبقولهم: "لأضربنَّك أو تسبقَني"، وبوقلهم: "الزمه أو يتقيَك بحقك"، وبقولهم: "اضربه أو يستقيمَ"، وبقولهم: "لأقتلنَّه أو يسلمَ"، فالأفعال المضارعة "تقضيني، وتسبقني، ويتقي، ويستقيم، ويسلم" منصوبة بأن مضمرة وجوبًا بعد "أو" التي بمعنى "إلا"، والمعنى: إلا أن تقضيني حقي، إلا أن تسبقني، وإلا أن يتقيَك، وإلا أن يستقيم، وإلا أن يسلم.

وبقول امرئ القيس لعمرو بن قميئة اليشكري[5]:

---

(١) الفتح: ١٦، وتمام الآية ﴿ قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ١٦ ﴾

(٢) انظر: التعليقة ٢٩٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤٧/٣.

(٥) من الطويل، انظر: ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٤، وشرح الملحة للحريري ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ٧٨/٣، والجامع للقرطبي ٢٧٣/١٦، والبحر ١٣٤/٨، والدر ٧١٣/٩.

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

وقوافي القصيدة منصوبة. وبقول زياد الأعجم(١):

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

حيث نُصِب الفعلان المضارعان "نموتَ، وتستقيم" بأن مضمرة وجوبًا لوقوعهما بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن".

وبمثل ما مثَّلَ النحاةُ مثَّل ابنُ أرسلان في نصِّه بـ"أو تقضيَني حقي"، وزاد على ذلك بما جاء في مصحف أُبَيٍّ بنِ كعبٍ ﷺ ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾، فقيل في قراءاتها(٢):

قرأَها أُبَيُّ بنُ كعبٍ، وعبدالله بن مسعود، وزيدُ بن علي: (تقاتلونهم أو يسلموا) بنصب الفعل المضارع، وتوجيهها: أنَّ "أو" بمعنى "إلا أن" فنُصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا عند جمهور البصريين، وبـ "أو" نفسها عند الجرمي والكسائي، وقيل: "أو" بمعنى "حتى". وممّن استشهد بهذه القراءة عددٌ من اللغويين والنحويين كالمبرد، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، ومكي القيسي، وابن هشام، وغيرهم.

ولم يجزِ الطبريُّ هذه القراءةَ؛ لأنها على خلاف مصاحف أهل الأمصار، وعلى خلاف ما عليه الحجة من القَرَأة(٣). ومع ذلك فقد خرَّجها على التخريج المتقدم.

---

(١) من الوافر، انظر: الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهية ١٢٢، وأمالي ابن الشجري ٧٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤، ومغني اللبيب ٤٢٨/١، وشرح التصريح ٣١٦/٤.

(٢) انظر القراءتين والتوجيه: منسوبة لأُبَيٍّ في: المقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٤، ومختصر الشواذ ١٤٣، والكشاف ٣٤١/٤، والمشكل ٦٧٦/٢، والجامع للقرطبي ٢٧٣/١٦، والبستان ٩٩/٣، والبحر ١٣٤/٨، والدر المصون ٧١٣/٩، والمغني ٤٩٤/٥، ومعجم القراءات ٥٥/٩، وغير منسوبة في: معاني القرآن للفراء ٦٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٢/١٠، والإيضاح للفارسي ٢٤٦، والمفصل ٣٣٣، والبيان للأنباري ٣٧٧/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٣/٢، والإملاء للعكبري ٥٣٤.

(٣) انظر: جامع البيان ٧٤٨٤/٩.

وقرأها الجمهورُ والعامَّةُ: (تقاتلونهم أو يسلمون) على رفع الفعل المضارع.

وتوجيهُهَا: أن "أو" عاطفة تفيد الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء "الاستئناف"، ونُسِب إلى الزجاج، والتقدير: أو هم يسلمون دون قتال.

ويكون معنى القراءتين: على الرفع (إما القتال وإما الإسلام)، وعلى النصب (يقع القتال ولا يرتفع إلا بالإسلام).[١]

وبمثل هذا التخريج تُخرَّج أقوالُ العربِ السابقة، إما على النَّصب بإضمار أن، أو على التشريك ورفع المضارع، والتقدير: إنما نحاول ملكا أو إنما نموت، أو على الابتداء والقطع من الأول ورفع المضارع، والتقدير: أو نحن ممن يموت. والله أعلم.

المسألة التاسعة: مسألة: رفعُ جواب الشرط المستقبل وفعل الشرط مستقبل:

قال ابنُ أرسلانَ في بيت الحريري[٢]:

وَزَادَ قَـــوْمٌ مَـــا فَقَـــالُوا: إِمَّـــا وَأَيْنَمَـــا كَمَـــا تَلَـــوا أَيًّا مَـــا

«... وكذلك تُزادُ "ما" بعد "أين" الشرطية كثيرًا؛ لتقوي معناها في الشرط، وتُكتَب متصلةً بـ"أين"، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٣]...، و"يدركْكُم" في الآية بالجزم جوابًا لـ"أين"، وقُرِئ بالرفع، وهو شاذٌّ، ووُجِّه على حذفِ الفاء»[٤]

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧.

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب ٢٤٦.

(٣) النساء، وتمام الآية: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ ﴾

(٤) انظر: التعليقة ٣٢٣.

المناقشة والتوجيه:

تحدث ابنُ أرسلان في نصه السابق عن زيادة "ما" بعد أدوات الشرط، وذكر في تعليقته على الملحة أن "ما" مع أدوات الشرط على قسمين[١]:

الأول: أدواتٌ لا تزاد "ما" بعدها، وهي: ما، ومَنْ، ومهما، وأنَّى.

والثاني: أدواتٌ تجوز زيادة "ما" بعدها، وهي: إنْ، وأين، وأيٌّ، ومتى.

وذكر أنَّ عملها بقي مع زيادة "ما"، فتجزم الشرطَ، والجوابَ، ومثَّل لزيادة (ما) بعد (أين) بقول الله تعالى:﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾، ثم استطرد في الحديث وذكر قراءة الرفع في الآية. ونقول: في الية قراءتان[٢]:

القراءة الأولى: بجزم (يدركْكُم)، وهي قراءة الجمهور.

وتوجيهُهَا: أنَّ (أينما) أداةُ شرطٍ، جزمت فعلها (تكونوا) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، وجزمت جوابها (يدركْكُم)، وكلاهما فعلان مستقبلان.

القراءة الثانية: برفع الكافين (يدركُكُم)، وهي قراءة طلحة بن سليمان، فرفع جواب الشرط وهو مستقبل، وشرطه مستقبل.

ورفعُ الجوابِ المستقبل وشرطُهُ مستقبلٌ مسألةٌ خلافية بين النحاة[٣]، فبعضهم جعل

---

(١) انظر: ص ٣٢٣.

(٢) انظر القراءتين والتوجيه في: المحتسب ١٩٣/١، ومختصر الشواذ ٣٣، والمحرر لابن عطية ٨٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٦/١، ٣٩٧، والإملاء للعكبري ١٩٤، والجامع للقرطبي ٢٨٢/٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٩، والبحر ٤٢٥/٣، ٤٢٦، والدر ٤٣/٤، وأوضح المسالك ١٨٨/٤، ومغني اللبيب ٦٧/٦، ٦٨، والمقاصد الشافية ١٣٥/٦، ١٣٦، وشرح الأشموني ٥١/٤، وشرح التصريح ٣٨٠/٤، ومعجم القراءات ١١١/٢.

(٣) انظر: <u>الخلاف في المسألة والتخريج والتعليل</u> في: الكتاب ٦٧/٣، ٦٨، والمقتضب ٦٩/٢، ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٤، ٧٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٩، والارتشاف ١٨٧٤/٤،

الرفعَ خاصًّا بضرورة الشعر، كقول عمرو بن خثارم البجلي[1]:

يَا أَقْـــرَعُ بـــنُ حَـــابِسٍ يَا أَقْـــرَعُ إِنَّـــكَ إِنْ يُصْـــرَعْ أَخُـــوكَ تُصْـــرَعُ

وبعضهم جعل الرفعَ جائزًا في الاختيار لكنه قليلٌ، أو ضعيفٌ، أو شاذٌّ، أو نادرٌ؛ لأن الأداة قد ظهر عملها في لفظِ فعل الشرط، فكان القياس أن تعمل في الجواب.

ثم اختُلف في تخريج الرفع في هذه المسألة:

فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء من جملة الشرط مطلقًا سواءً كان قبل أداة الشرط ما يطلبها أم لا، فيكون تقديره: (إن يصرع أخوك فتصرعُ)، وحذفت الفاء ضرورةً كما في قول حسان: (الله يشكرها). وقد ضعَّف هذا التخريج الشيخ خالد الأزهري تخريج المبرد؛ لأنَّ إضمار الفاء مع غير القول مختصٌّ بالضرورة.

وذهب سيبويه إلى التفصيل بين أن يكون قبله ما يطلبه، نحو: "البيت الشعري" فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون تقديره: (إنك تُصرعُ إن لم يصرعْ أخوك) فالفعل المضارع في آخر البيت هو "خبر إن" عنده، وهو دليل الجواب لا الجواب نفسه، وبين ألا يكون قبله ما يطلبه فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وقيل: جوَّز العكس. وقد ضعَّف هذا التخريج الشيخ خالد الأزهري؛ لأن التقديم والتأخير يُحوِجُ إلى جوابٍ، ودعوى حذفه، وجعلُ المذكور دليلَه خلافُ الأصل، وخلافُ فرض المسألة؛ لأن الفرضَ أنه الجواب.

١٨٧٥، وتوضيح المقاصد ١٢٨١/٣، وأوضح المسالك ١٨٨/٤، وإرشاد السالك ١٠٠١/٢، ١٠٠٢، وشرح ابن عقيل ٣١/٤، والمساعد ١٤٨/٣، والمقاصد الشافية ١٣٥/٨، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، وشرح الأشموني ٤٩/٤، ٥٠، ٥١، وشرح التصريح ٣٨٠/٤، ٣٨١.

(١) من الرجز، انظر: المقتضب ٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤، والارتشاف ١٨٧٤/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٨٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣١/٤، والمساعد ١٤٨/٣، وشرح الأشموني ٤٩/٤.

وذهب بعضُهم إلى أنه إذا كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإذا كانت حرفًا فعلى التقديم والتأخير.

وأما توجيهُ قراءة الرفع: فتحتمل قراءة الرفع عدة أوجُهٍ:

١_ أنَّ أصل جملة الجواب "فهو يدركُكم" جملة اسمية، فحذفت الفاء من جملة الشرط فارتفع الفعل، وهو جائزٌ في الشعر والضرورة. وقال به: المبردُ، والعكبريُّ، وقد جوَّزه ابن جني، والقرطبيُّ قليلًا؛ لأنه لا يوجد حذفُ جواب الشرط وفعله مضارعٌ إلا في الشعر والضرورة، لكنه ليس بمردود. وقد بيَّنا ذلك في المسألة السابقة.

قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية، قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدركُكُم الموت، ومثله بيت الكتاب[١]:

مَـــن يَفعَـــلِ الحَسَـــناتِ اللهُ يَشـــكُرُها وَالشَـــرُّ بِالشَـــرِّ عِنـــدَ اللهِ مِـــثلانِ

أي: فالله يشكرها»[٢]

والشاهد فيه: أنَّ حذف فاء الجواب من جملة الجواب "فالله يشكرها"؛ للضرورة الشعرية.

٢_ يجوز أن يكون الشرط متصلًا بالآية قبلها، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ

(١) من الطويل، لحسان بن ثابت ﷺ، انظر: ديوانه ٥١٦، والكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ١٩٣/١، والجامع للقرطبي ٢٨٢/٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠١، والمساعد ١٤٧/٣، وشرح الأشموني ٥٣/٤.

(٢) انظر: المحتسب ١٩٣/١.

كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾[1]، فيكون المعنى: ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ ﴾ في ملاحم حرب أو غيرها، فيقف، ويكون الْجَواب محذوفا مدلولا عَلَيْهِ بِمَا قبله، ثم يستأنف جملة جديدة فعلها مضارعٌ مرفوع ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ﴾. ونُسِبَ للزمخشري.

ورُدَّ عليه بأنه لا يستقيم لا معنى، ولا صناعة نحوية، قال أبو حيان: «أمَّا من حيث المعنى فإنه لا يناسِبُ أن يكون متصلاً بقوله: ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾؛ لأنَّ انتفاءَ الظلم ظاهراً إنما هو في الآخرة لقوله: ﴿ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾. وأما من حيث الصناعةُ النحوية فإنَّ ظاهرَ كلامِه يَدُلُّ على أن ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ ﴾ متعلقٌ بقولِه: ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ بمعنى ما فَسَّره، وهذا لا يجوز لأن أسماءَ الشرط لها صدرُ الكلام فلا يتقدَّم عامُلها عليها، فإنْ وَرَدَ مثلُ: "اضربْ زيداً متى جاء" قُدِّر له عاملٌ يدلُّ عليه "اضرب" لا نفسُ "اضرب" المتقدم»[2]

٣_ أن "يدركُكم" مرفوعٌ على التَّوهُم، فحُمِل (أينما تكونوا) على توهم معنى (أينما كنتم) فكأنه نطقها. كما حمل "ولا ناعب" على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو ليسوا بمصلحين، فرفع كما رفع زهير[3]:

---

(١) النساء: ٧٧

(٢) انظر: البحر ٤٢٦/٣، والدر ٤٤/٤، ٤٥.

(٣) انظر: شرح ديوانه لثعلب ١٥٣، وفي: المقتضب ٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٤، والبحر ٤٢٥/٣، وتوضيح المقاصد ١٢٧٩/٣، والدر ٤٣/٤، ٤٤، وأوضح المسالك ١٨٧/٤، وشرح الأشموني ٤٧/٤،

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيـــــلٌ يَـــــوْمَ مَسْـــــغَبَةٍ يَقُـــولُ لَا غَائِـــبٌ مَـــالِي وَلَا حَـــرِمُ

وهذا التخريج منسوب للزمخشري.

وإنما حمله على هذا التخريج أنَّ فعل الشَّرط إذا كان ماضيًا والمستقبل مضارعًا جاز في المستقبل وجهان: الجزمُ على الجواب، والرفعُ إما على حذف الفاء كما قاله الكوفيون، والمبرد، واستحسنه ابن يعيش.

أو على التقديم والتأخير والجواب محذوف كما ذهب إليه سيبويه.

أو لأن أداة الشرط لم يظهر تأثيرها في فعل الشرط لكونه ماضيًا، فضعُفت عن العمل في الجواب فجيء به مرفوعا، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظًا ولا تقديرًا، وهذا مذهبٌ ثالث[١]. والمذهب الثالث حسنٌ وأولى؛ إذ لا حاجة فيه إلى التقدير. قال الأزهريُّ: «والذي حسَّن ذلك: أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط؛ لكونه ماضيًا مع قربه؛ فلا تعمل في الجواب مع بعده»[٢] وهو متحقق في بيت زهير فالجواب "يقولُ" مستقبل مرفوع؛ وشرطُه ماضٍ "أتاه".

ولأجل ذلك جوَّز جُلُّ النحاة الجزمَ والرفعَ مع تفاوتِ أحكامِهم في أيهما أفصح؟ فقيل: الجزم هو المختار، وأحسن من الرفع، والرفع جائز كثيرٌ، وقيل: الجزم هو الفصيح المختار، والرفع كثيرٌ، وقيل: الرفع هو المختار، وأحسن من الجزم، وقيل: الرفع قوي، وقيل: الرفع حسن، وقيل: كلاهما حسن، وقيل: الرفع قبيح وما ورد منه في الشعر فهو متأول[٣].

---

(١) انظر: الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٦٧/٢، ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٣/٨، ٢٨٤، وشرح الكافية للرضي ١١١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣، ١٥٩٠، والارتشاف ١٨٧٦/٤، توضيح المقاصد ١٢٧٩/٣، وشرح الأشموني ٤٨/٤.

(٢) انظر: شرح التصريح ٣٧٨/٤، ٣٧٩.

(٣) انظر هذه الأقوال في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٣/٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣، ١٥٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٩، والارتشاف ١٨٧٦/٤، وتوضيح

ورُدَّ عليه هنا بأن الحذف مشروطٌ بكون فعل الشرط ماضيًا، وهنا فعل الشرط مضارع "تكونوا"، والقياس على قوله "ولا ناعب" لا يصح؛ لأنه عطفٌ على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس.(١)

وحُكِمَ على هذه القراءة بالضَّعفِ عند ابن عطية(٢)، أبي حيان(٣)، وبأنها مردودة في العربية عند ابن مجاهد(٤).

والصواب أنَّ للقراءة وجهًا في العربية، كما ذكره المبردُ، وابنُ جني، وغيرُهما، وكما جاءت لغة الرفع على ألسنة الشعراء المحتج بأشعارهم. وبالله التوفيق.

المبحث الثالث: توجيه القراءات المشتركة بين السبع والشواذ لمسألةٍ واحدةٍ:

المسألة الأولى: اللغاتُ الواردة في العلم الأعجمي (ميكائيل)، وحكم منعه من الصرف:

قال ابنُ أرسلان في بيت الحريري(٥):

وَالأَعْجَمِـــــيُّ مِثْـــــلُ مِيكَـــــائِيلَا كَـــــذَاكَ فِي الحُكْـــــمِ وَإِسْمَـــــاعِيلَا

«أي الرابع: مما ينصرف معرفةً، ولا ينصرف نكرةً: الاسم العلم الأعجمي بشرطين: أحدهما: أن يكون علمًا في لغة العجم. والثاني: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، مثل: (ميكائيل) من الملائكة...، و(إسماعيل)... وهذان الشرطان موجودان في الاسمين اللذين مثَّل بهما المصنف... وفي (ميكائيل) لغاتٌ قرئ بها في السبع، والشواذ»(٦)

المقاصد للمرادي ١٢٧٩/٣، وأوضح المسالك ١٨٦/٤، والمساعد ١٤٩/٣، ١٥٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٠/٤، وشرح التصريح ٣٧٨/٤، ٣٧٩، وشرح الأشموني ٤٩/٤،

(١) انظر: البحر ٤٢٥/٣، ٤٢٦، والدر ٤٤/٤.

(٢) انظر: المحرر ٨٠/٢.

(٣) انظر: البحر ٤٢٥/٣،

(٤) انظر: المحتسب لابن جني ١٩٣/١.

(٥) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري

(٦) انظر: التعليقة ٢٧٦.

المناقشة والتوجيه:

تنبيه: وجدت العبارةَ في النَّصِّ المحققِ هكذا، وفيما يظهرُ لي أنَّ العبارةَ: (مما لا ينصرف معرفةً، وينصرفُ نكرةً)

الاسمُ يُمنَعُ من الصرفِ لعلةٍ واحدةٍ تقومُ مقامَ علتين، وذلك إذا كان على وزن صيغة منتهى الجموع، أو مختومًا بألف التأنيث، ويُمْنَعُ لعلتين، إحداهما: الوصفية مع علل أخرى، والثانية: العلمية مع علل أخرى، ومن هذه العلل ما ذكره ابن أرسلان في نصِّه السَّابق أن يكون علمًا أعجميًّا، واشتُرِط له حتى يُمْنَعَ من الصَّرف شرطان، وهما[1]:

١ـ أن يكون علمًا في لغة العجم: يعني أنَّ العجمَ وضعتْه عرَّفته، وصيَّرته علمًا، ثم نقلته العربُ إلى كلامها.

٢ـ أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف. ومثال ما استوفى الشرطين: (إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، وموسى، وعيسى، وكل أسماء الأنبياء ما عدا محمدًا، وهودًا، وصالحًا، وشعيبًا، فهي عربية، وما عدا نوحًا، ولوطًا فهي أعجمية لكن ثلاثية)، ومثل (جبريل، وجميع أسماء الملائكة ممنوعة ما عدا مالكًا، ومنكرًا، ونكيرًا)، ومثل: (فرعون، وهامان، وقارون، وهرمز، وفيروز).

وأما ما كان أعجميًّا وهو نكرة في لغتهم، ونكرة في لغة العربِ فيُصرَفُ، مثل: (السُّندس، واللِّجام، والفِرند، والدِّيباج، والاستبرق، والسِّجِّيل، والقِسطاس، والبَرديّ، والزَّنجبيل، واليرندج، والياسمين)

وما كان على ثلاثة أحرفٍ وهو علمٌ في لغتهم فيُصرَفُ، مثل: (عاد، ونَسْر، ووُدّ، وشَتَر، ولَمَك، ونوح، ولوط) وهذا على خلافٍ بين العلماء في منع ساكن الوسط وصرفه،

---

(١) انظر: شرح الملحة للحريري ٢٠٣، والتذييل والتكميل ٦١/٦، ٦٦، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٠٩/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٨٥/٣، والمقاصد الشافية ٦٤٠/٥، ٦٤١، ٦٤٥، وشرح الألفية للأشموني ٤٦١/٣.

وفي منع متحرك الوسط وصرفه[1].

ومثَّل الحريريُّ، ووافقه ابنُ أرسلان باسمين استوفيا شرطَي المنعَ من الصرف، وهما: إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وميكائيل اسم ملك من الملائكة، وهو الموكَّلُ بالقطر، والنبات، والرياح، وأرزاق الآدميين.

وعلى كلٍّ فلم يخرجْ ابنُ أرسلانَ عن سَنَنِ اللغويين في التمثيل بمثل هذه الألفاظ، وتتميمًا للفائدة ذكرَ أنَّ للاسم "ميكائيل" لغاتٍ قُرِئَ بها في السَّبعِ، وبعضُها في الشَّواذ، وهي على ما يأتي[2]:

الأولى: "مِيكَال" مثل "قِنْطار، وسِربال، ومِفتاح، وشِملال" على وزن "مِفْعَال"، وهي لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الأكثر ارتضاءً واختيارًا عندهم؛ لأنَّها جاريةٌ على وزنٍ من أوزان العرب وأبنيتهم المستخدمة، وبها قرأ أبو عمرو، وحفص، وعاصم، ورواية ابن كثير، ويعقوب، واليزيدي، والحسن.

وعن مكي القيسي أن وزنها ليس "مِفْعَال"؛ لأن الكلمة رباعية وهمزتها منوية وإن كانت محذوفة، وبنات الأربعة لا تلحقها الزيادة في أولها، إلا في الأشياء الجارية على أفعالها، نحو: "مكرم، ومحسن"، وليس "ميكال" من هذا الصنف. وليس وزنها "فيعال"؛ لأنه وزنٌ مختصٌ بالمصادر، نحو: "القيتال، والحيقال"، و"ميكال" ليس مصدرًا. وليس وزنها "فِعلال"؛ لأن همزتها مقدرة، فبقي أن يقال هو اسمٌ أعجميٌّ كـ "إبراهيم، وإسماعيل".

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦٦/١٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٠٩/٣، المقاصد الشافية ٦٤٥/٥، ٦٤٦.

(٢) انظر اللغات والقراءة في: جامع البيان ٥٨١/١، ٥٨٢، والسبعة ٣٦، ٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥١/١، والمحتسب ٩٧/١، ٩٨، ومختصر الشواذ ١٥، ١٦، والحجة لابن خالويه ٨٥، ٨٦، والحجة للفارسي ١٦٣/٢، ١٦٤، والحجة لأبي زرعة ١٠٨، والكشف ٢٥٥/١، ٢٥٦، والكشاف ١٩٦/١، والمحرر ١٨٤/١، والموضح ٢٩٢/١، ٢٩٣، والجامع للقرطبي ٣٨/٢، وزاد المسير ٩١/١، ومفاتيح الغيب ٦١٤/٣، والبحر ٤٥٩/١، والدر ٢٣/٢، والنشر ٢١٩/٢، ومعجم القراءات ١٥٩/١.

واحتجوا لهذه اللغة بما ورد في أشعار العرب، قال كعبُ بن مالكٍ[١]:

وَيَـــوْمَ بَـــدْرٍ لقِينَـــاكُمْ لَنَـــا عَـــدَدٌ فِيـــهِ مَـــعَ النَّصْـــرِ مِيكَـــالٌ وَجِبْرِيـــلُ

وقال جرير يهجو الأخطل[٢]:

عَبَـــدُوا الصَّـــلِيبَ وَكَـــذَّبُوا بِمُحَمَّـــدٍ وَبِجَبْرَئِيـــــلَ وَكَـــــذَّبُوا مِيكَـــــالَا

الثانية: "ميكائِل" بهمزة بكسرة مختلسة بعد الألف، مثل: "مِيكاعِل"، وهي قراءة نافعٍ، وابن شنبوذ، وقنبل، ورويت عن ابن كثير، وابن الصباح.

الثالثة: "ميكائِيل" بهمزة بعد الألف، وبياء بعد الهمزة، مثل: "ميكاعيل"، وهي لغة تميم، وقيس، وبعض أهل نجد. وبها قرأ حمزة، والكسائي، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وقنبل، والبزي، وابن مجاهد، وخلف، والأعمش، وابن محيصن.

واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال في صاحب الصُّور: «جَبْرَئِيل عن يمينه، وميكائيل عن يمينه».

وذكر ابن أبي مريم في "الموضّح" أنَّ الوزنين في القراءة الثانية والثالثة خارجان عن أوزان العرب، ولا نظير لهما في أمثلة العرب، فهما أقعد في العُجمة، والاسم الأعجميُّ إذا تكلّمت به العربُ أجرت عليه أحكام الإعراب، فصار مثل العربي في كثير من الأشياء، وإن لم يوافق أمثلتهم، فميكائيل كميكاعيل أكثر في كلامهم وأشهر.

فمن قرأ بالثانية والثالثة جاء به على وزنٍ ليس من أوزان العرب؛ ليُعلَم أنه أعجميٌّ، خارجٌ عن أبنية العرب.

الرابعة: "ميكايِيل" بيائين بعد الألف، وبها قرأ نافع، والأعمش.

---

(١) من البسيط، انظر: ديوانه ٨٣، والحجة للفارسي ١٦٨/٢، والحجة لأبي زرعة ١٠٨، والبحر ٤٥٩/١، والدر المصون ٢٣/٢.

(٢) من الكامل، انظر: ديوانه ٥٢/١، وجامع البيان للطبري ٥٨٢/١، والحجة للفارسي ١٦٧/٢، والدر المصون ٢٠/١، ٢٤.

الخامسة: "ميكايِل" بياء مكسورة بعد الألف.

السادسة: "ميكاءَل" بهمزة مفتوحة بعد الألف.

السابعة: "ميكييل، أو مِيكَئِيل" مثل: "مِيكَعِيل"، وبها قرأ ابنُ محيصن.

الثامنة: "مِيكِيل، أو مِيكِئِل" مثل: "ميكعِل" بلا ياء بعد الهمزة، وبها قرأ نافع، وابن محيصن، وابن هرمز، والأعرج.

التاسعة: "مِيكَلَّ" بحذف الألف، وفتح اللام مع التشديد، وبها قرأ ابن محيصن، وابن يعمر، والأشهب، والعقيلي.

العاشرة: "مِكُلَّ" بحذف الألف، وضم الكاف، وتشديد اللام. وقد رويت عن عاصم.

واحتج اللغويون وغيرُهم لكثرة لغات "ميكائيل"، وتعدُّدِها بأنَّ العربَ إذا أعربت اسمًا من غير لغتها، أو بنته اتسعت في لفظها، وتلاعبت فيها؛ لجهل الاشتقاق به[(١)]. قال الكسائي: «قَوْله: جبرئيل وَمِيكَائِيل وَإِبْرَاهِيم فَإِنَّهَا أَسمَاء أَعْجَمِيَّة لم تكن الْعَرَب تعرفها فَلَمَّا جاءتها أعربتها فلفظت بهَا بِأَلْفَاظ مُخْتَلفَة»[(٢)]، وقال ابن جني في كثرة هذه اللغات، والقراءات: «العربُ إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه»[(٣)].

وبعدُ: فلم يأتِ ابنُ أرسلان بقراءةٍ معيَّنةٍ ليستشهد كعادتِهِ على الحكم الإعرابي، بل جاء بالقراءة هنا تتميمًا للفائدةِ، فذكر أنَّ لـ"ميكال" عدة لغات على سبيل التمثيل لا الحصر. والله أعلم.

المسألة الثانية: صرف ما لا ينصرف للتَّناسُب.

قال ابنُ أرسلان عند بيت الحريريّ[(٤)]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/١٨٠، والحجة لابن خالويه ٨٦، وإعراب القراءات الشواذ ١/١٨٩.

(٢) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ١٠٨.

(٣) انظر: المحتسب ١/٩٧، والكشاف ١/١٩٦.

(٤) انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٢٠٧.

وَجَـــائِزٌ فِي صَـــنْعَةِ الشِّـــعْرِ الصَّـــلِفْ أَنْ يَصْـــرِفَ الشَّـــاعِرُ مَـــا لَا يَنْصَـــرِفْ

«لما كان أصل الأسماء الصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الإعرابُ، فينبغي للأسماء أن تستوفي الإعراب الذي هو أصل لها، فلهذا كان جائزا للشاعر في صناعة الشعر الصَّلِف... أن يصرف جميع ما لا ينصرف؛ لأن أصل الأسماء كلها الصرف... وأما صرفُ ما لا ينصرف للتناسب فجاء في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾[١] في قراءة لنافع، والكسائي، وغيرهما، وقراءة الأعمش:﴿وَلَا يَغُوثَ ﴾[٢]»[٣]

المناقشة والتوجيه:

الأصل في الأسماءِ أنْ تُصْرَفَ، ولا تُمْنَعُ من الصرفِ إلا بوجودِ عللٍ مانعةٍ، ومع ذلك يجوز صرفُ الممنوع حتى جعله الإمام ثعلب في جميع ما لا ينصرف لغةً، وحكاها الأخفش عن بعض العرب بأنهم يصرفون جميع ما لا ينصرف في شعرٍ وفي غيرِه، قال: وكأنها لغة الشعراء جرت على ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر[٤].

والحقُّ عدم جوازه إلا في حالتين، التناسب، وضرورة الشعر، فإذا اضطُّرَ الشَّاعرُ أن يصرفها؛ لأجل إقامة الوزن جاز له ذلك بالاتفاق، وقال ابن مالك: «جائزٌ في الضرورة بلا خلاف»[٥]، إلا إذا كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة فمنع صرفَه في الضرورة ابنُ

(١) الإنسان: ٤، وتمامها: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤ ﴾

(٢) نوح: ٢٣، وتمامها: ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣ ﴾

(٣) بتصرف. انظر: التعليقة ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥

(٤) انظر: "ثعلب" في: ارتشاف الضرب ٨٩١/٢، و "عن العرب" وحكاية الأخفش في: شرح الرضي على الكافية ١٠٦/١، ١٠٧، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣، وأوضح المسالك ١٢٦/٤، والمساعد ٤٤/٣، وشرح التصريح ٢٧٥/٤، والهمع ١٢٠/١، وشرح الأشموني ٤٨٩/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وشرح الأشموني ٤٨٤/٣.

بابشاذ، وابنُ يعيش ونقلا الإجماعَ عن النُّحاةِ[1]؛ لعدم فائدته؛ إذْ لا يحدِثُ صرفُ (حبلى) ومنعها تغييرًا في وزن البيت، فإذا نوَّنت التقى ساكنان "الألف والتنوين"، فتحذف الألف، وإن لم تنوِّن تبقي الألف، فلا فائدة في صرفه.

أو إذا كان على صيغة أفعل التفضيل إذا جاء بعدها لفظة "من" في الضرورة فمنعها من الصرف الكوفيون لعلة أن التنوين حُذِف عندهم من "أفعل" لأجل "من"، فلا يمكن أن يجتمعا، كما لا يمكن أن يجتمع التنوين مع الإضافة، وأجاز صرفها البصريون للضرورة؛ لأن الذي منع صيغة افعل من الصرف هو وزن الفعل والصفة، بدليل أن كلمة "خير، وشر" جاءتا مصروفتين "خيرٌ منك، وشرٌّ منك"[2].

وقد نحى ابنُ أرسلان منحى النُّحاة في هذه الأحكام، وذكرَ أنَّه يجوزُ صرفُ ما لا ينصرف لضرورة الشعر، ولإرادة التناسب، ومثَّل للتناسب بقراءتين لآيتين كريمتين:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلَا وَسَعِيرًا ﴾، ورد فيها قراءتان[3]:

---

(١) انظر المسألة منسوبة لهما أو لأحدهما في: الإيضاح في شرح المفصل ١٣٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٥/١، وغير منسوبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٨/٢، ٥٦٩، التذييل ١٦٢/١٥، والارتشاف ٨٩١/٢/١، وتوضيح المقاصد ١٢٢٦/٣، والهمع ١١٩/١، وشرح الأشموني ٤٨٧/٣،

(٢) انظر المسألة في: الأصول ٤٣٦/٣، ٤٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٥، ٩٧، الإنصاف ٤٨٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٩/٢، ٥٧٠، والتذييل ١٦٣/١٥، والارتشاف ٨٩١/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٢٦/٣، والمساعد ٤٣/٣، والهمع ١١٩/١، وشرح الأشموني ٤٨٨/٣.

(٣) انظر القراءتين والتوجيه في: السبعة ٦٣٣، وإعراب القرآن للنحاس ٩٦/٥، ٩٧، والحجة للفارسي ٣٤٨/٦، ٣٤٩، ٣٥١، وحجة أبي زرعة ٧٣٧، ٧٣٨، ومشكل إعراب القرآن ٧٨٣/٢، والكشف ٣٥٢/٢، ٣٥٣، وشرح الهداية ٧٣٣، ٧٣٤، والموضح ١٣٢١/٣، والجامع للقرطبي ١٢٣/١٩، ١٢٤، وشرح الكافية الشافية ١٥١٢/٣، والبستان ١٩٧/٤، ١٩٨، والارتشاف ٨٩١/٢، والبحر ٥٥٠/٨، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣، والدر المصون ٥٩٦/١٠، ٥٩٧، ٥٩٨، وأوضح المسالك ١٢٤/٤، والنشر ٣٩٤/٢، ٣٩٥، ٣٩٦، وشرح التصريح ٢٧٤/٤، والهمع ١١٩/١، وشرح الأشموني ٤٨٨/٣.

القراءة الأولى: المنع من الصرف (سلاسلَ) في الوصل، وفي الوقف (سلاسلَ، أو سلاسلَا)، وهي قراءة: وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، وطلحة، وعمرو بن عبيد، وابن كثير، وقنبل، والبزي، وحمزة، وزيد، وحفص، وابن ذكوان، وهشام بن عمار، وخلف، ويعقوب، وروح، واليزيدي، وخلف، ورويس، والمطوعي(١).

وتوجيهها: أن "سلاسل" جمع لا نظير له في الواحد، فهو نهاية الجمع، فهو ممنوع من الصرف مثل: "مساجد".

وحجة من وقف عليه بالألف؛ أنه اتبع خط المصحف، فهي موجودة ثابتة في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة، أو تشبيهًا منهم في حال الوقف بالإطلاق في القوافي التي تُشْبَعُ فيها الفتحةُ حتى تصير ألفًا كـ "الظنونا، والرسولا، والسبيلا"، فاحتجوا بأن العرب تقف على ما لا ينصرف بالألف لبيان الفتحة؛ لأنه من كلام العرب، فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالألفِ، يقولون: رأيت عمرَا.

القراءة الثانية: الصَّرفُ (سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا) في الوصل، وبالألف في الوقف (سلاسلَا): وهي قراءة نافع، والكسائي، وهشام، وأبي بكر عن عاصم، وعبيد عن شبل عن ابن كثير، ورويس، والشذائي، وابن ذكوان، والأعرج، وشيبة، وهشام عن ابن عامر، والحسن، والشنبوذي، وتوجيهها: أنَّ "سلاسلًا" قد صُرِفتْ، وقيل في حجج الصرف:

١_ أنها لأجل مناسبة ما بعدها من كلمة "أغلالًا وسعيرًا" وهما مصروفتان، فيناسب أول الكلمات أواخرها على سبيل إتباع الأول للثاني.

٢_ حكى الكسائيُّ والأخفش أن العربَ تصرفُ كل ما لا ينصرف إلا "أفعل من"، وهي لغة الشعراء، ثم كثُر حتى جرى في كلامهم. قيل: كل ما يجوز في الشعر فهو جائزٌ في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب فكيف تتحكم في كلامها، ونجعل الشعر

(١) انظر: تفصيل قراءة الوقف والخلافات في رواياتها في: معجم القراءات ٢٠٦/١٠.

خارجًا عنه.

٣_ حكى الأخفش والمازني: أن ما كان على صيغة الجموع يشبه الآحاد؛ فجمعوا هذه الجموع كما تجمع الأسماء المفردة، فهم قد قالوا: "صواحباتُ يُوسُفَ[١]"، فلما جمعه جمع الآحاد المنصرفة جعلوه في حكمها، فصرفوها. قال الفارسي: «قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: مواليَاتٌ، ويريدون: الموالِيَ»

٤_ اتباع المصاحف؛ لأنهما في مصاحف مكة، والمدينة، والكوفة، وقيل: بالبصرة، جميعًا بالألف.

والأجودُ في العربية هي قراءة المنع من الصرف.

والآية الثانية: قوله تعالى:﴿وَلَا يَغُوثَ﴾، ورد فيها قراءتان[٢]:

القراءة الأولى: المنع من الصرف: وهي قراءة الجمهور، وتوجيهها: أنّهما علمان عربيان فيمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل المستقبل، وقيل: علمان أعجميان فيمنعان من الصرف للعلمية والعجمة.

القراءة الثانية: الصَّرفُ، (يغوثًا ويعوقًا)، وهي قراءة ابن مسعود ﷺ، والأعمشِ سليمان بن مهران، والعقيلي، وتوجيهها: أنَّه صرف "يغوثًا ويعوقًا"، وقيل في حجج الصرف:

١_ لتناسب الكلمات المصروفة قبلها "وَدًّا وسواعًا"، وبعدها "ونسرًا".

---

(١) هو جزء من حديث مروي عن أبي بُردة عن أبي موسى الأشعري ﷺ. انظر: مسند الإمام أحمد ٤٧٤/٣٢.

(٢) انظر القراءتين والتوجيه في: معاني القرآن للفراء ١٨٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤١/٥، ومختصر ابن خالويه ١٦٢، وإعراب مشكل القرآن ٧٦٢/٢، والكشاف ٦٢٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥١٢/٣، والبستان في إعراب القرآن ٩٢/٤، والارتشاف ٨٩١/٢، والتذييل ١٦١/١٥، والبحر ٤٧٨/٨، ٤٧٩، وتوضيح المقاصد ١٢٢٧/٣، والدر المصون ٤٧٤/١٠، وأوضح المسالك ١٢٤/٤، وشرح التصريح ٢٧٥/٤، والهمع ١١٩/١، وشرح الأشموني ٤٨٨/٣، ومعجم القراءات ١٠٥/١٠.

٢_ أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب، وهي اللغة التي حكاها الكسائي.

واستشكل الزمخشريُّ هذه القراءةَ؛ لأنَّ "يغوث ويعوق" اسمان، فإن كانا عربيَين فهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كان أعجميَين فهما ممنوعان من الصرف للعلمة والعجمة، وعلى كلٍّ فهما ممنوعان، فكيف يصرفان؟ ثمَّ خرَّجهما على الازدواج مع مثيلاتهما (أي: التناسب).[١] ورُدَّ على استشكالِهِ بأن صرف كل ما لا ينصرف لغة عند عامة العرب، فلم يكن يعرِفُها[٢].

وقد لَحَّنَ الخليلُ، وسيبويه هذه القراءة؛ لأنها مخالفة للسواد الأعظم من القُرَّاء، وجوَّز الكوفيون وعلى رأسهم الفراء صرفهما؛ لكثرته، أو كأنه نكرة[٣]. والحقيقة: أنَّ تنكير "يغوث ويعوق" لا وجه له؛ إذ ليس كل صنمٍ اسمه "يغوث، ويعوق"، بل هما اسما صنمين معروفين مخصوصين.

وقال الزجاج: «والقراءة التي عليها القراء والمصحف ترك الصرف. وليس في يغوث ويعوق ألف في الكتاب، ولذلك لا ينبغي أن يقرأ: إلا بترك الصرف»[٤]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الكشاف ٦٢٢/٤، والبحر ٤٧٩/٨، والدر ٤٧٤/١٠.

(٢) انظر: البحر ٤٧٩/٨، والدر ٤٧٤/١٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤١/٥، ٤٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٣١/٥.

الخاتمة والتوصيات النتائج:

عشت مع كتاب التعليقة زمنًا فوجدتُه مليئًا بما يزيد طالب العلم علمًا، وبما ينير بصيرته لبعض الأحكام النحوية التي يغفل عنها، ووجدت تعليلاتِه واضحةً للقارئ، فكانت عبارتُه سهلة ميسرة، تجذب القارئ، وتعينه على الفهم، ويعَدُّ من شروح الملحة المتميزة بعباراته الواضحة، وأسلوبه المختصر الوافي، وأوصي كافة طلبة العلم بالتنقيب عن مؤلفات ابن أرسلان التي تجاوزت العشرين مؤلَّفًا؛ فهي مدفونة لم يُأذَن لها بالفرج، فمَن وجد فرصةً فليبادر ؛ فكتابَاه المطبوعان (شرح سنن أبي داوود، والتعليقة) فيهما علمٌ غزيرٌ، وفائدتهما جمَّةٌ، ولكن لا بد من استيفاءِ كافة ما ألَّفه ليصبح الحكم عليه، وعلى مذهبه، صريحًا.

وبعدُ: فقد ظهر لي في نهاية هذا البحث عددٌ من النتائجِ، وهي:

١_ تعدَّدت قراءاتُه في كتابِه التعليقة، ما بين متواترة، وشاذة، واختلفت طريقتُه في عرضِها:

ففي القراءات السبع المتواترة: تارةً يصرّح باسم القارئ كقراءة نافع في مسألة "حتى"، وقراءة الكسائي في (وقيل يا أرض)، و(غيض الماء)، وقراءة نافع وابن كثير (أمَن هو قانت)، وقراءة نافع والكسائي (سلاسلًا)، وتارةً بالصفة الغالبة "وقُرئ في السبع، أو في السبعة" كقراءة (قالت اخرج عليهن)، و(لا بيع ولا خلال)، وتارةً لا يذكر اسمًا ولا صفةً كقراءة من شدَّد الميم في "لمَّا" وهي سبعية، وقراءة (كان التامة) وهي سبعية.

وفي القراءات الشاذة: تارة يذكرها منسوبة بلا حكم، كقراءة (فلتفرحوا) في موضعين ذكر أنها قراءة النبي ﷺ، والصحابة، وقراءتي (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)، (حاشا اللهِ) نسبهما لابن مسعود، وقراءتي مسألة الاشتغال، وقراءة الأعمش (ولا يغوثًا)، وتارة يذكر روايات القراءات فلان عن فلان كما في (وأما ثمود فهديناهم) في مسألة الاشتغال، وتارة

يذكر المصحف الذي ذكرت فيه كمصحف أُبي في قراءة (تقاتلونهم أو يسلمون). وتارة يذكرها موصوفة بالشذوذ ولا يذكر صاحبها كقراءة رفع المضارع (أينما تكونوا يدرِكُكُم)، وتارة يذكرها بلا صفة لها ولا نسبة لقارئ مثل قراءة (ثم يدركَه)، و(نادوا يا مالِ)

٢_ وافق جمهور النحاة في بعض مسائل النحو، منها:

مجيء (لمَّا) حرفًا للاستثناء بمعنى "إلا".

فعل الأمر مبني لا معرب.

مجيء "من" بمعنى التبعيض.

جواز رفع (سورة أنزلناها، وأما ثمود فهديناهم) ونصبهما، ولكن الرفع أرجح من نصبها؛ لأنها قراءة الجمهور وأسباب أخرى.

جواز ضم وكسر تاء التأنيث إذا كان الحرف الثاني مضمومًا ضمة لازمة، كقراءة (وقالت اخرج عليهن)

مجيء كان تامةً.

موافقته الجمهور في أنّ لغة من ينتظر في الترخيم أجود من لغة من لا ينتظر.

موافقته الجمهور في جواز صرف الممنوع للتناسب.

وافق المبرد وجماعة من النحاة على حذف الفاء من جملة الجواب في قراءة الرفع (أينما تكونوا يدرِكُكُم الموت)

وافق النحاة في اللغات الثلاث الواردة في (نعم).

٣_ يحتج بالقراءات لرأي البصريين، والكوفيين، نحو: احتجاجه للكوفيين في إجراء "ثم" مجرى الفاء أو الواو في قراءة (ثم يدركَه)، واحتجاجه لهم بقراءة النبي والصحابة في (فلتفرحوا)، وأما الجمهور فقد احتج لهم بعدد من القراءات التي وافقهم في مسائلها في رقم "٢".

٣_ كان يطيل في بعض المسائل، فيذكر الأقوال، والحجج، ثم الرد عليها، كما في

مسألة بناء فعل الأمر وإعرابه في قراءة (فلتفرحوا)، وفي مسألة (حاشا).

٤_ كان يستشهد لبعض الآراء بقراءةٍ اختُلف في تخريج الرأي النحويّ فيها، وطال وتشعّب، مع أنه كان يكفيه الاستدلال لهذا الرأي بكلام العرب من شعرهم المتفق عليه. وذلك في قضية مجي الهمزة حرف نداء.

٥_ قد يمثِّل لمسألتين بقراءة واحدة، كما في (فبذلك فلتفرحوا)، والعكس قد يمثل لمسألة واحدة بقراءتين شاذتين كمسألة الاشتغال (سورة أنزلناها)، و(أما ثمود فهديناهم)، أو سبعيتين كمسألة اسم لا النافية للجنس المفرد كقراءة (لا بيعٌ فيه ولا خلال)، أو مختلفتين كمسألة صرف الممنوع للتناسب كقراءة (سلاسلًا) و (ولا يغوثًا).

٦_ قد يذكر القراءة عَرَضًا للفائدة، وتتميمًا منه للمسألة، ولا يهدِف بها إلا إثبات رأي، أو حجة، أو تدعيمهما. مثل: منع العلم الأعجمي من الصرف، فبعد أن ذكر أمثلته بميكائيل وإبراهيم، وشروطه، استطرد في ذكر لغات "ميكائيل" وقراءاته في السبع والشواذ.

وفي الختام أصلي وأسلم على النبي محمد بن عبدالله صلاة دائمة، وعلى صحابته، وآله، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبدالتواب، ط١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي القاهرة.

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن القيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض السهيلي، ط١، ١٤٣٠هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الأصمعيات، للأصمعي، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف.

الأصول في النحو، لابن السراج، ت: د: عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.

أسرار العربية، للأنباري، تحقيق: عماد بسيوني، ط١، ١٤٢٨هـ، دار الفكر العربي، ودار الكتاب الإسلامي القاهرة

إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت.

إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد، ط٢، ١٤٣١هـ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الأمالي، لابن الشجري، تحقيق: د: محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، للعكبري، ط١، ١٤٠٦هـ، مراجعة: دار الفكر، بيروت.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من

الإنصاف، للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين، ط٤، ١٩٦١م، دار الفكر.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، شرح: محمد محيي الدين، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ت: د: حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت: د موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي.

البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، ١٤٢٣هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد، ط١، ١٤٢١هـ، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

البستان في إعراب مشكلات القرآن، لابن الأحنف اليمني، تحقيق: د. أحمد محمد الجندي، ط١، ١٤٣٩هـ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد، ط٢، ٢٠٠٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.

التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد، ط١، ١٤٠٢هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة.

التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: د: حسن هنداوي، ط١، ١٤١٨هـ، دار القلم، دمشق، وكنوز إشبيليا الرياض.

تحرير الخلاصة وتيسير الخلاصة في شرح ألفية ابن مالك، لابن الوردي، تحقيق: د.

عبدالله علي الشلال، ط١، ١٤٢٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ، دار الكاتب العربي للطباعة.

التصريح بمضمون التوضيح، أو شرح التصريح، خالد الأزهري، تحقيق: عبدالفتاح بحيري، ط١، ١٤١٨هـ، الزهراء للإعلام العربي مصر.

التعليقة على ملحة الإعراب، لابن أرسلان الرملي، تحقيق: بندر السلمي، ط١، ١٤٤٤هـ، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

التكملة، لأبي علي الفارسي، ت د كاظم بحر المرجان، ط٢، ١٤٣١هـ. عالم الكتب، بيروت.

توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، ت: د: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ١٤٢٨هـ، دار الفكر العربي، القاهرة.

التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ، الكويت.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق: مجموعة من المختصين، ط٤، ١٤٣٠هـ، دار السلام القاهرة.

الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ١٣٨٤هـ، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

الجمل في النحو المنسوب للخليل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ.

الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، ط٢، ١٤٠٣هـ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

جواهر القرآن ونتائج الصنعة، للباقولي، تحقيق: محمد الدالي، ط١، ١٤٤٠هـ، دار القلم دمشق.

الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د عبدالعال سالم مكرم، ط١، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

حجة القراءات، لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، ١٤١٨هـ، دار الرسالة.

الحجة للقراء السبعة، للفارسي، ط١، ١٤٠٤هـ، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت.

حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة بيروت.

خزانة الأدب ولب لباب لسان الأدب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الخصائص، لابن جني، ت: محمد علي النجار، ط ٤، ١٤٠٦هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، ط٤، ١٤٣٧هـ، دار القلم دمشق.

ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ط٥، ٢٠١٨م، دار المعارف القاهرة.

ديوان حسان بن ثابت ﷺ، تحقيق: د. سيد حنفي، ١٩٨٣م، القاهرة.

ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، ط٣، ٢٠٢١م، دار المعارف القاهرة.

ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٣،

١٤٢٣هـ، دار القلم دمشق.

زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ، دار ابن حزم، المكتب الإسلامي، بيروت.

السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، ١٤٠٠هـ، دار المعارف القاهرة.

شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلي، ت: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط ١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

شرح أشعار الهذليين، للسكري، ت: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

شرح ألفية ابن مالك، للأشموني ت: د: عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.

شرح ألفية ابن مالك لابن طولون، تحقيق: د عبدالحميد جاسم الكبيسي، ط١، ١٤٢٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، وتوزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة.

شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق: علي محمد زينو، ط١، ١٤٤٠هـ، مركز الرسالة للنشر، بيروت.

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ت: د: عبدالحميد السيد عبدالمجيد، دار الجيل، بيروت.

شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د: عبدالرحمن السيد، ود: محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ، دار هجر.

شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت:د: صاحب أبو جناح، ط١، ١٤١٩هـ، عالم الكتب، بيروت.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى للإمام ثعلب، ط٤، ١٤٣٦هـ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة.

شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٤٢٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، ت: يوسف حسن عمر. بدون.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، د.ط، جامعة أم القرى، د.ت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث.

شرح كتاب سيبويه للسيرافي، مجموعة محققين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤١٦هـ، ١٤٢١هـ، ١٤٢٤هـ، ١٤٢٧هـ، ١٤٢٨هـ، ١٤٢٩هـ.

شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، ط١، ١٤٣٥هـ، مكتبة دار العروبة الكويت.

شرح ملحة الإعراب، للحريري، تحقيق: د فائز سعد، ط١، ١٤١٢هـ. دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد.

شرح الهداية في توجيه القراءات، للمهدوي أحمد بن عمار، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، ط١، ١٤٢٧هـ، دار عمار، الأردن.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، د.ط، ١٤٠٥هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد لغفور، ط٤، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين بيروت.

صحيح البخاري، نسخة مصححة مرقمة حسب المعجم المفهرس وفتح الباري، ط٢، ١٤١٩، دار السلام، الرياض.

صحيح مسلم، نسخة مرقمة ترقيمًا مسلسلًا مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، ١٤٢١هـ، دار السلام، الرياض.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، دار الجيل، ودار مكتبة الحياة، بيروت، تصوير عن مكتبة المقدسي، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

طبقات المفسرين، للداوودي، راجعه: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت.

غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تفسير، للنيسابوري الحسن بن محمد القمي، ط٢، ١٤٣٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة بيروت.

الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، ١٤١٢هـ، مكتبة الخانجي القاهرة.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، وفي حاشيته: كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإسكندري المالكي، وفي آخره كتابان: الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني، وشرح شواهد الكشاف للعلامة محب الدين أفندي. ت: عبد الرزاق المهدي، ط٢، ١٤٢١هـ، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٤، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة بيروت.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، للباقولي، تحقيق: د. عبدالقادر عبدالرحمن السعدي. ط٢، ١٤٢٦هـ، دار عمار. الأردن.

اللامات، لأبي إسحاق الزجاجي، ت: د مازن المبارك، ط٢، ١٤١٢هـ، دار صادر، بيروت.

اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق.

المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: مجموعة من

العلماء، د.ط، ١٣٨٦هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة.

المحرر في النحو، للهرمي، تحقيق: أ.د. منصور محمد عبدالسميع، ط٢، ١٤٢٩هـ، دار السلام، مصر.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، د.ط، د.ت، مكتبة المتنبي القاهرة.

المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت: د: محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ج١ ط٢، ج٢ ط١، ١٤٠٢هـ، ١٤٠٥هـ، ١٤٢٢هـ.

مسند الإمام أحمد، تحقيق مجموعة من العلماء، ط١، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

مسند عبد الله بن عمر، للطرسوسي، تحقيق: أحمد راتب عرموش، ط١، ١٣٩٣م، دار النفائس، بيروت.

مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة. بيروت.

معاني الحروف، للرماني، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل، ط١، ١٤٢٩هـ، دار ومكتبة الهلال بيروت.

معاني القرآن، للأخفش، ت: د هدى محمود قراعة، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف، ومحمد علي، ط٣، ١٤٢٢هـ، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده، ط١، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب بيروت.

معجم القراءات، لعبداللطيف الخطيب، ط٢، ١٤٣٠هـ، دار سعد الدين للطباعة، مصر.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ت: د: عبداللطيف الخطيب، ط١، ١٤٢١هـ. التراث العربي، الكويت

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي، ط٣، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ت: د: خالد إسماعيل حسّان، راجعه الدكتور: رمضان عبد التواب، ط١، ١٤٢٧هـ، مكتبة الآداب، القاهرة.

المفضليات، للمفضل الضبي، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧، دار المعارف.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ت: عدد من الأساتذة، ط١، ١٤٢٨هـ. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الدويش، ط١، ١٤٢٨هـ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، ١٣٩٩هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة.

الممتع في التصريف، لابن عصفور، ت: د: فخر الدين قباوة، ط ٨، ١٤١٤هـ، مكتبة لبنان.

المنصف، لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط ١، ١٣٧٣هـ، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم.

الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط١، ١٤١٤هـ، مكتب التوعية الإسلامية للتحقيق والبحث العلمي، دار الكتب المصرية.

النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ت: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية ببيروت، تصوير عن المطبعة التجارية الكبرى.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت: عبدالسلام هارون، ود: عبدالعال سالم مكرم، ط ٢، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

Grammatical and morphological guidance for readings, in the commentary on Malhat al-A'rab by Ibn Arslan

Abstract:

The Research Aims To Explain The Effect Of The Difference In Qur'anic Readings On The Grammatical Aspects Of The Word, And Its Value In Highlighting The Effect Of The Difference Of Grammarians In Grammatical Issues. The Reading Is A Likely Guide To Some Opinions, As It Starts From The Arabic Language And The Language Of The People. Therefore, The Researcher Preferred To: Studying The Readings Contained In The Explanation Of Ibn Arslan Al-Ramli, Ali Malha Al-A'rab, By Al-Hariri, Labeled (Al-Mu'laqah), He Found That There Were Nineteen Readings, So He Divided The Research Into A Brief Introduction To The Author, And Three Sections, The First Of Which Is: Directing The Seven Readings, And It Contains Eight Issues. The Second: Directing Abnormal Readings, Which Includes Nine Issues. Third: Directing Joint Readings, Which Includes Two Issues. The Descriptive Approach Was Adopted In Presenting And Analyzing The Issue, And Stating The Opinions Of Scholars On This Reading. Then He Mentions The Grammatical Issues That Arise From It. Investigating The Ratio Of Grammatical Opinions To Their Owners. He Sees Ibn Arslan's Position On Reading. Then From The Grammatical Doctrine. Was It Clear Evidence Of This Grammatical Opinion, Or Not?. The Research Reached Several Results, Including: The Discrepancy In The Way Ibn Arslan Presented The Readings. He Mentions It As A Relative. And Not Attributed. Its Description Is Sometimes Mentioned. Sometimes He Doesn't Pay Attention To It. Among Them Also: The Readings Were Likely To Give Some Grammatical Views, To Which Ibn Arslan Leaned, Especially His Agreement With The Majority Of Grammarians, Including His Protest Against The Multiplicity Of Languages For A Single Word, Due To The Occurrence Of Readings In It.

Keywords: Quranic Readings -Ibn Arslan -Guidance-Grammarians-The Seven - Irregular.